

اليسار

رأية المستضعفين و الأرض

■ العدد الرابع والثلاثون / ديسمبر ١٩٩٢ م / جماد ثان ١٤١٣ هـ / الثمن جنية مصرى ■



◆ خطاب الرئيس

● في مجلس الشعب



بقانون زينب يفوز
الوطني بالمحليات

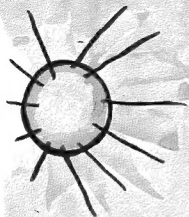
قاهرة جديدة..
أوالكارثة!

اسرائيل تريد وساطة
مصرية لجلد الفلسطينيين

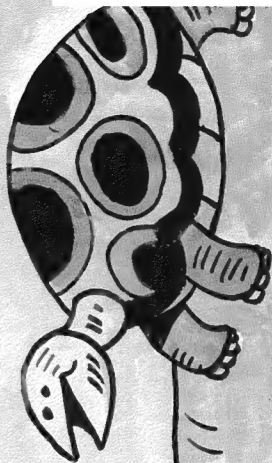
الروس يتمسكون
بثورة أكتوبر الاشتراكية

الارهابيون يخربون الاقتصاد
ويزلزلون الديمقراطية

فناز كلينتون..
وسقطت فلسفة: القطاع الخاص أولاً وأخيراً



الحكومة



عادل جتو

القرار الصعب

في العدد الماضي خصصنا هذه المساحة لتشارك معنا القراء في هذا الحاح، بعد أن اقترب شعب الترفيق من « اليسار » ووجهنا دعوة لكل من يرغب في استمراره « اليسار » راية المستضعفين في الأرض، كمنبر للديمقراطية والعقلانية والاشتراكية أن يساهم معنا في مواجهة هذا التحدي، إما عن طريق التبرع نقداً في مقر اليسار أو بحوالة بردية أو شيك أو بإيداع في حساب اليسار رقم ١٥٤٧ بالبنك المصري للتنمية الصادرات.. أو عن طريق اشتراك تذكاري مدى الحياة (١٠٠٠ جنيه مصري أو ١٠٠٠ دولار) وطوال الأسابيع الماضية لم تنقطع الخطابات والاتصالات التليفونية من مصر والوطن العربي وبعض عواصم العالم، تؤكد تضامنها معنا وتطلع علينا أن نبعث عن أي حل إلا التصوف. وحملت بعض الخطابات تسريعات أغلبها من مواطنين بسطاء اقتنعوا من رزقهم الحلال، ووعدهم محدود من الاشتراكات التذكارية.

ولا نملك إلا أن نؤكد تضامنا بالكلية أو بالتبرع إلا أن نؤكد لقراء اليسار أننا لن نترك باباً دون أن نطرحه قبل أن نقدم على هذا القرار الصعب.. الترفيق وأملنا كبير ألا تنطق هذا الباب أبداً وأن نواصل الرسالة التي نؤمن بها.

وفي نفس الوقت نذكر ندنا للقسراء والأصدقاء بالتبرع للياسر أودع اشتراكات تذكارية.

وقد اتخذنا في هذا العدد قراراً بتخفيض حجم اليسار ٨ صفحات، بما اضطروا إلي تأجيل عدد من الموضوعات منها..

الحلقة الخامسة من دراسة الإسلام المسلح إلى أين؟ للزميل هشام صياوك، والحلقة الرابعة من دراسة «لبيتين بؤرة الجدل هذه الأيام» التي يعرضها لنا الزميل أحمد الحمصي، وعرض كتاب عن المرأة في إيران للزميلة فريدة النقاش، ومداخله للضيف إيهاب سعيد عطا الله تحت عنوان حوران من أجل الوطن. نعد بنشرها في العدد القادم.

ورقم هذا التخفيض فقد حرصنا على أن نقدم متابعة لأهم الأحداث في مصر والوطن العربي والعالم، وأن تقدم الخدمة التي اعتادها منا القارئ.. اليسار

ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

في هذا العدد

موقفنا

خطاب «مبارك» والتحدي الذي يواجه اليسار

حين عبدالرازق..... ٤
الجزء السياسي

مكتب سياسي جديد وتعديل وزاري محدود

٧.....
ثقافة الهزيمة

د. عبد العظيم أنيس..... ١٠
الزوال

قاهرة جديدة أو الكارثة

محمد موسى..... ١٣
من الذي يهدم من الذي يبنى؟

مصباح قطب..... ١٩
الزوال والإحسان

د. سمير حنا..... ٢٤
آثار زلزال ١٢ أكتوبر

محمد الحصري..... ٢٥
مصر

بقانون «زيت» يفوز الحزب الوطني

أحمد الحمصي..... ٢٨
الإرهابيون يخربون الاقتصاد ويزولون

الديمقراطية

أمينه النقاش..... ٣٢
مشروعان وموقفان من الطبقة العاملة

حسن بدوي..... ٣٧
برنامج الحكومة الكامل لبيع الشركات

محمد الحصري..... ٤٠
العرب

العفو الملكي يضع خلا سياسياً

رسالة عمان: على الرئيس..... ٤٢
تأجيل الانتخابات ومد الفترة الانتقالية
يشير المحللان بين أحزاب اليمن

رسالة صنعاء: على الصراي..... ٤٥
يريدون من مصر أن تكون وسيطاً للجلد
الفلسطينيين

رسالة حيفا: نظير مجلي..... ٤٩
الفلسطينيون يطالبون بالعودة
لصيغة «مريد»

رسالة القدس: حنا عميرة..... ٥٢
رؤية اسرائيلية لمستقبل الاقتصاد
الفلسطيني

لوس جرجس..... ٥٤
نحو الشمس

وفي عصرنا الرديء أيضاً

قالع العظامة..... ٥٦
العالم

محاولات لتفسير يساري لنتيجة
الانتخابات الأمريكية

رسالة واشنطن: سمير كرم..... ٥٧
الروس يتمسكون بشهوة أكتوبر

الاشتراكية

رسالة موسكو: أحمد الحمصي..... ٦٣
فكر

أزمة الترجمة الرأسمالي

عبد اللطيف حافظ اسماعيل..... ٦٦
إسلام لا كهانة

الإعراج والتفريق

خليل عبد الكريم..... ٦٩
أرشيف اليسار

انتشار خطاب الإرهابية

د. رفعت السيد..... ٧٠
الغن

سينما التجارة والشرطة

أحمد يوسف..... ٧٢
الاعلام والمسألة الزلزالية

ماجد موسى..... ٧٥
عين x شال

مدخلات

خارج مع جماعة حزب «التناء» الجديد

فريدة النقاش..... ٨٠
مشاهدات

الأرقام على مائدة اللثام

صلاح عيسى..... ٨٢

موقفنا

خطاب مبارك والثري الذي يواجهه اليسار..

حسين عبد الرازق

مشينا في مواجهة آثار الزلزال، كذلك سيواجه المجلس طاهرة تصاعد عمليات الارهاب والعنف الأسود الذي تركه جماعات تختصر بالدين، وغيباب أى رؤية صحيحة للتعامل معه واعتماد أسلوب أمنى ينسجم بدوره على الإرهاب وترويع المواطنين وانتهاك حرماتهم، واللجوء الى قوانين وإجراءات استثنائية.

ولن تنتهى هذه الدورة قبل أن يرشح المجلس «حسنى مبارك» رئيسا لولاية ثالثة تبدأ في أكتوبر ١٩٩٣.

الواقع.. والحلم

وقد اختار الرئيس أن يفتتح الدورة بخطاب أقرب مايكون إلى بيان ترشيح، حاول فيه أن يقدم منجزات حكمه خلال ١٢ عاما، خاصة في مجال الإصلاح الاقتصادى والديقراطية!

وعلى غير الحقيقة قدم الرئيس صورة وردية لأوضاعنا الاقتصادية فقال... «إن الإصلاح الشامل الذى بدأناه من أكثر من عشر سنوات وخطونا فيه خطوات واسعة فى الأعمار الأخيرة، قد حقق لنا ثمارا ملموسة تعزز الأمل فى نفوسنا...» وحدد الرئيس هذه الثمار فى مجموعة من الأرقام والبيانات..

«تزايد الاستثمارات وارتفاع معدل النمو» لأول مرة منذ سنوات- إلى مافوق نسبة تزايد السكان.

«استقرار سعر صرف الجنيه.

افتتح الرئيس حسنى مبارك يوم السبت ١٤ نوفمبر الماضى دور الإنعقاد الثالث لمجلس الشعب، بخطاب «هام» ألقاه أمام الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى.

وتعد هذه الدورة واحدة من أهم دورات مجلس الشعب الذى انتخب فى نوفمبر ١٩٩٠.

فتواصل الحكومة التقدم بالتشريعات الجديدة تنفيذا للمرحلة الأولى من سياسة «الإصلاح الاقتصادى» أو برنامج «الألف يوم»، وبمبادرة أدق تطبيق تعليمات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى طبقا لخطاب التوايح والإنفاق بين الحكومة والصندوق فى أبريل ١٩٩١. ثم تشرع فى تنفيذ المرحلة الثانية من الإنفاق وخطاب التوايح الجديد والذي كان مقروا له نهاية نوفمبر وأتفق على تأجيله إلى يناير القادم.. ومن أهم التشريعات المتوقعة مناقشتها وإقرارها- فى هذه الدورة- قانون العلاقة بين المالك والمساجر فى السكن (قانون الاسكان).

وقانون النقابات العمالية الجديد. وسيصاحب إقرار هذه التشريعات سلسلة من القرارات والإجراءات التى تزدى إلى تكثيف الاستغلال الرأسمالى وتختل الدولة عن أى دور اقتصادى وإجتماعى وعن مسئولياتها فى توفير الخدمات الأساسية والعلاج والتعليم... لتفكر المواطنين ضحايا لوحشية الرأسمالية المحلية التابعة والرأسمالية الأجنبية.

وسيفرض زلزال ١٢ أكتوبر، وماكشقه من فساد وعجز الحكم وتزايد فقدان ثقة الناس بالدولة، نفسه على مناقشات وأعمال المجلس، خصوصا فى ظل إصرار الحكم على الإدعاء بأنه ليس فى الامكان إبدع بما كان، وأن الحكومة والرئيس قد قاموا بالواجب وزيادة، بينما يرى المواطنون أن هناك تقصيرا

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرد النفس:
محمود الهنلى
المستشارون:
إبراهيم بندوى
د. رفعت السيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الفتى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منير ديقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الإشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:

١٢ جيبا للأفراد ٣٠ جيبا للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا
أمريكا أو ما يعادلها.

العالم: ١٠٠ دولارا أمريكى أو ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ٣ ميدان الملكة زينة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ - إجابة مجرة.

ت: ٣٤٦٧٩٤٠ فاكس ٣٤٦٧٠١٣

العملات الأجنبية (زاد سعر المارك ٣٠ قرشا بين أكتوبر ١٩٩١ وسبتمبر ١٩٩٢ كما أشار د. جودة عبد الحائق في مقالة الهام بالاهاى) فيما عدا الدولار حيث تحرص الحكومة بوسائل مختلفة على تثبيتته.

والقائمة مازالت طويلة وموجعة. ولكن أهم شئ هو مانعنا جميعا ونحسه كل يوم من تدهور مستوى معيشتنا وتراجع أوضاعنا.

دولة «البوليس»

وكما كانت صورة أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية فى خطاب الرئيس على عكس الحقيقة، فقد جاء أيضا الحديث عن الديمقراطية فاجعا.

قال الرئيس... «وأما نظام الحكم فقد استقر فى اطر ديمقراطية سليمة تقدم على التعدد الحزبى، وبحكمها التزام وطنى بالشرعية والمؤسسات الدستورية، وتتيح المجال دون أى قيد لحوار مختلف الآراء والأفكار. فى هذا الإطار تعددت أحزاب مصر ومنابرها حتى شملت كل القوى التى يسلم المجتمع بشرعيتها... لقد نشطت الحياة السياسية بصورة لم تشهد مصر منذ نصف قرن على الأقل... وأولى متطلبات الديمقراطية فى أن تدرك الفئات النشطة سياسيا- وفى مقدمتها الأحزاب - أن هناك قضايا معينة يجب أن تبقى بنائى عن الزيادة الرخيصة والاتجار بالمواقف، نظرا لأنها تفس مصالح الوطن العليا...»

ومرة أخرى نسا قاله الرئيس حول الديمقراطية غير صحيح. فليس هناك تعدد حزبى حقيقى لمهاك قوى اساسية محجوبة عن الشرعية قسرا مثل «الشويعيين- الاخوان المسلمين». والأحزاب القائمة محاصرة فى مقارها وصحها وتمنوعة من الخروج إلى الجساعير، ومن التواجد بقوتها الحقيقية فى المجالس النيابية. والحياة السياسية يقحم عليها الركون والقسامة فى ظل تزوير الانتخابات واحتكار حزب واحد -حزب الرئيس- للسلطة غصبا منذ بدء العمل بدستور ٧١ وحتى الآن، وحصار الأحزاب والتسلل إليها من السلطة وأجهزة الأمن. ولم يكن صدقة التراجع المستمر فى عضوية الأحزاب السياسية وتوزيع صحفها وفى عده الذين يشاركون فى الانتخابات العامة والالتزام بالشرعية والدستور

الإدغار المحلى (ما بين ٨٪ و ١٠٪) بعد أن كان ١٢٪ فى مراحل سابقة.

-استمرار الارتفاع فى الاسعار ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ سنويا

-تقليد الأجور أوزيادتها زيادة رمزية بما يعنى انخفاضها فعلياً فى ظل ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه.

-انتشار البطالة ووصولها إلى حوالى ٣٥ مليون عاطل عن العمل.

- الهجم الضخم للديون الخارجية والتي تقدر حاليا بحوالى ٣٦٥ مليار دولار.

-لوع الاقتصاد المصرى فى مستلغ الكساد والركود منذ عدة سنوات.

- تفاوت طبقي شديد يجسده تدهور نصيب العامل من الدخل القومى من ٥٠٤٪ عام ١٩٧٠ الى أقل من ٣٠٪ حاليا

«اعتمادنا فى الغذاء على الخارج، فمنازلنا تستورد أكثر من ٥٠٪ من السلع الغذائية و ٨٠٪ من التمتع.

« ارتفاع معدل التضخم الذى يقدره البنك الدولى بحوالى ١٩٪ خلال النصف الأول من هذا العام (وليس ١٠٪ كما قال الرئيس)»

« تدهور سعر الجنية المصرى أمام

«زيادة المدخرات الوطنية.

«تحقيق فائض - لأول مرة- فى ميزان المدفوعات قدره مليار و ٤٠٠ مليون دولار عام ٩١/٩٠، ارتفع هذا العام ليصل إلى مايقرب من ٥ مليار دولار.

« انخفاض معدل التضخم من ٢١,٣٪ عام ١٩٨٩ إلى مايقرب من ١٠٪ خلال الشهر الثلاثة الأولى من العام المالى ٩٢/٩١

« انخفاض عجز الموازنة العامة من ٢٤,٧٪ عام (٨٨/٨٧) إلى ٧,١٪ من الناتج القومى فى العام المالى.

« التضييق المستمر للقبضة الغذائية، وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال الصناعة وتصدير الفائض.

ولا أظن إننى فى حاجة إلى أية أرقام أو معلومات لتأكيد أن هذه الصورة خادعة، فالواقع الذى نعيشه جميعا يؤكد أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تملك بفتاق المجتمع وناسه وتكاد تسلمهم للباس.

ويبدو أن الرئيس- أو من يقدمون له المعلومات- نسوا أو تناسوا عن عدد أرقام ومعلومات أخرى من بينها..

- استمرار تناقص الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط الدخل الفردى بالأسعار الثابتة.

-استمرار الإنخفاض فى معدلات



حسنى مبارك

شعار يتناقض مع المساواة. ويكفي إصرار الحكم على العمل بقرائين يعرف أنها تنتهك الدستور والشرعية مثل قانون القائمة المطلقة في الحليّات، وقبلة قوانين مجلس الشعب التي حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورتها. بل إن كافة قوانين الإصلاح الاقتصادي تنتهك بقسوة الفصل الثاني كله من الدستور.

أما العودة للحديث عن مصالح الوطن العليا والقضايا القومية التي تتطلب **«الإجماع والتوافق الوطني»**، فهو حديث يتجاهل أن هذه المصالح لا يمكن أن ينفرد بتحديددها فرد أو حزب حاكم ويفرضها على الأحزاب والقرى الأخرى. إن أول شرط للاتفاق على مثل هذه القضايا هو قيام وجود ديمقراطية صحيحة.. وإن ظل الإجماع - إلا في حالات نادرة- أمراً غير وارد يخالف طبيعة الأشياء..

والحديث عن الديمقراطية خداع في ظل إعلان حالة الطوارئ بصورة مستمرة لمدة تزيد عن ١١ عاماً. وفي ظل سلسلة القوانين المثيرة للحرمان، ومصادرة حقوق التنظيم والاعتصام والتظاهر والإضراب، وسيطرة الدولة البوليسية على الحكم واعتصامها بالتمهيد، واللجوء إلى تزوير الانتخابات العامة - وأخرها الحليّات- تلجأ أي تداول ديمقراطي للسلطة..

الإرهاب.. والعنف

وتقودنا قضية الديمقراطية إلى موضوع آخر احتل مكاناً بارزاً في حديث الرئيس، ويشير قلقاً واهتماماً واسعاً في المجتمع، وهو موضوع الإرهاب. قال الرئيس.. «لقد أتاحت الديمقراطية لهؤلاء فرصة الوجود والتحرك، مستغلين مناخ الحرية والتسامح.. إنني لا أرم الديمقراطية، وإن كان كثير من المواطنين يرونها سبباً مباشراً لتلك الظواهر السلبية المؤسفة.. ومالم يتصد كل مواطن لهذا السلوك، ومالم تقف مصر كلها وقفة رجل واحد تدفع للإرهاب وترفضه وتوصد كل الأبواب أمام جرائمه، فسوف تكون النتيجة وبأعلى الأمانة كلها.. وأكرر إن مواجهة العنف والإرهاب ينبغي أن يكون مسئولية المجتمع بأسره.. مسئولية المؤسسات الدستورية الحريصة على المسيرة الديمقراطية ومشرولته القوى السياسية والحزبية.» والإرهاب- بإعادة الرئيس- خطر يهدد

المجتمع، ولكنه يقوى ويتصاعد لا في ظل الديمقراطية، ولكن في ظل هذا الغياب للديمقراطية، في ظل الحكم القائم ولأسباب أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية. لقد لجأ الحكم- بعد أن دُمعَ وفرّق جماعات الإرهاب لمواجهة اليسار الناصري والماركسي- إلى أسلوب واحد ووحيد وهو تصعيد الإجراءات الأمنية، واللجوء إلى العنف والحملات البوليسية التي تذكرنا «بالعجيرة» فيما مضى، وانتهاك الحرمات والتعذيب، والمحاكمات العسكرية.. لتدخل في حلقة شريرة من العنف والعنف المضاد، والحاسر هو الوطن والمجتمع. وأسباب تصاعد موجة الإرهاب المنتشرة بالدين معروضة ومنشورة ويمكن تلخيصها تحت عناوين عديدة من بينها..

تعرض الجيل الحالي لعملية مسح شامل لتاريخ مصر وطس الذاكرة القومية منذ انقلاب ١٣ مايو- لجوء الحكم إلى تكفير المخالفين له في الرأي خاصة من العلمانيين واليساريين- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والبطالة والفروق الهائلة في مستويات المعيشة والأقطار الاستغلالية والسلوكية التي صاحبت الانفتاح الحالي- غياب الديمقراطية ولجوء الدولة للعنف في مواجهة التحركات السلمية للجماهير- لجوء الحكم للمزايدة على التيارات الدينية المتخلفة وعلى نفس أرضيتها عبر الصحافة والإذاعة والتلفزيون-

إزدواجية التعليم- تأثر المجتمع في ظل مساهبه من ضعف الفكر المتخلف السائد في السعودية ودول الخليج- دور الأموال النفطية في دعم هذه الجماعات بالمال والسلح والبروات الاقتصادية..» وليمكن مراجعة هذه الكارثة (الإرهاب) دون التصدي لأسبابها وأولها سياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية والأمنية، فلن يشرف الإرهاب بالإيقال في الأمن القومي وترويع المواطنين في الصعيد وإشراك القوات المسلحة في العمليات الأمنية. إن المواجهة الأمنية مطلوبة، ولكن في نطاق القانون وحقوق الإنسان. وفي إطار سياسة متكاملة لمعالجة جذور الإرهاب.

ولن تكون الأحزاب قادرة على لعب دور حقيقي في هذه المراجعة، وهي مقصورة الآنجة محاصرة ومهذبة.

وما يؤسف له أن الرئيس وهو يتحدث عن الإرهاب، هدد بوضوح حزب العمل وصحيفته وشكك في وطنيته. ولم يفقه أيضاً أن يتعرض اليسار بهاجمه لدفاع عن مصالح الفقراء. وتنتسره هناك في الصحافة ودوائر الحكم أن هناك نية لإصدار قانون جديد يصبح للحكم إغلاق حزب أو أكثر وجريدة أو أكثر!

وتقودنا حديث الرئيس وهجومه على اليسار لدفاع عن الفقراء إلى ملاحظة أخيرة حول إنكاره الواضح لوجود التناقضات والصراعات الطبقة، والمحاكة على أن هناك إجماعاً وطنياً حول عديد من القضايا منها فلسفة الإصلاح الاقتصادي وما أسماه بالانفتاح الانتاجي.

والغريب أن ينكر حكم وجود التناقضات الطبقة والصراع الطبقة في نهاية القرن العشرين، بينما العالم كله الآن- بما فيه الرأسماليون- يعترفون بهذه الحقيقة ويتعاملون معها. حتى أميركا- قبلة حكامنا- كان الصراع في انتخابات الرئاسة بين حزبين رأسماليين يدور أساساً حول قضايا تتعلق في احتياجات مختلفة للطبقات التي تتناقض مصالحها وتتصارع. وفي مصر تبدو هذه الحقيقة العلمية بصورة واضحة لا تخفى على اللبس. والحكم انحاز وينحاز بسبق إلى الطبقات المالكة ضد العاملين، ويغطي هذا الانحياز بالحديث عن «دائرة الوحدة في المصلحة». وانطلاقاً من هذه الحقيقة فاليسار كله وفي القلب منه حزب التجمع يرفض سياسة الإصلاح الاقتصادي ومايسى بالانفتاح الانتاجي. وعبر عن هذا الرفض بوضوح وقوة في رده على بيان رئيس الحكومة في دورتي مجلس الشعب السابقين. فسياسات الحكم المتنازعة للقلة المالكة تهدد حياة الكاديين (ومتهم الفئات الوسطى في المجتمع) والاقتصاد الوطني.

إن خطاب الرئيس في افتتاح دورة مجلس الشعب يؤكد على أهمية وجود قطب معارض قوى ومصادر وإجماهير. وتنطق البدء في إقامة التحالف اليساري (الديمقراطي) بين التجمع والناصريين والشيوعيين، كنزاة لجهة ديمقراطية تضم بالإضافة إليهم القوى البرولارية والتيار الديني المستنير.

وهذا هو التحدي الذي نواجهه اليوم. وعلياً أن نقر به مهما كان الثمن.. والا.

«والتي كانت تهدف أيضا إلى إقامة جسر بين المثقفين العرب والاسرائيليين».

جامعة الشرق الأوسط .. (أمريكية..)

تجهر في القاهرة الأعمال التحضيرية لإنشاء جامعة (أمريكية) جديدة في مصر يشارك في تأسيسها عدد من الشخصيات المصرية والغربية من بينهم كمال أدهم ومحمد إبراهيم كامل ولطفي الخولي وعلى الشلقاني. وستبذل الجامعة بثلاث كليات. كلية إدارة الأعمال، والتجارة والزراعة بالتعاون مع جامعات أمريكية بريطانية وفرنسية. وسيتم إقامة هذه الجامعة الخاصة على أساس البروتوكول الشقائي الموقع بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

مناورات بحرية مصرية- أمريكية

يبدأت يوم السبت ١٤ نوفمبر - طبقا لمصادر أمريكية- المناورات البحرية المصرية الأمريكية المشتركة بعد توقف دام ثلاث سنوات. شاركت فيها حاملات الطائرات الأمريكية وكندا، التي وصلت إلى ميناء الإسكندرية قبل بدء المناورات بثلاثة أيام. تتكون المناورات من ثلاث مراحل تشمل إطلاق صواريخ «هاربون» من الجو ومن البحر، وقسامات الرحلات الخاصة بالمصرية- الأمريكية « بتنفيذ أهداف تحت سطح الماء، والإغارة على أحصد الأهداف الأرضية شارك في المراحل الأخيرة حوالي ٧٠ طائرة من حاملات الطائرات الأمريكية وكذلك الطائرات الصاعدة من طراز «سي-٥».

مكتب سياسى جديد للوطنى تدريلا وزارة محدودة

تفاصيل ما دار في اللقاء. يتروك أن الذين شاركوا في اللقاء هم حافظ إسماعيل - د. مراد غالب- تحسين بشير- علي الدين هلال- محمد سيد أحمد- محفوظ الأنصاري- ومحمود بسيوني سفير حكومة مصر في تل أبيب» يذكر أن المثقفين العرب اجتمعوا منذ فترة ما أسس قيادة سلام في الشرق الأوسط

يتوقع أن يصدر الرئيس مبارك -قريبا- قرار تشكيل المكتب السياسى والأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى «الحاكم» والذي فوضه المؤتمر العام للحزب في يوليو الماضى بتشكيلها، وسيؤكد صدور القرار تعديل وزارة محدود وقد عقد الرئيس عددا من اللقاءات مع قيادات أمنية في أجهزة مختلفة وشخصيات سياسية معارضة ومستقلة وقبسات من الحزب الوطنى وعدد من «الفنيين» جرى خلالها مناقشة قضايا أمنية واقتصادية وسياسية.

الفرق محمد حسين طنطاوى



تطبيع اسرئيل مع مثقفين مصريين

أبدت الأوساط الثقافية المصرية والعربية، تخوفها من أن يكون اللقاء، الذى تم بين شيمون بيريز وزير خارجية اسرئيل وبين عدد من الصحفيين والباحثين المصريين الذين شارك بعضهم في مباحثات مدريد وعقد في «مركز دراسات الشرق الأوسط» بخطر على طريق لقاءات أخرى، تهدف إلى تطبيع العلاقات بين الاسرائيليين والمثقفين المصريين والعرب.

الأوساط الاسرائيلية أشادت بالحوار الذى استغرق أكثر من ساعتين، باعتباره الأول من نوعه، بينما تكتمت وسائل الإعلام الرسمية

لم تشر الصحف أو المصادر المصرية من قريب أو بعيد لهذه المناورات.

الحكومة ترصد

٥ ملايين جنيه لصالح جماعة «حورس» بالجامعات

رصد المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالتنسيق مع لجنة الشباب بالحزب الوطني والأمين العام د. يوسف والي وعدد من كبار المسؤولين ٥ ملايين جنيه لتسريع نشاط أسرة «حورس» بالجامعات المصرية. وذلك عن طريق دعم الرحلات، والخدمات المعاونة للطلاب مثل تصوير وطبع المذكرات وشراء الأدوات الدراسية.

يأتى هذا الإجراء لمواجهة جديدة لنشاط الأسر والجماعات الطلابية الأخرى داخل الجامعات وتقديم خدمات شبيهة بخدمات تلك الأسر.

وكان قد تم تشكيل تلك الجماعة الجديدة مركزيا بالقاهرة ثم تقرر نشر نشاطها وفروعها على مستوى الجامعات، وتوفر كل وسائل الدعم لها من ميزانيات الشباب والرياضة وبشكل غير مباشر، ودون الاصطدام باللائحة والقرائن.

ودعم عدد من عملاء ورؤساء الجامعات الدعاية لهذه الجماعة التى بدأت بمجلة إعلانات ولقاءات غير مسبوقه.

عبد الله عماره



جمعية عمرمية ساهمت لاتحاد العمال وأواخر ديسمبر .. الفصل الجماعى وصير القطاع العام أهم القضايا

تعتقد أواخر ديسمبر الحالى الجمعية العمرمية لاتحاد العام لتقابات العمال وسط أجزاء متفرقة تسرد صفوف العمال والتقابين تناقش الجمعية التعديلات المقترحة من مجلس إدارة الاتحاد لقانون التقابات العمالية، ومستقبل القطاع العام وعمله على ضوء سياسة التحرر الإقتصادى وبرنامجه المخصصة، تضم الجمعية أكثر من ٥٠٠ نقابى يمثلون مختلف التقابات.

تعود أسباب التوتر المتصاعد فى صفوف العمال والتقابين إلى ما شهده العام الحالى من عمليات فصل جماعى للمعامل فى شركات عديدة تفصيلا الالتزام الحكومة المصرية أمام صندوق النقد الدولى بخفض العمالة قهيدا لعمليات المخصصة، وكانت الحكومة قد تخلصت من الملكية العامة فى ١٤٠٠ مشروع من بين المشروعات المملوكة للصحافى والوحدات المحلية والتى تبلغ ١٨٠٠ مشروع وفقا لما أعلنه د. محمود سالم عضو المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام، وتواصل عرض بقية المشروعات للبيع فى الوقت الذى بدأت فيه أيضا التخلص من حصص القطاع العام فى مشروعات الاستثمار المشترك، بينما تواجه عملية بيع المشروعات المملوكة بالكامل للقطاع العام، أو التى تبلغ حصته فيها نسبة كبيرة، عقبات عديدة، أهمها ضخامة أصول هذا القطاع وإحجام المستثمرين عن شراء تلك المشروعات وأشكال المقاومة العمالية والتقايبية المتفاوتة القوة من قطاع لآخر، وصعوبة إجراءات تخفيض العمالة طبقا لشرط الصندوق، الذى يقدره البعض بحوالى ٣٠٠ ألف عامل، وما يحمله ذلك من مخاطر عديدة على الاستقرار الاجتماعى.

وحتى الآن سارالت عمليات الفصل الجماعى للمعامل قاصرة على شركات محدودة فى قطاعى البناء والزراعة، وهى تتم بالنسبة للعاملين بعقود فى هذه المرحلة وبلغت حوالى

١٤٠ عاملا فى الشركة العربية العامة للتقاولات و٢٣٠ عاملا فى شركة القاهرة للمساكن المجاهرة، وحوالى ٥٠٠ عامل فى شركة وسط الدقة الزراعية لاستصلاح الأراضى التى تقررتصفيتها، بينما تراجعت الحكومة مؤقتا أمام مقاومة العمال والحركة النقابية -من قراراتها بتصفية الشركة الشرقية للأقطان، وشركة الأسكندرية للأدوية، بعد الاستنفار الذى تجسدت فى المؤتمرات النقابية التى عقدتها مزخرا التقابات العامة لعمال التجارة والصناعات الهندسية والكيمياء.

ومن المتوقع أن تشهد الجمعية العمومية القادمة حوارات ساخنة لوجود التجهيز بين أعضائها، أحدهما يراهن على إقناع الحكومة بعدم التعجل فى إجراءات المخصصة والتحرر الإقتصادى خشية انفجار الأوضاع، ويستهدف تعديلات فى قانون التقابات تركز بقاء فى المستويات العليا للتنظيم النقابى لأطول فترة ممكنة، وتفتح تلك المستويات مزيدا من السلطات داخل النيابات.

والثانى، يدعو لواقف أكثر وضوحا تؤكد على تطوير القطاع العام وتصحيح سياساته الإدارية والتشغيلية دون تغيير شكل ملكيته أو تصفيته، وإن كان هذا الاتجاه، لا يهتم كثيرا بتعديل قانون التقابات انطلاقا من أن أى تعديل فيه يستهدف مصالح شخصية لم يجلسن فى قمة التنظيم النقابى.

وكانت الجمعية العمومية الأولى فى الدورة التقابية الحالية، والتى عقدت يومى ٣١ و٣٠ ديسمبر الماضى، رغم أنها عادة تناقش نقاط وروتيبة كإقرار ميزانية الاتحاد والحساب الختامى وتقرير النشاط العام السابق، إلا أنها شهدت احتجاجا واسعا على قيادة الاتحاد عندما طرحت إرسال برقية شكر للحكومة، خاصة وأنه صدر فى نفس اليوم قرارات برفع أسعار بعض السلع.

السابعة .. بين الازدهار والتراجع!

اتخذت عدد من الشركات الأوروبية قرارا بالغاء برامج سياحية لمصر وإجلاء زبائن لها موجودين فى مصر، بعد حادثى الاعتداء على السياح الأجانب فى الصعيد. فقررت شركة «سفارها فاس» الفرنسية الغاء رحلة على النبل كانت تعد لها منذ أكثر من عام لتأشرى أكبر خمس مئة مجلة



فؤاد سلطان بن زايد السايحة

فرنسية، وسحبت شركة «نيجاربورج ريجس» الدنماركية ٦٠ من زبائناتها من الأقصر وأسوان، وقررت شركة «جيت تورز» الفرنسية إلغاء المحطات البرية لأكثر من عشرة آلاف سائح فرنسي يستخدمون ١٩ رحلة نيلية تنظمها الشركة على سبع سفن. وبدأ مديرو شركات «كلوب ميد تراثيه» و«فرام» و«ريف فاكانس» وكلها شركات فرنسية إجراء اتصالات مع الخارجية الفرنسية لتسهيل موقوفها، وداسة سيناريوهات بديلة لحوسم الشتاء المقبل.

وقال اللواء محمد عزت السيد رئيس مجلس مدينة الأقصر أن وفدا من السفارة الأمريكية نقل إليه رغبة الولايات المتحدة في إتخاذ أجهزة الأمن المصرية تدابير محددة لحماية السياح الأمريكيين، وإلا فإن الإدارة الأمريكية ستعجز رعاية ما من زيارة المناطق السياحية في صعيد مصر.

المصادر الرسمية المصرية تؤكد عدم تأثر السياحة بالمعاملات الإرهابية في الصعيد. وتذيع برامج في التلفزيون المصري - تؤكد أن السياحة تتدفق على مصر وأن السياح يشعرون بمتنهي الأمن.

القطاع العام الصناعي في خطر ..

حذر المهندس عبد الوهاب الحباك رئيس الشركة القابضة للصناعات الهندسية في مصر من الغاء القائمة السلبية للاستثمار في

المشاريع الصناعية وقال أن إلغائها سيؤدي إلى ظهور تنافس حاد بين القطاع المحلي والأجنبي والقطاع العام المكبل بالأعباء التضخمية، وفي ظل حماية جمركية منخفضة حيث لا توجد سوى ثلاث سلع رئيسية فقط ذات تعريف جمركية مرتفعة في مصر وهي: سيارات الركوب - الدخان - المشروبات الكحولية.

المشروعات الفرنسية ومترو الأنفاق

أكد د. أحمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أثناء ندوة مناقشة التقرير الاستراتيجي السنوي في مركز العلوم السياسية أنه شاهد على وجود ضغوط فرنسية منذ عام ١٩٧٧، حين كان وكيلًا لوزارة الاقتصاد، لبنا مترو الأنفاق وقال إن الخبراء المصريين قدموا عدة بدائل وقعتها ورفضها الجانب الفرنسي. وقال إننا عرضنا إقامة مترو بين المدن الدائرية حول القاهرة، وبين أطراف العاصمة إذا كان لا بد من مترو غير أن هذا العرض تم رفضه أيضا. وقال د. الغندور أن المرحلة الثانية من مترو الأنفاق سيتم تنفيذها خضوعا لضغوط الفرنسية وتساؤل عن أولوية هذا العمل وضرورته والبدائل الأخرى له مؤكدا أن البطالة في فرنسا هي السبب الرئيسي في تنفيذ المشروع بمصر.

انضمام أكبر قبائل جنوب السودان للمعارضة

غادر القاهرة قبل أسبوعين وزير العمل السوداني المستقيل الأب كنجاجورج إلى نيروبي حيث التقى مع جون جرنق قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان. يأتي اللقاء في إطار توحيد كل قوى المعارضة لنظام تحالف البشير - الترابي الحاكم في السودان. يعتبر كنججورج الأب الروحي والزعيم لـ «لقبيلة» «التابوسا» أكبر قبائل الجنوب والتي تضم حوالي ٢٠ ألف رجل وكنات متعزلة عن الصراع الدائر بين النظام الحاكم وقوى التجمع الديمقراطي خلال تولي الأب كنججورج الوزارة.

كان جورج قد استقال في يوليو الماضي احتجاجا على ممارسات النظام ضد أبنا الجنوب، وسلب بعض اختصاصات وزارة العمل ونقلها إلى مؤسسات دينية تتبع جهة الترابي. وأعلن في استقالته التي قدمها من القاهرة عقب عودته من مؤتمر منظمة - العمل الدولية في جنيف رفضه قرارات النظام السوداني بحل النقابات العمالية. وتعرض أبنا قبيلته للقمع والإبادة، وتصريحات البشير التي يصف فيها الحرب في الجنوب بأنها حرب دينية ضد قوى الشر الجنوبية.

يهمسون ..

«لقت الحفل الذي أقامه موظف إعلامي كبير برئاسة الجمهورية الأنظار بسبب ضخامة تكاليفه»
الحفل أقيم بدار القوات الجوية المناسبة زفاف ابن الموظف.
«خبير اختيار السفير رضا شحاته، مدير إدارة الهيئات الدولية بالمحارجية، منصب مدير مكتب المعلومات والسبابة بالرئاسة أمثال الطاعين في المنصب، ومن بينهم إعلاميين معروفين».

«قدمت الملكة العربية السعودية اقتراحات إلى جهات مصرية بتنسيق التعاون بين البلدين في مجال الإشراف على الثقافة والإعلام في العالم العربي» اقترحت المملكة إقامة جهة مركزية عربية واحدة، لتوحيد ما استهت بعملية التخطيط والإشراف والمتابعة بالنسبة للاتحاد الثقافي العربي. ودعت المملكة إلى البدء في هذا المجال من خلال عمل مشترك بين الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

تأتي المقترحات السعودية كاستجابة للوعي السعودي المحسوم للسيطرة على الإعلام العربي، وتأكيد هيمنة الثقافة السلفية، وقد ردت دوائر مطعنة أن الخطوة السعودية الأخيرة مرتبطة بتطورات داخلية في المملكة، وتطورات ثقافية في مصر.

ثقافة الهزيمية

د. عبد العظيم أنيس

لكن موضوع مقالى هذا لا يتعلق بطبقة أو شريحة من طبقة، وإنما يتعلق بسلوك ومسارقات وأفكار بعض فئات المثقفين المصريين من المحسوبين تاريخياً على التيار الليبرالى أو الناصرى أو تيار اليسار الماركسى، الذين انتقلوا تدريجياً فى زمن الانفتاح السعيد إلى المعتقد الآخر.. خلق الانفتاح والرأسمالية الطفيلية والتفاهم مع الإمبريالية الأمريكية والدعوة إلى الصالح مع إسرائيل والصهيونية، والتشبيث ببركاتب النظام الحاكم بعضاً من مسروق داخله، والفرويض لمشروعات تصفية مجانية التعليم وإقامة جامعات وأهلية أمريكية الفوجوه فورلها أثراء مسرودين، وتبريد أفكار المحبسة ومع القطاع العام وتصفية الإصلاح الزراعى.. إلخ التوجهات المرولة.

ومن هؤلاء من استطاع أن يجد له مكاناً فى المؤسسات العليا الحاكمة بينما كان فى الزمن الماضى ناصرياً متحمساً لبرنامج العمل الوطنى الناصرى، ومنهم من حقق حلمه فى الوزارة زمن الانفتاح وقبله. وهو الناصرى القديم.. أن يتسولى تصفية مجانية التعليم تحت تبرير إنقاذ ما يمكن إنقاذه. بل إننى أعرف واحداً من هؤلاء المثقفين كان ناصرياً متحمساً فى الستينيات فإذا به يصبح واحداً من العاملين فى مؤسسة دولية كبيرة.

مجموعة من الكتابات الاقتصادية التى تدافع عن أفكار هذه الشرائع الاجتماعية وتبرزها مثل دعوة أحد الأساتذة الأكاديميين بأن المثقفين هم مسئولون عن فقرهم، وهو ما قام جالبريث بقضه فى كتابه هذا وتعرية جذوره.

جمال عبد الناصر



أغراني بهذا العنوان لمقالى هذا كتاب صدر هذا العام وانتهيت من قراءته مؤخراً للاقتصادي الأمريكى المعروف جون جالبريث بعنوان «ثقافة الرضى»، والمقصود بالثقافة هنا طبعاً ليس الأدب والفن والمسرح والسينما، وإنما تستخدم الكلمة فى هذا السياق بمعنى أسلوب الحياة وطريقة التفكير والأفكار التى تبرز أسلوب الحياة هذا وطريقة التفكير تلك. أما الرضى فمقصود به الرضى عن النفس، وهو ترجمة للكلمة الإنجليزية Contentment، والكتاب هنا يتحدث عن رضى النخب الاجتماعية الأمريكية ذات الثروة أو الدخل الرسمى، عن نفسها وعدم رغبتها فى حدوث أى تغيير للأوضاع الحالية، وعلى وجه الخصوص، رفضها لأى أعصاب ضريبية وأى برنامج حكومى لتحسين أوضاع الفقراء، والمحاها على أن آليات السوق كفيلة بتصحيح أى خلل اجتماعى أو اقتصادى، بالإضافة إلى آليات السياسة النقدية مثل التعديل فى أسعار الفائدة.. إلخ. وهذه الفئات ترى أنه كلما قل تدخل الدولة فى الشؤون الداخلية واقتصرت على شئون الدفاع والسياسة الخارجية كلما كان ذلك أفضل. والأمريكى جالبريث على قناعة بأن غالبية الذين ذهبوا للتصويت فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية خلال السنوات الإثنتى عشرة الماضية هم من هذه الفئات ذات الأوضاع الاجتماعية المتميزة، وقد ظهرت فى الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الماضية

وإذ به هو نفسه الذي ترسله تلك المؤسسة الدولية للضغط على مصر لتخفيض ميزانية الخدمات والوصول بالأسعار إلى مستوى الأسعار الدولية وإزالة الحواجز الجمركية وبيع القطاع العام للأجانب... إلى آخر ما تتلعه حكومة مصر بناء على تعليمات هذه المؤسسة الدولية.

ومن هؤلاء مثقفون كانوا محسوبين على اليسار الماركسي، فإذ بهم اليوم يدافعون عن شركات ترطيف الأموال في صفقات وكعطب مثقورة، ومنهم من اشترك في مشروعات أمريكية مشبوهة قصد بها التهديد للصلح مع إسرائيل، أو يعمل الآن في إعداد مشروعات جامعات خاصة بتسويل سعودي وإشراف أمريكي، وكأفك لا يكتفينا بوجود جامعة أمريكية واحدة بالقاهرة تتطفل في تدبير معظم مدرسيها على هيئات التدريس بجامعة القاهرة وعين شمس والأлександرية إما بالإعارة المؤقتة أو بترك الجامعات المصرية نهائياً تحت ضغط الإغراء المالي. ومنهم من شارك في مفاوضات الصلح مع إسرائيل على أنهم ليسوا ذوي مركز رسمي في نظام الحكم القائم تحت وهم أنهم يقدمون خدمة جليلة لمركبة التحرير العربي، وهناك أمثلة أخرى لهذه الفئة قد لا يتسع المجال لذكرها.

إن ما دعاني إلى التعرض لهذا الموضوع هو حرار جرى مؤخرًا بيني وبين صديق عزيز جاء، متزعجاً من اتساع هذه الظاهرة، وكان من رأيه أنه لا ينبغي السكوت عليها. ولقد قلت لهذا الصديق إن علينا ألا ننسى أننا نعيش في زمن الهزيمة، بل زمن من الهزائم، وأن هذه الحقيقة وثيقة الصلة بتلك الظاهرة التي نتحدث عنها.. ظاهرة التكرس عن المواقف الفكرية التي كان عليها الدفاع عن الاستقلال الوطني ومصالح الفقراء من ناحية والوقوف في مواجهة الهجمة الصهيونية من ناحية أخرى.

فنحن سازلنا نعيش في أجواء هزيمة ١٩٦٧، وهي الهزيمة التي قضت مواطن النصف في بناء النظام الناصري، وقضت الباب على مصراعيه زمن التكرس والتراجع. ومع أن عبد الناصر استعانت في السنوات الثلاث الأخيرة التي تلت الهزيمة لرد اعتبار مصر والعرب عسكرياً وسياسياً، إلا أن موته المفاجئ قد أعطى الانتاحيين العرب وسادتهم في الغرب الفرصة الذهبية لتصفية كل المرحلة الناصرية في كل إيجابياتها مع الاحتفاظ بسلبياتها. ولم تكن حرب أكتوبر بنتائجها



محمد عبده

والتخطيط الذي وضعه السادات لها إلا تأكيداً لهذا المعنى في حقيقته رغم الجهد البطولي التي بذلها المقاتلون المصريون في المعارك، عندما اقتصر العمل العسكري بعد العبور وتحطيم خط بارليف على المواجهة بضعة كيلومترات شرق القناة وعدم التقدم إلى المعارك. ثم جاءت قضية ثورة الدفرسار ومحاصرة الرئيس ومفاوضات الكيلو ١٠٠ على نحو ما هو معروف، فأكملت القصة وضوحاً.

ثم جاءت في السنوات الأخيرة التصفية النهائية للأفئدة الاشتراكية

أنور السادات



في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفيتي بثابة الضربة العنيفة لتقوى اليسار في العالم كله ومن بينها اليسار العربي. ولقد اليسار بعض مصداقيه نتيجة هذه الأحداث المروعة، وكان من الطبيعي وقد تحورت الهزيمة إلى هزائم أن تزاد هذه الظاهرة وضوحاً، أعنى ظاهرة ارتداد وتكرس أعداد ليست قليلة من المثقفين عن الثوابت التاريخية للتيار الناصري والتيار الماركسي.

ولقد كان من رأيي الذي قلته لهذا الصديق الذي جاء يحاورني إن هذه الظاهرة ليست جديدة على مصر، وأن ما جاء يشكو منه هو أمر عرفته مصر بعد هزيمة الثورة العربية ووقوع الاحتلال البريطاني للبلاد، ولو أن الأمر تراوح آنذاك بين انتقال بعض المثقفين نهائياً إلى خندق الاحتلال ودار المعتد البريطاني أو المواجهة ليشنع سنرات بين خندق النضال الوطني وخندق الاحتلال. وفي هذا هو الوضع في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (باستثناء مثقفي الحزب الوطني) إلى زمن وقوع ثورة عام ١٩١٩.

فابراهيم الهلباري الذي كان من تلاميذ الأنفاني ومن المترددين على قهورة مائاتيا في العقبة هو نفسه الذي تحول بعد ذلك إلى المدعي العمومي في المجلس العسكري الذي حاكم فخري دشتواي عام ١٩٠٦ قاعدتهم. وقد ذهب الهلباري إلى هذا العمل متطوعاً فلم يكن يشغل منصباً رسمياً في الحكومة يلزمه بالاشتراك في المحاكمة أو الاستقالة من العمل الحكومي على عكس حال بطرس غالي باشا الذي كان وزيراً للحقانية وترأس المحاكمة بهذه الصفة، أو كما كان الحال بالنسبة لأحمد فكري زغلول (شقيق سعد زغلول) الذي كان رئيساً لمحكمة مصر الابتدائية ودخل في تشكيل المحكمة بهذه الصفة. وقد عرف الهلباري في تاريخ مصر الحديث باسم «جلا دشتواي» وغلب الشاعر حافظ إبراهيم ذكره في هذه القضية بقصيدته التي قال فيها:

ودعا عليك الله في صحابه
الشيخ والشمس والهاخام

ولم يعد الهلباري تيريراً في الدفاع عن موقفه هذا كجلا دشتواي، إذ قال بعد ذلك إنه قبل أن يقوم بدور المدعي العام في القضية إنقاذاً للخديوي عباس الثاني، إذ كانت نية القصد البريطاني الزوج باسم الخديوي في

هذه القضية.

ثم هناك صوفى الشيخ محمد عهده نفسه الذى كان من رجال الثورة العربية ونفى إلى الشام من أجلها، فلما عاد إلى مصر وكذب مذكراته اعتلأت بالهجرم على الثورة العربية ورجالها، وهو القائل: من الله الساسة والسياسة وفعل ساس يسوسا وبالقطع فإن تعيين محمد عهده مفتاحاً للديار المصرية بعد عودته من الشام لم يكن بعيداً عن دار المعتد البريطانى. وتغيرت أوليات محمد عهده فأصبح يركز على الدعوة إلى إصلاح التعليم أو إصلاح الأزهر، أى البحث عما يمكن أن يكون ممكناً في ظل الاحتلال البريطانى دون تحد لهذا الاحتلال. ولا يعنى هذا أننا ننكر جهوده في ميدان الإصلاح الدينى لكننا نصف واقع الحال كما جرى بالفعل.

تلك كانت فترة الضياع التى تورط فيها سعد زغلول في لعب القصار على موائد الأسراء والأثرياء. وعندما أصبح وزيراً للمعارف ثم للحقانية تورى هو بنفسه الدفاع أمام الجمعية التشريعية عن قانون المطبوعات الذى استهدف محاصرة حرية التعبير، وعن مشروع امتياز شركة قناة السويس أربعين سنة جديدة.

وفي صالون الأميرة «تازلى فاضل» كان يتردد أسير عسراً بالإضافة إلى سعد زغلول ومحمد عهده. رجال من أمثال لطفى السيد، ونساء من نرج الكاتبة اللبنانية الأصل، ومن الأشياء، ذات الدلالة في فهم حكاية هذا الصالون أن الأميرة نازلى تنتمى إلى فرع في أسرة محمد على كان يرى أنه قد جرى تخليفه في ولاية العرش ظلماً وعدواناً من المندوبى إسمايل ودرسته ففى بنت الأمير فاضل وحفيدة محمد عهده الحليم باشا ابن محمد على. وهو الذى كان من المفروض أن يتولى العرش بعد إسمايل لولا أن إسمايل كان قد أقلع في تغيير نظام ولاية العرش فجعله قاصراً على ذريته.

ولا شك أن فرع الأميرة نازلى فاضل كان يدرك تماماً أن الأمل في تفسير نظام ولاية العرش مرتبط تماماً بموافقة سلطات الاحتلال، ومن هنا فإن الكثيرين كانوا يعتقدون أن فكرة هذا الصالون لم تكن بعسيدة عن مخططات الاستعمار البريطانى وأن لطفى السيد، المنظر الأول لأفكار حزب الأمة. قد بلور أفكاره الأساسية من خلال حوارات هذا الصالون. وهى أفكار كانت تستهدف المواجهة

بين قسبول واقع الاحتلال. على الأقل في المستقبل المنظور. وبين وجود الأمة ممثلة في سراة البلاد وأعيانها (أصحاب المصالح الحقيقية) كطرف مشارك في السلطة إلى جانب الإنجليز والحدوي. بل إن سعد زغلول عندما ذهب هو وزميله على شعراوي وعهده العزير فهمى لمقابلة المندوب السامى البريطانى مطالبين بالمساح لهم بالسفر إلى باريس للدفاع عن حق مصر في الاستقلال، كان مستعداً لقبول فكرة الحلف المسمى مع بريطانيا وإعطاء ضمانات لموضوع قناة السويس والأقليات والأجانب، الأمر الذى رفضه بعد الثورة وبفضله.

ثم ختمت حديثي مع صديقي هذا قائلا: وأخيراً فإن من الأشياء المصيرة لتفكك الهزيمة سواء بعد ثورة هرابى أو اليوم هو اشتعال الفتنة الطائفية بين عضوى الأمة وما صاحب هذا من تبريرات.

ولقد تفجرت الفتنة الطائفية في مناخ الهزيمة في الصعيد أولاً كما هو حادث اليوم، ولعبت دوراً في هذه الفتنة قوى اجتماعية داخلية بالإضافة إلى قوى خارجية أيضاً. وبعد موت مصطفى كامل وذهاب محمد فريد إلى المنفى لعبت بعض عناصر قيادة

مشقون ناصريون

ولبراليون وماركسيون..

ينتقلون إلى خندق الانفتاح

والرأسمالية الطفيلية

والتفاهم مع الامبريالية

الأمريكية.. لماذا؟! *

ارتداد المثقفين ظاهرة

عرفتها مصر بعد هزيمة

الثورة العربية *

الفتنة الطائفية.. تظهر في

ظل الهزيمة

الحزب الوطنى (الشيخ عبد العزيز جادوش) دوراً أيضاً في إشعال نيرانها. وهكذا جرى اغتيال رئيس الوزراء بطرس غالى باشا برصاصات شاب من الحزب الوطنى هو البروراني. ومع أن اغتيال بطرس غالى لم يكن لأسباب دينية في الملل الأول بل لأسباب سياسية وطنية إلا أن حادث الاغتيال كان لا شك له أثره الكبير في توتر النفوس. ثم جاء المؤتمر القبطى فى أسبوط عقب الاغتيال فكان التعبير العلنى عن انتقار هذه الفتنة. وارتفعت أصوات في المؤتمر تزيد النار اشتعالاً رغم أن عقلاء الأقباط حاولوا جاهدين الإسكاح بزمام المؤتمر بينما رفض بعض هؤلاء العقلاء الانشراك في المؤتمر أصلاً. وقد رد المسلمون على هذا المؤتمر بمؤتمر آخر في القاهرة سموه «مؤتمر المصريين» عقد بعد المؤتمر القبطى بشهر قليلة.

كان زمن الهزيمة إذن هو زمن الفتنة الطائفية، وكان هذا مناخها. واليوم عندما نتأمل ماحدث في زمن الانفتاح في عهدى السادات ومبارك في موضوع الفتنة الطائفية، وعندما نستعيد وقائعها التى بدأت أيضاً في الصعيد من أجل حق إلى المدن، ولم نملك إلا أن نلاحظ التشابه بين الحائين. ولم يبدأ هذا الوضع في التبدل إلا عندما انفجرت ثورة ١٩٩٩ ذات الجذور الشعبية فأجهزت على مناخ الهزيمة وثقافتها.

وهذا الشعب هو الذى بدأ الأمر بتبدلاً. من مناخ وثقافة الهزيمة إلى مناخ وثقافة الثورة، وتم هذا بفعل قيادات شعبية حقيقية وليس بفعل قيادات تقليدية من «أصحاب المصالح الحقيقية».

فعندما قبض على سعد زغلول عام ١٩١٩ هو وزمغاته وأخلوا إلى جزيرة مالطة لجميع طلبة مدرسة الحقوق في صبيحة اليوم التالية لماشقة الوضع. ورأى بعضهم أن يرسل وفد إلى بيته لأنه يتأثر «الفاة» فيما يجب عمله. واستقبل عبد العزيز فهمى وفد الطلبة وشغف فيهم قائلا: لا مطهرات ولا حمزنون.. المسألة مش لعب عيال.

لكن عندما تأخر وفد الطلبة في العودة إلى المدرسة خرج «المعالي» في مظاهرة عارمة جمعت كل الأمة، وكان أن رفض «المعالي» حكمة الشهرخ. وكان هذا الرفض هو بداية الثورة التى أفضت بريطانيا واضطرتها للإخراج عن سعد وزمغاته، وصادت للأمة وحدة عنصرها مرة أخرى.

الزوال

قاهرة جارية.. أوال الكارثة

محمد موسى

هذه المدينة فقدت القدرة على الابتسام، وإذا كانت كل المدن تاكل سكانها كمايقال، فالقاهرة تاكل أرضها أيضا، بينما يتداعى ربع مبانها تقريبا، و٦٠٪ من الباقي مهدد بالانهيار. القاهرة- فى لحظة الزوال- كشفت عن وجهها المجهم، وأزاحت الستار عن الأمراض المزمنة التى تسكن أحشائها، وليس أخطرها الإنفراط فى الزيادة السكانية، بل أيضا مايسميه خبراء التخطيط بالقصر الشطاني.. أو السرطاني. وهى مدينة أيضا تدعونا للتجهم، ونحن نعاول عبر هذه القراءة السريعة لواقعها، أن نحيط بتاريخ المرض وأعراضه وإمكانية الشفاء من عدسها. وخلال لقائنا مع خبراء العمران والتخطيط، وقراءتنا لعشرات الأبحاث، ربما نجد- أولا نجد- إجابة للسؤال المصيرى: هل تسترد القاهرة شبابها، وتترقق عن التهام أرضها وأبنائها، بعد تدهور إجزائها القديمة، وغو أحيائها الجديدة فى سمار لا يحكمه تخطيط، ولا تحيط به إحصائيات؟

حين كان يتلو كوارث طبيعية أو مجاعات أو حرائق.. ولكن فى كل الأحوال كانت القاهرة مدينة حيوية مفعمة بالشباب، ويمكن القول أن عمران المدينة كان يتم خلال عملية تخطيط ذاتية، تعتمد على معرفة سكانها بمواد بنائهم ومقتضياتهم، وعلى صداقية وأصالة القرار الذى يتبع منهم أنفسهم. أى أن كيان المدينة كان يتشكل عبر آلاف القرارات الصغيرة، يأخذها الجاريا لتشاور مع جاره، أو سكان الحي معا، من بناء سور أو طريق، نهاية بشق طريق يخرج إلى النيل.

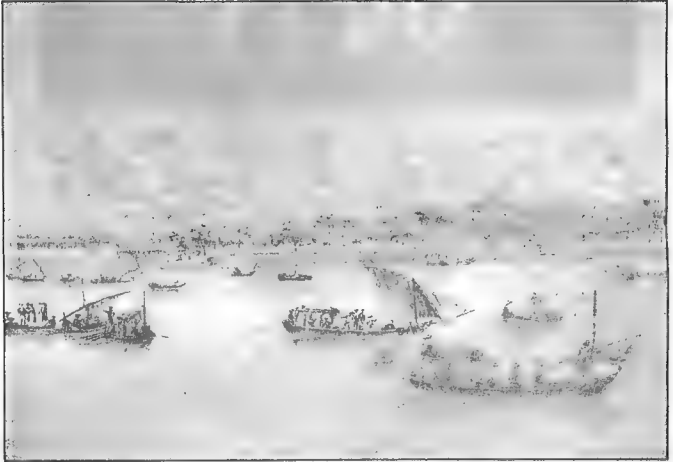
إرادة العمران

التحول العمراني الكبير فى هوية القاهرة- حسب رأي د. عبد الحليم- هو مساهمات على يد الحديواسماعيل.. بإدخال نمط العمارة الغربى إلى المدينة، بما يعنى سلب سكانها إرادتهم الذاتية فى البناء، الأمر الذى لم يستردوه حتى اليوم. لقد تحولت القاهرة الحديو اسماعيل مع الاستثمارات الغربية الهائلة، إلى هوية شهيرة، لكنها قياصة للصراطن

فى عقدة الوادى وخاصره، ولدت القاهرة فى مجمع الصحراويين، وتحركت كمعاصرة عبر المعصور داخل مجال مفتاحيسى لتأريخه، من منف- الهدوشين- إلى أون أو هليوبوليس- عين شمس- إلى بابليون- مصر القديمة- إلى القسطنطينية، ثم القطنع الطولونية، حتى ميلاد القاهرة الفاطمية عام ٩٦٩ ميلادية. ويقول المفكر الكبير د. جمال حمدان إنه فى بداية العصر العربى، كان شاطئ النيل عند القاهرة يبدأ من منطقة حصن بابليون فى الجنوب، ثم يمتد نحو الشمال الشرقى بإطراد حتى منطقة باب الحديد وغمرة فى الشمال- ثم أخذ الإرساب يملأ الثلث المسحوب بين هذا الخط، وبين خط الشاطئ الحالى المتجه نحو الشمال. وبينما أخذت هذه الأرض الجديدة تتخلق وتظهر من تحت الماء، أخذ النهر يقصر مجراود نحو الغرب بإطراد.

وعبر ألف عام من شكلها المخطط، نمت المدينة ببطء.. كما يقول د. عبد الحليم إبراهيم عبد الحليم، استاذ التصميم المصائى ونظريات العمارة بجامعة القاهرة. واتخذ التغيير فى بعض الأحيان طابعا قاسيا،

الزلازل



منظر لساحة (ميدان الزينكية) الجهة الجنوبية

الرياح، وعلى العكس منها، تم تركيز نحو نصف الصناعة المصرية في مدينة القاهرة، ليسكنها الآن ٤٦٪ من محال مصر، ولم نبدأ في إنشاء المدن الجديدة إلا ابتداء من عام ١٩٧٦، وكلها مدن قريبة من القاهرة. بدلا من الذهاب إلى سيناء أو الساحل الشمالي مثلا. وهكذا جاءت هذه السياسات التخطيطية لترسخ دور العاصمة كمدينة أولى، وتسمح لها بهذا النمو غير المنظم، وذلك لأنها كانت في الغالب اختيارات سياسية قبل أن تكون تخطيطية.

المولود القبيح

وفي حين رفعت برامج العمران في الستينيات شعار المساكن الشعبية وفتح القاهرة أمام كل المواطنين، إلا أن ما غاب عن المخططين- كما لاحظ د. عبد الحليم إبراهيم- هو أن لهذه المدينة سرها وأساليبها لاستعادة حيويتها. ولأن نموذج الستينيات كان مستوردا أيضا- من باب الأيديولوجيا في هذه المرة- فقد أخفق في إعادة الإرادة أو المواطنة العمرانية لسكان القاهرة. وفي بحثها عن الخريطة الاجتماعية للقاهرة، تقول د. جلهلة القاضي إن البروجازية المصرية هجمت في الستينيات

القاهرة، لأنها جردته من رؤاه، وأهدرت مقاييس ذوقه وجمالياته، لتضمها في المستوى الثاني. وماهى المدينة-يقال د. عبد الحليم- إنها رؤية. حلم يتحقق خلال انتقال الرؤية والإرادة إلى عمل وبناء.

عاشت القاهرة هذه الازدواجية المعمارية حتى نهاية الأربعينيات من القرن الحالي، مدينتان إحداهما عربية داخل الأحياء التاريخية، والأخرى أوروبية داخل وسط المدينة وأحيائها الراقية. وكان الاحتلال يكرس هذه الازدواجية، حتى جاء الطرح الجديد لثورة يوليو، بفتح المدينة تماما لأبناء القطر كله، وهنا بدأت القاهرة تعاني وبها آخر لأزماتها المعمارية.

وفي أول مخطط عام للقاهرة تضعه حكومة الثورة- كما نحكي د. جلهلة القاضي الباحث بالمرکز القومى للتخطيط من أجل التنمية والتعاون والتنمية للتدريس بكلية التخطيط العمرانى بجامعة القاهرة- جاء الاقتراح بإنشاء ٦ مدن تابعة حول القاهرة، وبعدة عنها في نفس الوقت، كان أقربها في حلوان على سبيل المثال. كما اقترح المخطط تنمية مدن القنات لتصبح مناطق جذب سكانى، إلى جانب إنشاء ١٤ مدينة جديدة. وقعا - عام ١٩٥٣- كان سكان القاهرة ٣ ملايين نسمة، لكن توصيات المخطط والقراعات ذهبت أدراج

الزلازل

سكنية عشوائية، معقمة بالسكان. والمدعى أيضا-يضيف الباحثان- هو ذلك التشابة الشديد بين الحقل السابق بقناة الماء في وسطه، والأحواض على الجانبين، وبين شكل البيوت المترصدة على جانبي الشارع بلا تخطيط أو خيال.

وتقول دراسة اللجنة العليا المكلفة من مجلس الوزراء بدراسة مشاكل القاهرة، أن العاصمة تستقبل ٦ مهاجرين من خارجها كل ١٠ دقائق، ويصل الرقم السنوي للمهاجرين الى نحو ١٥٠ ألف نسمة. منهم ٤٠٪ عاطلون بلا عمل، وتضيف الدراسة أن ٩١٪ من المهاجرين يصلون الى القاهرة دون ترتيب سابق لأماكن المعيشة. لكن الأحياء العشوائية دائما في انتفاورهم. وها هي تستوعب في عشرة أعوام بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦ نحو مليونين من المهاجرين.

وقد انخفضت مؤخرا مساحة الأرض الزراعية التي يلتهمها الإسكان العشوائي كل عام. وتقول الباحثة الفرنسية أنهيم ديهوليه بأن متوسطها يبلغ ألفي فدان، وفي المحصلة النهائية، يقم ٧١٪ من مبانى القاهرة الحالية على أرض كانت في السابق أرضا زراعية.

على الجانب الغربى للنيل في أحياء الدقى والمهندسين، بينما قيعت الشرائع الأقل ثراء في أحيائها التي أخذت في التدهور لانعدام الصيانة والتجديد. ثم هدأت سرعة البناء في نهاية الستينيات مقابل زيادة الدولة للاتفاق العسكرى، وهنا شهدت القاهرة ظهور الأحياء الشعبية العشوائية كبديل قبيح للبلوكات، قبل أن تأتى السبعينيات، التي تخلت فيها الدولة تماما عن قطاع الاسكان الشعبى، وتناقصت حتى شركات القطاع العام في بناء المساكن الفاخرة، بينما ظهرت شريحة من رجال الأعمال، تضارب في المقاربات وتزيد من حجم أزمة المساكن.

حقول الأسمنت

وفى بحث حول الأحياء العشوائية بالقاهرة، يعرب الباحث الفرنسى فيلهيب باتيراي وزميلته سوسن نوير عن دهشتهم بالافتة، للسرعة المذهلة التي تعمر بها الحقول المحضراء الى مناطق

مخطط «تفريغ القاهرة» مؤجل لنقص الاعتمادات

٦ مهاجرين يصلون القاهرة كل ١٠ دقائق



الزلازل

المنزل غالبا على كامل المسطح باستثناء منور صغير، مخالفا بذلك لقانون المباني الذي يحدد المبني بمساحة ٦٠٪ من الأرض القضا. ولأن المنازل لا تترك فراغا فيما بينها، فهي تطل على الشارع من جهة واحدة في الغالب، قد تكون الخلفية أحيانا!

والشوارع الضيقة لا تسمح بدخول أشعة الشمس والهواء، خاصة عند ارتفاع المبني إلى خمسة أو ستة طوابق، وتصبح البيوت مظلمة ووطية، ويؤخذ من سوء الأوضاع عدم وجود صرف صحي أو نظافة. وتكون الشوارع رطبة باستمرار، أو حتى طائفة، بجلاء خنادق الصرف الموجودة أمام البيوت، ويضيف د. أحمد علام أن الدراسات والبحوث الميدانية قد أظهرت أن الإسكان العشوائي حول القاهرة الكبرى يمثل حوالي ٨٠٪ من المساكن التي أقيمت فيما بعد حرب أكتوبر الأمر الذي أضحى فرصة أن تساهم هذه المنشآت في حل مشكلة الإسكان. نساءزال هذا التصور العشوائي مصحوبا بضيق الشوارع ونزدة المواصلات وانعدام المرافق العامة، ومازالت تكاليف البناء - رغم ذلك - ترتفع عاما بعد عام.

في الطريق للانتهيار

القاهرة الآن - بلايينها الثلاثة عشر - تواجه موقفا يصعب تصديقه. يكرر د. ميلاد حنا رئيس مجلس إدارة شركة الشمس للإسكان والحجير الإسكاني المعروف تحذيره من خطورة السكرت على حال المباني بالمدينة ويقول أن ٢٥٪ من المباني القائمة آبل للسلوط، كما أن نحو ٤٠٪ من النسبة الباقية لمجاوزت عمرها الافتراضي، وتوشك أن تشكل خطرا. والأمر - كما يشرح د. ميلاد - لا علاقة له بعمر المبني، قدر علاقته بحالته الانشائية وقرته. وتزايد نسبة المباني المتداعية في الأحياء التاريخية، تصل إلى أكثر من ٤٥٪ من مساكن الجمايلية على سبيل المثال أما وزارة الإسكان فتذكر أن بالقاهرة وحدها أكثر من ٣٠ ألف وحدة سكنية على وشك الانتهيار.

اعتراف الوزير

كان التعداد العام لنشآت ومباني القاهرة سنة ١٩٨٦ هو الأخير من نوعه، وتبقى لأرقامه دلالات خطيرة، لاسيما ما يخص مساكن الأحياء



د. جميلة القاضي



عمر عبد الأغر

والامتداد العشوائي أمر بالغ البساطة. فأى مزارع - كما تقول د. جميلة القاضي - يملك أرضا بهجرار كاردون المباني، يستطيع تبويرها ويبيعها. ثم يبنى المالك لكل قطعة حجرين لإيواء أسرته، يضيف إليها بعد ذلك عدة حجرات حسب استطاعته. وبالطبع لا تترك في هذه الأحياء أية مساحات خضراء.

وفي بحثها عن الإسكان العشوائي بمنطقتي «اسطبل عتقر» و«هزية خير الله»، تمبر الباحثة الفرنسية أنهىس ديبرليه عن دهشتها وإعجابها مما عا حدث. فهناك يعيش نحو ٦٠ ألف نسمة، نزحوا من مناطقهم النائية والزبدحة في مصر القديمة، إلى هذا الشريط المتد بين البساتين والحديقة، وأقاموا مساكنهم في صحراء يخيئ بعضها أطلالا من القسطاط القديمة. ويجهود غير طبيعية انتزعوا حق الحياة رغم غياب التخطيط والرعاية من الدولة، التي لا تظهر في الصورة إلا لهدم البيوت أحيانا، أو رفع قضايا الإزالة. ومع ذلك تلاحظ الباحثة تكاثف السكان، وانفجارهم لبناء مدارس ومساجد، بل أنهم تركوا قطعتي أرض قضاء للعب الكرة. ورغم كل هذا، تبقى المنطقة التي بدأ البناء فيها منذ ١٠ سنوات في نظر القانون تصدبا على أرض الدولة، ينتظر الإزالة بين يوم وآخر. ورغم أن الدولة تتنازع نفسها على ملكية الأرض، فلا أحد على وجه التحديد يعرف - كما هي الحالة في أماكن أخرى عديدة - إلى أية جهة تتبع الأرض: الأوقاف، المحافظة، شركات قطاع عام، قوات مسلحة... إلخ.

ملكه الرطوبة والظلام

تتراوح مساحة المنزل في الأحياء العشوائية بين ٦٠ و ١٠٠ متر مربع، بينما يبلغ متوسط عرض الشارع أربعة أمتار. ويقول د. أحمد خالد علام أستاذ العمارة بجامعة الأزهر أن المشتري لقطعة الأرض يبنى

وداعا... تصف مسساكن القاهرة الإسلامية

الزلازل

ويقدر تقرير المديرية نسبة المباني الصلبة بالمدينة بنحو ٦٠٪ من مجموع المباني . وقد وصلت قضايا المخالفات أمام محكمة البلدية بالقاهرة إلى ٦٠ ألف قضية في العام الماضي فقط . وسجل مجلس مدينة الجيزة ٣ آلاف مخالفة بناسنوها ، يأتي معظمها - كما يقول المسئولون بأحياء الدقي والمهندسين والعجوة - نظرا لارتفاع أسعار أراضي البناء وبينما تؤكد د . أمية صلاح الدين في بحثها حول مواد البناء المستخدمة في المباني المتهارة ، أن ٧٥٪ من حالات الانهيار ترجع لعدم ضبط الجودة في استخدام مواد البناء ، يعترف المهندس حسب الله الكفراوي وزير التصميم بأن مخالفات البناء أصبحت ظاهرة عامة ، ولا أستطيع أن أنفي ذلك ، وهي مخالفات إما عن جهل أو عن عمد .

جاء التقرير الذي وضعه فريق علماء الزلازل اليابانيين ليؤكد الاتهام ، حين أشار إلى «سوء حالة وصلات الصلب وعدم وجود تسليح أفقي في الأعمدة» . وطالب التقرير بإعادة ذلك في عمليات الترميم لاحقا .

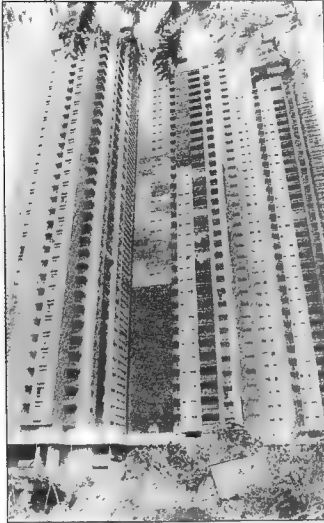
العشرانية وكثافتها ، رغم عدم دخول الأحياء العشوائية التي ظهرت للوجود بعد ذلك . ويشير الإحصاء إلى أن ربع سكان العاصمة يقطنون بالأحياء الجديدة . وبينما انخفضت الكثافة السكانية بقسم قصر النيل والزمالك ، لتصل إلى ٦٥٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع ، نجدها تشارف مائة ألف في الكيلو بأحياء الشراية وشبرا والزواية الحمراء . وتسجل منشية ناصر أعلى متوسط لعدد الأفراد بالفرقة الواحدة ، وهو ٢٩٣ ينخفض إلى ٦٠ بالمزمالك ، وفي إشارة إلى تدهور الخدمات في الأحياء الهامشية ، يشير الإحصاء إلى حصول ٢٨٪ فقط من مساكن المرج على المياه النقية ، مقابل ١٠٠٪ من مساكن عابدين والموسكى وقصر النيل كما تعيش ١١٪ من بيوت المرج بدون كهرباء .

أما تقارير مديرية إسكان القاهرة ، فتشير إلى أن ٧٠٪ من المساكن الآيلة للسلط بالمحكمة توجد بالأحياء العشوائية ، وأنها قد أقيمت دون الالتزام بالمواصفات السلطنة للبناء .



اختفت العمارة الجميلة من القاهرة واستسلمت مبانيها لجيوش المقاولين سكان مشروعات الأرض الجديدة في ١٢ عاما تستوعبهم القاهرة.. في شهرين!

الخطة تأخرت



وبعد تجاهل عشرات المقترحات والتوصيات للتخطيط للقاهرة وحل مشاكلها منذ عقود، جاء الزلزال ليسلط الضوء على أوضاع القاهرة وشيخوختها وسارعت الحكومة بالبحث بين الأوراق القديمة عن خطة تفريغ القاهرة. وتجري الآن دراسة البدء بإخلاء مناطق الآثار الإسلامية والتخطيط بكل الإجراءات الممكنة، وبالقرعة إذا لزم الأمر.

ويقول عمر عبد الآخر محافظ القاهرة أن خطة تفريغ القاهرة موجودة منذ زمن، ومفترض أن تشارك هيئة التخطيط العمراني بوزارة الإسكان في تنفيذها، ولكن نقص الاعتمادات اللازمة دائما وراء تأخر التنفيذ.

ويحدد تقرير اللجنة الاستشارية العليا لتخطيط القاهرة أهدافا في خلية ٢٨ مليون نسمة من مناطق الزحام بوسط المدينة وتقلهم إلى التجمعات الجديدة. خارج القاهرة. ويضيف أن النسبة المستهدفة بالنقل تصل إلى ٣٠٪ من السكان في قطاعات القاهرة القديمة أو ذات الكثافة العالية.

ويقترح ه. عبد الحليم إبراهيم لكل مشكلة الأحياء العشوائية، تشكيل هيئات للنهوض بالمستوى الاجتماعي والانسانى لسكانها، أو إنشاء شركات خاصة بهذه الأحياء، يمكنها تطويرها عن طريق شراء الأرض وإعادة البناء بأساليب حديثة ويحذر من النقل القسرى لأحياء بكاملها خارج القاهرة.

ومعه د. جليله القاضي بالانكسار إلى مشروع التجمعات السكانية العشرة التي اقترحها مخطط القاهرة لعام ١٩٨١، بهدف استيعاب الزيادة السكانية والأنشطة الحرفية التي تزيد من تلوث المدينة. واقترح المخطط إنشاءها حول الطريق الدائري على أن تقسم الدولة الأرض ويجهزها للبيع بسعر مناسب. ما حدث هو أنهم اختاروا المواقع، وتركوها لشركات المقاولات تبني بها بلوكات بدون بنية أساسية. نجم عن هذا نوع آخر من عشوائية التخطيط، التي تفقد أبسط قواعد البناء.

وفي نفس الوقت- كما تصنيف الباحثة- لم تنجح مشروعات استصلاح الأراضي في جذب السكان بعيدا عن القاهرة، التي تتوسع في شهرين من السكان بقدر ما استوعبته هذه المشروعات في الضاحية والنوادية وغيرها في ١٢ عاما.

مقبرة برع مليون

أخيرا ماذا تحولت العمارات في القاهرة إلى القبع؟

تجيب ه. جليله القاضي: لأنها ليست عمارة مهندسين، بل مقاولين. وإلى جانب أن هذا جزء من تدرج الوقت العام، فإن الأمر بدأ في العمارة منذ نهاية الأربعينات انتهت التنافس بين المدارس المعمارية الكبيرة. غربي فروعوني، إسلامي.. الخ وهاجر البعض إلى الدول العربية، وخربت أجيال من شباب المهندسين، لم يجد من يعلمهم شيئا. المهندسين المعماريين الآن خاضع تماما لتدوين الزبون والزيور ذوقه منحط.

ويضيف ه. عبد الحليم إبراهيم - الحائز على جائزة أغاخان للعمارة الإسلامية هذا العام- عن تصميم الحقيقة الثقافية للأطفال بالسيدة زينب- أن المشكلة لم تعد في سكان المقابر، وهم حوالى

ربع مليون بالقاهرة حسب تقديرات رسمية. المشكلة في الملايين الذين يعيشون في مقابر أخرى، صناديق خرسانية ومسيمة. لا توجد مدينة تشهد العبث الذي نراه بالقاهرة تشقى شقة بمواصفات مقبرة، وتدفع فيها ١٠٠ ألف جنيه. أيضا نحن فقدنا المكان العام بالقاهرة فقدنا علاقتنا بالنهر، ليس لدينا ساحة تتجمع بها في مهرجان أو عيد.. الأثري من ذلك، أنه ليست لدينا أماكن للجولس، أو للعبور بأمان في هذه الشوارع المجنونة.

..وأين تذهب نبرة يحيى حتى عن القاهرة:

لايستطيع محفل التنظيم القديم، ولا أكادس العمارات الشاحنة المسلحة بالأسمنت ولاغواثل الشوارع الطائفة المرفشة بالأسفلت، ولاأحياء حجارة الدومينو-تنت كالفطر- وتتضخم كالسرطان، شقا إلى القلب كالطننة.. لايستطع شئ من هذا كله أن يس طابعها الأصلي وجلالها المكتون..»

من الذى يبني .. من الذى يهدم ؟

مصباح قطب

الاتحاد حقيقة واقعة، وبعد أن عقد مجلس إدارته (المعين لأنه الأول) إجتماعه الأول يوم ٥ أكتوبر، أى بعد الزلزال بثلاثة أيام، وقد ضم المجلس عددا كبيرا من جماعة التأسيس، وبترأسه المهندس محمد محمود، أما النائبان فهما المهندس أنور الحماقي (الليبرالي) والمهندس حسن دره (اسلامي وطني) ويضم مجلس الإدارة أيضا المهندس مراد الزيات أمين عام نقابة المهندسين، وطوال الحقبة العثمانية، والمهندس زين السادات، شقيق الرئيس السادات، وأحد كوادز الإسلام السياسي، إلى معقل الإسلام السياسي في قطاع المقاولات شركة المقاولون العرب، وقد نجحت جماعات الضغط -بالمناصفة- في النص على تشييل كل شركة في الجمعية العمومية بصوت واحد بصرف النظر عن حجم أعمالها.

ما معنى كل هذا؟ وما انعكاسه على تطور القطاع وعلى مدى قدرته -أو عدم قدرته- على السيطرة على سوق المقاولات في مصر، والمناصفة فيما يسمى بالدوائر الحيوية الأفريقية والعربية والإسلامية؟ ما الذي يطرعه قيام الاتحاد بصدد السؤال الحائر بعد الزلزال، من الذى يبنى في مصر؟ ما هو مستقبل قضايها الجودة والاحتكار والصفار وحقوق العمالة والتجعة؟

وأخيرا ما هو الموقف حيال ذلك اللغز المحير... اهتمام البينيين القانق بالتنظيم بعد طول عدا، وانفراط اهتمام اليسار بذلك بعد طول تفجيع في قضية أهمية تنظيم الجماهير؟

مقاولو الباطن

يلخ عدد المقاولين المسجلين في شعبة المقاولات بالغرفة التجارية نحو ٣٠ ألف مقاول، غير أن العدد الحقيقي، كما تؤكد دراسة للجمعية المصرية لمقاولي البناء والتشييد هو ١٠ آلاف، ولم يستطع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سرى حصر ٣٠٤٠٤ منهم، بينما عرّف الباقين

اليسار/العدد الرابع والثلاثون/ديسمبر ١٩٩٢/١٩<

توج المجتمع المدني «الرأسمالي» نشاطه التنظيمي، بإقامة قوته الضاربة، المتمثلة في «الاتحاد المصري لمقاولي البناء والتشييد» قيام الاتحاد بالقانون ١٠٤ لسنة ١٩٩٢، بعد أحد عشر عاما، بالتزام من الضغوط المتوالية، والتي كانت قد بدأت باجتماع تأسيسى عقده عثمان أحمد عثمان مع «٤٠» من أنصاره عام ١٩٨١ بنقابة المهندسين، تعاهدا خلاله على إقامة الاتحاد، بحجة إنشاء قناة للحوار مع الاتحادات العربية، وقتذاك، وانتهت الضغوط، بقبول الدولة المصرية، قيام الاتحاد، على قاعدة ثلث السلطة -الجمعية العمومية- للوزير المختص والبيروقراطية، وبإلغائى لجماعات المصالح وقيادات قطاع الأعمال في المقاولات.

ومن شواهد عديدة فإن رجال «البنزس»، قبلوا ذلك فقط انتظارا لتعديل جديد في موازين القوى، بعد إتمام الخصخصة، ويروى نتائج تحالف على التيار الإسلامى في نقابة المهندسين، ومغشيه في شركات المقاولات الإسلامية، مع رجال الدولة السابقين وال الحاليين في الاتحاد وبعض وعضو الليبرالية الجديدة، كما سيلي تفصيلا.

وإذا كانت الدولة المصرية ممثلة في رؤساء وزاراتها من فؤاد محيى الدين، إلى عاطف صدقي (قبل الألف يوم) قد رفضوا الاتحاد لأنه، يجمع رأسمالي كبير، كما كثيف ذلك مؤمرا رئيس الاتحاد نفسه المهندس محمد محمود رئيس الشركة القابضة للتشييد وأحد رموز جماعة التأسيس الأولى. فإن ميلاد حنا، أقوى من غير -حينئذ- عن الرفض اليسارى للاتحاد، ويرى أن الاتحاد الحالي هو أكبر وأخطر وأقوى تجمع مصالح في مصر، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، بل ويؤكد أنه يقرق كافة المنظمات المشابهة مجتمعة من جمعيات رجال الأعمال، إلى اتحاد الصناعات.

الطرف أن جماعة التأسيس العثمانية، لم تسترد من البنك الأموال التى جمعتها لإنشاء الاتحاد عام ١٩٨١، إلا منذ أيام بعد أن أصبح

الزلازل

آلاف عامل يعملون بمقود مؤقتة ومنهم من قضى أكثر من ١٠ سنوات في العمل ويشجع هذا الوضع في كل الشركات العاملة في شركات المقاولات المصرية. بعد ثلاثين عاما من العاصم مجرد وسيط بين الدولة ومقاولي الباطن. ويذكر أن جمال عبد الناصر قال في «دمتور» عام ١٩٦٦ أن على القطاع العام في المقاولات أن يعمل بـ ٨٠٪ ذاتيا على الأقل، وتشكلت عقب ذلك إدارات للعرف في الشركات، غير أصحاب المصالح أفشلوا التجربة، حرصا على الاستمرار في العلاقات المشبوهة مع مقاولي الباطن.

وقد ركز سقراط أكثر من ألف مدرسة، أغلبها حديث بعد الزلازل، الأضرار على الفساد في قطاع المقاولات، غير أن الدولة المصرية لم تستطع أن تتقدم للأمام خطوة أبعد من الإعلان عن إعداد قائمة سوداء بأسماء المقاولين المتحررين وتعليقها في الأماكن المنهارة. أيضا لم يستطع اتحاد المقاولين أن يتجاوز بحكم تركيبة المصالح فيه لعبة «إعداد ميثاق شرف» وقسم لكل مقال، يتم قيده في الاتحاد أولا يتوقع أن تسفر التشريعات المقترحة عن مزيد بعد أن أصبحت الدولة ترعش من أقل بادرة احتجاج. كما حدث لدى الإعلان عن مصادرة المباني المخالفة والأدوار المخالفة منذ سنوات، وكما حدث عند الإعلان عن نزع أراضي العقارات المنهارة الملصقة العامة بعد الزلازل.

عن المشاركة في العمليات الإحصائية، تؤكد الدراسة إن ما يقم به قطاع المقاولات العربي من أعمال في مجال الإسكان والتشييد لا تسمى قيمته ٣٠٪ من حجم الأعمال. كما تؤكد أن الاتحادات العربية للمقاولين كانت قد نشأت أساسا في مواجهة هيمنة الأجانب. وقد ضغط العرب على ه. عاطف صدقي لإقامة اتحاد في مصر، لعب سعوديين دورا في ذلك. كما أن الحصار الذي يحكم حول الاستثمارات العربية في الخارج كان وراء الإلحاح على إقامة اتحاد في مصر، ليكون معبرا لدخول شركات المليونيرات العرب إلى مصر. وفي هذا الصدد يلاحظ بروز متنامي للنشاط الذي تقوم به شركة دلة الدولية المعروف علاقات صاحبها بالعائلة المالكة في السعودية ويتبع الشركة التاقيشة للتشييد ٢٧ شركة عامة، وتقوم الشركات العامة بنحو ٧٠٪ من حجم عمليات التشييد، وتقوم شركة المقاولين العرب وحدها بأعمال تكافئ كل ما تقوم به الشركات العامة، ومع ذلك فإن نصيبها من تعمير الكويت لم يتجاوز ٥ شوية بروت، على رأي د. مهندس أبو زيد واجع رئيس اتحاد المقاولين والذي يرى ذلك دالا على الهيوط المفرى لمستوى الأداء في مصر في القطاعين العام والخاص على السواء. وكان حجم العمليات الخارجية للمقاولين العرب قد بلغ ١٧٪ أيام ناصر وبعث الآن إلى نحو ٥٪. ويبلغ عدد العمال العرب نحو ١٠ آلاف عامل منهم ١٠



الزلازل

شركات المقاولات.. مجرد وسيط بين الدولة ومقاولي الباطن!

ارتفعت نسبة الانهيارات في المساكن بسبب سوء التنفيذ.. من ٢٠٪ إلى ٥٤٪ خلال ثلاثين عاما



تشهد أسعار الإنشاءات قفزة ضخمة في ضوء الارتفاع ما في القانون ٩ من قيرد وإقرار مبدأ العقود «الموازنة» والمحسن أنه لم يقابل ذلك حتى الآن أي التزام من جهة المقاولين ناحية المال وناحية شاغل المقار أو المبنى أو الدولة. وقد لاحظت أطراف عديدة أن اتحاد المقاولين ابعد عامدا عن تقنين المستلزمات عن الجبهة في المراحل المختلفة للبناء. وإن كان بعض أعضاء الاتحاد يقبلون أن على الدولة أن تفتح ذلك من خلال قانون الإسكان المرتقب:

ونظ الفساد الأخير، والخطير في قطاع المقاولات، والذي لن يتطالع أيضا قانون الاتحاد، هو العلاقة التحتية بين القطاع ومسؤولي الدولة. ومن المعروف أن شركات كبرى معروفة، قد كبرت أساسا بالعلاقات غير النظرة مع رجال في أجهزة حساسة، ومع أقارب سيدات يشغلن أوضاعا مناصب أكثر حساسية. ويذكر هنا أن شركة كالمقاولين العرب ظلت الشركة الوحيدة الصاعدة حتى الآن التي ترفض توظيف العمال في مجلس الإدارة، ورغم الدستور والقانون والأحكام القضائية وذلك بناء الفيلات والاسفراحت للكبار، بل في أو شبه بلوشي.

هذه هي أوضاع القطاع، في عصر أوبريت «مصر الهائجة»، حيث ملا مصر بالفساد والدمامة والحزب، وأتاح لكل ذي كرش أن يكون مقاولا. وقد بنى هؤلاء المكترشون ديف مصر وأحياءها بالمسح بأموال صدام والحلج، على البركة وبكسبات سهلة من الحديد والأسمنت، على حساب الزبون، تعرضوا لجلبهم اللقي، وقد قدرت دراسة لإحدى استاذات الجامعة أن الهدر في مواد البناء والمعدات يبلغ ١٥٪ وفي المعدات يبلغ ٦٠٪. وقد قدرت مجلة المصور أن ٩٠٪ من التراخيص في الجزيرة ارتكبت مخالفات، ووقفت الأجهزة متراطة، أو عاجزة، عن التعامل معها. بوقال منير الضروغاني رئيس نقابة العامة لعمال البناء أن الفساد في بعض الشركات الحكومية بالغ حد فتح مظاريف شركة الأساسات العامة (فيبرو) وتغيير المرافق بعد الإطلاع على عروض الشركة، حتى

أصعدة فساد

ومن ملامسة حية، يمكن القول أن المقاول الذي يحصل على عقد مع الإدارات المحلية بنصف مليون في السويس أو في جنوب الجزيرة، أو في سيدي جابر، مثلا فإنه يبيع لا أقل من ١٥٠ ألف جنيه. ومن هنا تشجع عبارة «هي غبطة واحدة» بين هذا النوع من المقاولين وهناك فساد سببه المباشر السياسة التي تشجع هذا أعلى لها هو «فصل الشرطة» ففي دولة لا قيمة لشخص فيها سياسيا - سوى الرئيس فإن تكاليف المستقلين على أن يفتح الرئيس إنجازاتهم يجعلهم يستعملون الشركات في الانتهاء، ضارين عرض الحائط بشروط سلامة التنفيذ، وأبسطه رش الحيطان بالمياه قبل المعارة والتبويض!

وتلف الجلاء مثل بارز على نتائج مثل هذا الاستعجال حيث وقع بالمياه بعد أسابيع من افتتاحها. وأكدت إحصائية لمركز بصوت البناء أن نسبة انهيار المباني بسبب سوء التنفيذ، ارتفعت من ٢٠٪ منذ ثلاثين عاما، إلى ٥٤٪ حاليا، من بين المباني المنهارة. وقد قدر المهندس محمد محمود أن خسائر الزلازل التي تم لتجاوز ١٠٪ عما هو عليه لو كانت ومساكن المقاولات سليمة، وقال إن الرفر الذي تحقق في ثمن المدارس، قبل انهيارها، يبلغ ١٠٠ مليون جنيه، من خلال قبول أقل العروض سعرا سيكبد الدولة مليار جنيه في إعادة البناء. ويجب أن نلاحظ والكلام لليسار أن القانون (٩) سيكون أول قانون يسمى اتحاد المقاولين لتفسيره وهو القانون الذي ينظم أعمال المناقصات والمزايدات.. ويرى رجال الاتحاد أنه يشجع المقاولين على قبول أعمال بأقل من تكلفتها ١٠-١٥٪ اعتمادا على النشر والتعايل بعد ذلك ولتعرض ذلك، مع مراعاة مسرولي الاستخدام كما سيكون القانون الثاني الذي يطالب به الاتحاد هو قانون العقد المتوازن حيث يعتبر رجال اتحاد المقاولين أن العقود الحالية هي عقود إذعان ويؤاثرهم في ذلك الاتحاد الدولي للمقاولين (الفيديك) والبنك الدولي. ومن المتوقع أن

الزلازل

المعارين، والجمعية المصرية لمساوئ البناء
والتشهيد... وطما نقابة المهندسين، ويقدر عدد المهندسين
التحتفلين في مصر ٢٠ ألف مهندس ولذلك فإن نقابة المهندسين كانت
قد سعت منذ وقت مبكر لقصر ممارسة مهنة المقابلة على المهندسين
فقط، غير أن ذلك تم رفضه، وتبذل جهود حاليا للنص في اللائحة
التنفيذية على إلزام كل مقاول بتعيين عدد معين من المهندسين، يتلاءم مع
تصنيفه في الجدول المعد لذلك، وقد طلت كل هذه المنظمات محدودة التأثير
منفصلة كالجزء إلى أن قام الاتحاد قاتل إرتقاء الجميع، حتى أن المهندس
شريف حافظ رئيس الجمعية المصرية، يؤكد أن جمعياته ستضاعف
نشاطها في الفترة المقبلة، على الأقل لتضفي قدرا من العقلانية على
الأمر المتعلقة بقطاع المقاولات، في مواجهة تيار لا عقلاني قد يرتفع
صوته في اتحاد المقاولين، المعروف أن شريف حافظ أحد مؤسسي
جمعية «النقاء الجديد» الليبرالية، وهو يركز على الطبقة المتوسطة من
المقاولين وتضم جمعياته ١٠٠ عضو.

أما المهندس محمد محمود نائب قوس منذ ١٩٧٩، فقد أزر قيام
الاتحاد منذ ١٩٨١، وهو من يعتبرون أن الله اختارهم لمهامهم، وكان قد
اعتزم في بداية حياته التقدم لكلية الطب، وتحول بصدفة إلى
الهندسة. ويقول أن فكرة الاتحاد أنشأت في رأسه بعد زيارة لإنجلترا

لا تنطبق عليها، لإرساء المنافسة على القطاع الخاص أهولا هم الذين
سبونهم بعشرين مليار جنيه خلال الحطة الخمسية
الحالية، وسبونين ٢٠٠ ألف وحدة سكنية كل عام (١٩٢٠) ألفا
يتمها القطاع العام، والباقي القطاع الخاص، وذلك حتى عام
٢٠٠٠ ولا أريد أن قضى في تكرار ما تناقشت الصف من أرقام تعكس
حجم التدهور والفساد في الدولة وقطاع المقاولات معا، فقد تشقت
المواطنون بعد الزلازل، من هذه الزاوية، بما يكفي وزيادة، لكن أين اتحاد
المقاولين من كل ذلك؟

الهدف والمنظمات

يتنشر المقاولون في عدة منظمات، أولها كان شعبة المقاولات
بالفرقة العجارية، ثم جاءت لجنة التشهيد بجمعية رجال
الأعمال ورأسها المهندس حسين صبور، وهو عضو مجلس الأعمال
المصري الأمريكي، وعضو الفرقة المصرية الأمريكية، وهناك أيضا الفرقة
المصرية الألمانية، وتضم بعض قيادات في المقاولين العرب، وجمعية
رجال الأعمال في الاسكندرية، علاوة على المنظمات الهندسية مثل
جمعية المهندسين، وجمعية الاستشاريين، واتحاد



الزلازل

ألا يتعامل مع الهيكل الخرساني إلا مهندس إنشائي، وإلا يتولى مهندسا الأحياء وضع رسوم التصميم، باعتبار أن عملهم يجب أن يكون فقط التنظيم بالإضافة إلى صيانة المباني، ويطلب المحاضرون بتدريس مادة الترميم في كليات الهندسة وإنشاء شركات متخصصة في ذلك، لكن إجمالاً فإن المقاولين سعداء بالاتحاد كخطة على الطريق، وشاغلهم السعادة جزء من المهنيين، وعلى رأسهم مهندسو جمعية خريجي هندسة عين شمس، التي قوت تقليد رئيسه، نوط الوقا.

المخاوف

من جانب آخر يرى شريف حافظ أن المخاوف من هزيمة الأجناب على قطاع المقاولات، غير مبررة، لكنه يؤكد أن شركائنا عاجزة حتى الآن عن إقامة المشاريع الكبيرة كالفنادق والمستشفيات ويقول أن ثمة هامش «للفصحة» في السوق الدولي للقساوين المصريين، لو أطلقت طاقاتهم، ويطلع إلى أن الدولة رفعت إجراء دراسة عن حجم الأعمال الأجنبية في مصر، مخافة دلائلها السياسية، وهنا يقول د. أبو زيد راجع أن الشركات الكورية والصينية التي أقامت مساكن لمحدودي الدخل في ١٦ أكتوبر، قد كشفت ما تبقى من سمعة للشركات المصرية من حيث الكفاءة والسرعة. ويذكر شريف حافظ النظر إلى انتهاء عصر عامل القروانة المصري في الخليج بسبب تطور المعدات بل ويرى أن المانع البشري الذي كان يمنع إسرائيل من دخول سوق المقاولات المصرية، قد يزول بسبب هذا التطور؛ ويتفق الجميع على ضرورة إنشاء دور جديد للاستشاري في مصر، كمنظف لضمان جودة التنفيذ وإن كان مهندسون في المواقع قد قالوا للحرر إن المصائب المماثلة في مصر بدأت بمباركة كبار الاستشاريين الذين طوعوا التصميمات للمعايير الفجائية، ودشنوا عصر الانتاج الموسع-الأبراج- في المقاولات وضربوا قواعد الملائمة للبيئة والتكامل والانتماء إلى الصميم، وقال أحدهم أن المهنيين الآن يتقنون على أبواب الأحياء، يبيعون أختام مكاتبتهم على شهادات وتصاميم وتقارير ليبروت لم يروها ولا يعلمون أين هي. وقال أيضا إن التقليل في مصر للمقاول حيث لا يند نصيب المصمم عن ١٪ إلى إجمالي العكلة بينما لا يقل ربع أي مقاول عن ١٥٪، وأبدي عدم تقاوله من أن يستطيع الاتحاد المساهمة في إلغاء مقاولات الباطن، أو ضبط الجودة-هكذا توقع د. أبو زيد راجع أيضا- وقال مهندس التنفيذ المخضرم إن اكتشاف آلاف العمارات الفهر مجرزة للسكن بعد الزلزال، يعرض الفلسفة التي قامت عليها وزارات الإسكان في مصر، وألا وهي بناء عمارات ولصن شريط لا بناء مجمعات، لأن أحدا لن يفتح مواسير مجاري أو أسلاك كهرباء أو تجهيزات أو مرافق، وأكد أن صراع التيار الإسلامي في نقابة المهندسين صراع صفوة لا رجوع له في أرض الواقع بين الشيعانيين في المواقع ولا فائدة تنوقع لهؤلاء من قيام الاتحاد المعروف إن عدد العاملين في قطاع التشييد والبناء يتجاوز ٨ مليون عامل، منهم نصف مليون عامل أعضاء في نقابة البناء والأخشاب موزعين على ٧٠ مهنة.

للاحتفال بالعيد المنوي لقيام اتحاد المقاولين هناك أوشدد على أن الهدف هو نقل المقاولات من مهنة من لا مهنة له إلى مهنة منظمة تحكمها القواعد، ويرقم الاتحاد بالارتفاع بمستواها ومستوى القائمين عليها، ومن الآن فصاعداً فإن لا يسمح بزاولة مهنة المقاول إلا بعد التسجيل في الاتحاد، ولا يجوز للمقاول التعاقد على فئات أكبر من درجته المصنف عليها، وينظم الاتحاد ترقى العضو من فئة إلى فئة، ويحكم في المنظمات التي يتقدم بها الأعضاء، وسيعمل من التسجيل فقط من يقومون بأعمال تقل عن ١٠ ألف جنيه وأشد المقربات للمقاول هي الشطب سنة أو نهائيا. ويتعاون الاتحاد مع البنك الدولي وجمعية حسن لمعي بالولايات المتحدة لتدريب المهندسين والقياس في مصر، وودعهم بالبحوث والمعامل، وكان هناك إقهاء في أوساط المقاولين لجعل الوزير المختص-الذي لم يحدد القانون- هو عاطف صدقي بصفته وزيراً لقطاع الأعمال غير أن ضغوط الكفراوي دفعت باتجاه قيام الاتحاد بكتابة رئيس الوزراء ليكون الكفراوي هو الوزير المختص. ويقول المهندس محمد محمود أن الصغار هم الذين سيستفيدون من الاتحاد حيث سيقف جانبهم في العثرات ويتقدم من الإفلاس.

أما المهندس حسن درة نائب رئيس الاتحاد فيري أن القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ به ٣ مواد لو طبقت ما حدث ظل في المباني على الإطلاق، وقال أن مسئولاً فاسداً كان وراء إقرار الصالح على جرائم المهاني، غير أن المهندس الكفراوي ألغى التصالح ومع ذلك فإن المحافظين لا يعلمون هذا الرطاب بتنفيذ القانون بكل جسم حتى تعود لقطاع المقاولات سمعته التي استمرت حتى الحسينيات، والستينات أيضاً، وأصابتها الدمار منذ السبعينات حيث شاع الفش والتدليس والتقصير.

وتستمر المناقشات في ندوة عن اتحاد المقاولين لكتشف هروب الدولة المصرية من أبسط المستويات ومنها كتابة تاريخ الصلاحية ملي شكاير الأسمنت والجبس، والفرش من الاستخدام، ووضع معامل في محاجر الرمل والزلط.

ويشعر شريف حافظ إلى رفضه للمعضلة الإجبارية في الاتحاد، ورفضه لهيمنة الدولة، ولتحول الاتحاد إلى جهاز دولة في نفس الوقت، ويشير إلى أن اتحاد المقاولين هو جزء من تسخير المجتمع فيه ما فيه، ويهاجم أحد المتحدثين الحكم الشمولي، وينكشف أن ما يفيقه في الشمولية فقط جان البت التي تخاف أن تقل أقل الأسعار بأثمانها في القطاع الخاص نفسه يعمل بذات الطريقة، وبأثمانية أيضاً من المسترل عن انهيار العمارات التي بنت بغير قانون ٩ وبغير جان بت ١٢.

ويطالب المهندس أحمد كمال سعد بأن تنص لائحة ١٠٤ على

شركات المقاولات تكبر بعلاقات- غير

منظورة- مع قيادات أجهزة حساسة.

الفساد وراء قرار التصالح في جرائم المباني

الزلازل والامكانات .. وثيقة اتهام ..

د. سمير حنا صادق
أستاذ طب عين شمس

د. ميلاد حنا يقول :-

أرفض اتحاد المقاولين لأسباب مبدئية



رغم المسار الواضحة لعزوف القيادة السياسية عن التغيير ، فإن لهذه السياسة فائدة عامة : فقد بقيت بعض القيادات في مراكزها نتيجة لهذه السياسة ، لمدة طويلة ، تصل أحيانا إلى ما يقرب من خمسة عشر عاما ، وأصبح من الممكن لنا الآن محاسبتها على أدائها ، دون أن تستعين من المرافعة وانتحال الأعداء بأخطأ القيادات السابقة ، أو تراكمات الماضي ، وما إلى ذلك من الحجج الواهية .

فلماذا أضفنا إلى ذلك أننا ننعم منذ زمن طويل ، نكاد أن ننسى سابقيله ، بحكومات الحزب الوطني (الاشتراكي ؟) فأننا نجد أن منطق المحاسبة واضح بل وواجب ولا مفر منه .

ولقد سبق مناقشة مدى التقصير الواضح في سياسة الإعلام الذي لم يتغير قيادته منذ سنين طويلة والذي وصل بنا إلى ما نحن فيه الآن من لفطة طائفية وعنف وأرهاب وتغلف وغشاب للمشاعر الوطنية والانتماء . مما يشكل خطورة واضحة على أمننا القومي : وبالمثل فقد أبغطنا الزلازل الأخير إلى ما ارتكبه قيادة الإنسان في حق شعب مصر خلال السنوات الطوال التي تورت فيها متهمتها .

فعلندما نعرف أن زلزالا متوسطا قد تسبب في هذا الدمار الفادح ، وعندما نكتشف بعده أن ٦٠-٨٠ في المائة من منازل القاهرة غير سليم إنشائها ، وعندما نذكر أن الأستعمت المرد لأصحاب المياني لسنين طويلة كان فاسدا ، وعندما نعرف أن

عندما تولى د. ميلاد حنا رئاسة الإسكان في مجلس الشعب ، دعتة شعبية المقاولات بالغرفة التجارية ، إلى ندوة في نادي الضباط بالزمالك لحثه على تبني مشروع قانون اتحاد المقاولين . وقد تحدث الحاضرون وكان بدير الندوة المهندس زين السادات ، فأيدوا المشروع ، واستمعوا لصدوره .. ووسط جمعهم استطاع د. ميلاد حنا منفردا أن يغير دفة الندوة ويقتنع الحاضرين بخطورة القانون ، وبوضعه الذي كان يقتنعهم بتنظيم القطاع الخاص أولا وتأجيل القانون وإعادة النظر فيه حتى لا يكون مجالا لسيطرة قلة على قطاع المقاولات .. تذكرت الندوة وسألت د. ميلاد . هل خشيت المواجهة مع المقاولين بعد صدور القانون إذ دعوك إلى ندوتهم الأخيرة عن الاتحاد ولم تحضر ؟ قال . موقفي من الاتحاد مبدئي ولم يتغير ، ولم أحضر الندوة لأن عريستها كان محمد محمود .. والعروس كانت المقاولون ، ولم أشأ العكسنة ! إن الاتحاد هو أخطر تجمع مصالح في مصر ، ورغم التحسن النسبي في قانونه فإن الأوراق لا زالت مخلوطة بين العام والخاص ، والعيب الرئيسي هو أن الاتحاد هو الذي سيصنف المقاولين ، كخصم وكحكم ، وأغلب الظن أنه سيبدأ عادلا ويتغير مع الزمن ، وستصبح لجنة القيد مصفاة لفتح أبواب الرزق ، ويخشى أن تقسم بذلك على أساس تصنيف سياسي ، لو كان رأيي منذ البداية أن يكون بلجنة القبول والتصنيف عنصر قضائي ، يمكن مواصلة الجولة معه في الاستئناف والنقض . والقانون الحالي مفصل كما لو أن محمد محمود والكفراوي باقيا إلى أبد الدهر وهو ميثى على أساس أن المقاولات مهنة ينمها هي في الواقع « بزنس » كالسياحة والصناعة .. ويجب أن تكون الضوابط فيها نابعة من قواعد عامة لقطاع الأعمال العام أو الخاص . كما يجب حماية قواعد ضبط الجودة في قطاع المقاولات من خلال نظام وأطر رقابية وآليات تصحيح ذاتي شأنه في ذلك شأن أى قطاع اقتصادي في المجتمع الرأسمالي ، وليس من خلال دعاوى أخلاقية مطلقة .. إن الأخيرة تفيد فقط في مجال العلاقات الإنسانية . ويختتم د. ميلاد : أخشى أن يخسر قيام الاتحاد مصر بدلا من إعمارها .. وأخشى أن يظل د. ميلاد وحيدا في تصديه لهذا التجمع .

الزلزال

(الأسمنت والحديد) والفوضى في تراخيص الأبراج الشاهقة للمخافة؛ وتكفي زيارة أي مسئول لمدينة نصر حيث ينص القانون على ألا يرتفع فيها البناء بأى حال عن أربعة طوابق لكشف مدى الفوضى والفساد الذى عم صناعة البناء. ولا عذر للوزارة بأن هذه مهمة «التشريع أو الإشراف» فالقيادة الحقيقية ينبغي أن تتأصل من أجل تصحيح هذه الأوضاع. فإذا وجدت أن طريقها مسدود فعليها الانسحاب تماما من هذا العبث الخطير بدلا من الهروب إلى مارينا.

وابها- ونأتى الى سائر تجسسه وزارة الإسكان على الشاطئ «الساحل» الشالى؛ لقد كانت هذه المنطقة قتل المصدر الأساسى للعبث والخراب أيام الامبراطورية الرومانية اذ تتميز بجو معتدل وتقرّب المياه الجوفية وبأمطار لا بأس بها إذا خزلت لتضيف للمياه الجوفية، فإذا برزارة الإسكان تقود حملة لتحويلها الى غابات من الأسمنت المسلح يحيطها مساحات

ثانها- انتهت سياسة الوزارة ايضا إلى وضع خطر آخر: فقد تركت الوزارة إسكان الجانب الأكبر من الطبقة المتوسطة إلى القطاع الخاص، واتصلت، كما منفصل قريبا بعد، الى إسكان الأثرياء فى مارينا ومارابيللا ومراكيا. وتبلغ تكاليف انشاء شقة متواضعة فى القاهرة (٨٠ متر) مالا يقل عن عشرين ألف جنيه، وقوائم، مجرد قرائن هذا المبلغ تزيد عن مائتين وخمسين ألف جنيه شهريا. فإذا عرفنا أن إيراد الجانب الأكبر من عائلات الطبقة المتوسطة يبلغ بين ٢٠٠ - ٤٠٠ ألف جنيه شهريا، فإن الوزارة تكون بذلك قد خطت للرشوة والفساد، وللعنف والفوضى، بخلق وضع مستحيل فيه المعيشة الشريفة المستقرة. وأنا والله لا أعرف كيف يستطيع سياسى أن ينام ليلة وهو يعرف أن سياسته ينتج عنها هذا الوضع.

ثالثا- إن الوزارة بانصرافها عن مشاكل الإسكان الحقيقية قد تسببت فى الوضع الذى أدى الى الفوضى السائدة الآن فى مراد البناء

أطفالنا كانوا يدرسون فى مدارس مسرق المقاولون المشهورين أساتهم بالفساد ذم المهندسين المشرفين. عندما نتأمل فى كل هذا وغيره يصبح التقصير واضحا لا ريب فيه. فإذا لم تكن وظيفة وزارة الاسكان منع هذا كله فما هى وظيفتها إذن؟

التهمة أدن ثابتة ولا حاجة بنا للدخول فى تفاصيل ليبيان أوجه التقصير فى أداء الرأجب نحو الشعب ولكن، ومع ذلك هناك بعض أوجه التقصير التى تستحق أن نذكرها بشكل خاص:

أولا- انتهت سياسة الوزارة وتخطيطها وتشريعاتها إلى وضع غريب يملأ القاهرة بعشرات الألوف من الشقق الخالية وتمتلئ فيها مليارات من الجنيهات تترقد على شكل كتل من الطوب والأسمنت والحديد والخشب والالومنيوم، لا تنتج ولا تدرى خدمة، فى وقت تشكى فيه البلاد من أزمة اقتصادية طاحنة وبطالة ونقص شديد فى الاستثمار للإنتاج والخدمات.



الزلازل

آثار زلزال ١٢ أكتوبر تمتد ثلاث سنوات

معمود المختصر

ترك زلزال ١٢ أكتوبر الماضي آثارا ضخمة على الاقتصاد المصري، فتمتد في أعقابها، متعددة على الموازنة العامة قد تمتد لسنوات قادمة.

هذه الصبارة جاءت على لسان د. عاطف صدقي رئيس الوزراء، وأضاف أن الكارثة كبيرة بالنسبة لبلادنا، وقد تكون أكل خطيرة إذا ما قورنت بكارث العالم الأخرى الشبيهة ولكن يبقى السؤال حول الحجم الحقيقي للكارثة والتكلفة التي سيتحملها الاقتصاد القومي، خصوصا أن هناك خلاقات على بعض الإجراءات بين الحكومة وصندوق النقد حول برنامج الإصلاح. الإجابة تروى في التقارير شبه اليومية التي ناقشتها وتناقشها اللجنة العليا لمعالجة الزلازل وآثاره.

في البداية ومع الأيام الأولى للزلازل وصدت الحكومة بشكل طارئ ٥٠٠ مليون جنيه لتلبية متطلبات مواجهة آثار الزلزال، لم يتبق منها شيء بعد مرور حوالي ثلاثة أسابيع من يوم وقوع زلزال ١٢ أكتوبر وبدأت اللجنة العليا توافق على ألى مخصصات مالية دفعة دفعة وحسب متطلبات كل قطاع.

وبعيدا عن المعونات والمساعدات المحلية والخارجية، يقول تقرير اللجنة العليا التي ناقشت في منتصف الشهر الماضي أن حصر الخسائر الناتجة عن الزلازل وتوابعه تعدت ٣٦٥٠ مليون جنيه شاملة حجم الخسائر بسبب الانهيارات للمنازل والمنشآت وتصدمات المباني وما تبعها من نقل بعض الهيئات ومرفقها وبشكل هذا أيضا تكاليف انهيارات المدارس وإعادة بنائها.. وأيضًا التعويضات المطلوبة للضحايا وفقر ذلك.

وتضيف أرقام التقرير تفاصيل أكثر، فهناك حوالي ١٣٠٠ مدرسة مغلوب إعادة بنائها بينها حوالي ١١٠٠ مغلوب على وجه السرعة لاستيعاب التلاميذ المشردين في خيام أو مدارس أخرى. وتصل تكاليف تلك المدارس لما يقرب من ١٤٠٠ مليون جنيه للوصول بها إلى مستوى معقول ويتناسب مع الظروف والأسس الجديدة، وقد يرتفع المبلغ إلى ١٥٠٠ مليون إذا ما تم تنفيذ خطة تطوير المدارس بالأجهزة الحديثة والمتطورة كما هو مستهدف في خطة تطوير التعليم.

كما أن بعض الجامعات المتضررة من آثار الزلزال مثل حلوان والمنيا وعين شمس والقاهرة وتوقع القوم وبها وغيرها، كلها تحتاج إلى نحو ٤٠٠ مليون جنيه كتقدير مبدئي لإصلاح المباني والمنشآت المتضررة، وعمل أحزمة خرسانية لهذه المنشآت والمباني وبناء بعضها من جديد.

٤٢ ألف وحدة سكنية.

وتوضح أرقام اللجنة العليا الوزارية لتسابعه آثار الزلزال أن الاحتياجات السكنية المطلوبة بعد انهيار وتصدر العديد من المباني

الاحتياجات
والأعباء

العاجلة وصلت
إلى ٣٦٥٠
مليون جنيه.

*

مطلوب إعادة
بناء ١٣٠٠
مدرسة منها
١١٠٠
عاجلة.

*

احتياجات
المنكوبين تصل
إلى ٤٢ ألف
وحدة سكنية.



حسب الله الكفراوي

خضراء من الحشائش تكفى المياه التي تستهلك صيفا وشتاء في رشاشاتها لرى آلات من الأقذنة الزروعة بعد تخفيفها بالمياه الجوفية. بل لقد بلغت مساحة آخر هذه القرى (مارينا) حجما يفوق مدينة كبيرة وصرف عليها المهارات، منها عدة ملايين لإنشاء عراجل للأموال ولإنشاء بهيرات صناعية وغير ذلك من مظاهر الترف.

ولن كل هذا؟

لجسورة من المشرفين الذين يملكون عشرات القصور والفيلات في القرى السياحية المختلفة والذين يقضون على كل حال عطلاتهم في فرنسا وأسبانيا.

وهكذا تملأ هذه القرى بألاف الفيلات والنايلبات والشقق التي لايشغلها أصحابها لأكثر من أيام معدودة كل عام.

هل يمثل هذه السياسات تحقق أمنا قوما؟

هل يمثل هذه السياسات تدفع الناس إلى الشعور بالانتماء؟

وأترك خيال القارئ تصور مقالته لى أحد رجال أمن مارينا أمام قصر أحد كبار الصحفيين تعليقا على الولايم التي تقام به والتي يستحضر لها أصناف المأكولات من فرنسا...

الزلازل



عاطف صدي

لتلبية احتياجات مشروعات أهم.. ولكننا نحاول حالياً البحث عن موارد مالية في معارلة لعدم اللجوء إلى أي تغيير.

ويتوقع أن يكون للمساعدات والمعونات الخارجية دور في تحقيق ذلك، وأشار إلى أن اللجوء للمعونات والمساعدات في مثل هذه الكوارث الطبيعية ليس فيه ما يؤثر على سمعتنا أو ما يؤثر على سياساتنا.

وفي وزارة المالية جرى تعديل في بعض بنود الموازنة العامة، وإضافة بنود جديدة بتعديل مستهدفاتها وتكاليفها وكلفه. محمد الرزاز وزير المالية مجمعة من خبراء الوزارة بإعداد تصور عاجل عن الموازنة القادمة ١٩٩٣/١٩٩٤ في ظل مخططات وزارة التعمير الجديدة ورؤية وزارة التخطيط.

وعن المعونات الخارجية يقول ه. عاطف صدي أنها محددة الاستخدام في ثلاث مجالات

البنية الأساسية من مرافق وخدمات

وبناء مساكن جديدة حسب الاحتياج وبناء مدارس الناطق المتضررة على أن يوافق مجلس الوزراء على استخدام المعونات في مشروع ما محدد الهدف، وعن حجم المعونات قال نتوقع أن تصل إلى مليار جنيه مصري، وهذا ما يتحقق حتى الآن..

أما عن تأثر مفاوضات صندوق النقد بهذه الأحداث قال د. صدي أن هذا أمر مختلف، فقد أربح توقيع الاتفاق من نوفمبر إلى يناير القادم لهذه الدراسة، وقد نالنا لهذا الاتفاق لمدة جديدة بدلاً من توقيع اتفاق جديد ومارزال الخورع مستمراً، ولم يظهر ما يؤثر على المفاوضات التي تسير بخطى ثابتة ترى الحكومة أنها مناسبة جداً وتتوازن مع خطوات برنامج التحرير الاقتصادي.

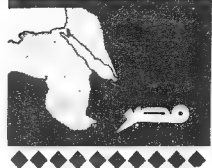
والمنازل ستصل إلى ٤٢ ألف وحدة سكنية تقبل الاحتياجات العاجلة والاحتياجات الطويلة على مدى الفترة القادمة وتصل تكاليفها لنحو ٩٠٠ مليون جنيه، ومع مد المرافق والخدمات والأجهزة المعاونة ستصل التكاليف إلى ضعف هذا المبلغ، مطلوب ٧٥٪ منه على وجه السرعة أي حوالي ١٢٠٠ مليون جنيه.

ويضاف لهذا نفقات أخرى تتمثل في التعويضات والمساعدات لأسر الضحايا والضرحايا أنفسهم، وتكاليف رفع الأنقاض وإعادة التخطيط وغير ذلك من معاشات استثنائية وغيرها. كل هذا يصل إلى مليار جنيه. وتشير الأرقام وتقارير التابعة عن الزلازل إلى ضرورة إجراء تعديلات واسعة في العديد من بنود المخطط والموازنات ليس للعام الحالي فقط بل امتدت لإعوام قادمة قد تصل إلى ٣ سنوات أو بمعنى أدق لنهاية الخطة الخمسية. وتؤسّر التقارير ذلك بأن برامج الموازنة والخطة كانت تستهدف المرافق واستكمال بنا، الوحدات السكنية حول القاهرة على مدى سنوات الخطة ونظرا لأحداث الزلازل جرى تعديل عاجل على كل هذه البرامج وضغط ودمج مدد تنفيذها الزمنية.

وهنا يقول المهندس حسب الله الكفراوي وزير الإسكان أن الأمر يتطلب وضع برامج لمشروعات بديلة لمواجهة الاحتياجات والطلب المستقبلي وهذا بدوره سيحتاج لتكاليف ومخريلات وبنود جديدة.

نفس الوضع ينطبق على خطط مد الشبكة الكهربائية وخطوط الصرف الصحي ومياه الشرب، فقد أغلقت البرامج لتقوية شبكات الناطق داخل القاهرة وبعض المدن، وتوجيه التحويلات والبنود المالية لسد احتياجات مناطق الإسكان لشكوى الزلازل على مستوى كل الناطق.

ه. كمال الجنزوري وزير التخطيط يرى أن القاهرة ستكون هي الأكثر تأثراً من أحداث وأثار وتداعيات الزلازل، فقد توجب مشروعات



بقتانسون زئنب

يفوز الحزب الوطنى بالمحليات!

أحمد الحصري

المحليات لأسباب مختلفة لدى كل حزب.. وكان «التجمع» هو الحزب الوحيد الذى استمر على موقفه. وأعلنت الأمانة العامة للحزب فى جلسة طارئة مقاطعة الانتخابات لإصرار الحكومة على إجرائها بنظام القوائم المطلقة المخالف للدستور.

وأعلن رئيس الجمهورية عن الانتخابات بعد مشاورات كثيرة عن تأجيلها وتغيير القانون ليكون الانتخاب بالنظام الفردى وتقدمت الأحزاب بقوانينها. وكان الحزب الوطنى هو الوحيد الذى استطاع تغطية كافة الدوائر فتقدم بمرشحين (٢٧٦٩) مجلسا محليا على كافة المستويات (الحافظة-المدينة- المركز- الحى- القرية). ووفقا لتقارير محمود الشريف المقدمة لمجلس الوزراء كان الموقف هو فوز الحزب الوطنى بـ ٢١١٥ قائمة و١٣٤٧ مقعدا فرديا بالتزكيتيينما تبقى لأحزاب المعارضة المناقشة فقط على ٦٦٨ دائرة مع الحزب الوطنى.. وكان لحزب العمل ٤٧٨ قائمة والردف ١٩٠ والأحرار ١٥ والناصرى ١٣ والخضر ٢ وحزب مصر ١.

وهكذا تم حسم المعركة قبل بدايتها.

ولكى نحيط بأبعاد عملية التزوير.. فلنلجأ للعودة الى البداية.

عرف القانون «زئنب» ومن طريقها فاز «الحزب الوطنى» بـ ٨٥٪ من مقاعد المحليات بدون انتخابات، وتنازع أحزاب المعارضة فى الـ ١٥ المتبقين ليستولى على ٩٥٪ منهم.

«زئنب» هى التى قال عنها فؤاد المهندس فى مسرحيته «أنا وهو وهى» إن القانون لايعرفها.. لكن وقائع ما جرى يوم الثالث من نوفمبر أكدت أن القانون يعرفها جيدا وسجل ولادتها رسميا تحت رقم ٧٤ لسنة ٨١ باسم «القائمة المطلقة» ودلها أنور السادات باسم «البلجيكية» وأحيانا «السويسرية».

عرف القانون أيضا بنات زئنب وكانت الكبرى منهن هى المادة ٧٥ من ذات القانون والتى تم قطعها على يد لجان الطعون فى قوانين المعارضة التى انتشر بداخلها رجال الحزب الوطنى ليكون الخصم والحكم فى الوقت نفسه، هم آباء زئنب غير الشرعيين.

وعرف المواطنون «زئنب» فلم تكن منذ ولادتها محل اختيار.. وكانت أحزاب المعارضة قد رفضتها منذ الولادة وقاطعت انتخابات المحليات التى أجريت بها طوال الفترة الماضية.. وبعد ١١ عاما من الرفض والمقاطعة قررت أحزاب المعارضة تجرية قانون زئنب وقبلت دخول انتخابات

في أحد أيام صيف عام ٨٠... اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني في مبنى الاتحاد الاشتراكي (سابقا) على كورتيش النيل وكانت المناسبة إعداد قانون مجلس الشورى... شارك في الاجتماع أعضاء مجلس الشعب وأمناء المحافظات وبعض رجال الصحافة ودخلت مذكرة كتبها فقها الحزب لتضع نظاما للانتخابات وصفته بنظام «القاسم المشترك» وكانت مفاجأة إعتزرت عليها بعض القيادات كان منهم ٥٠ حمدي السيد و٥٠ محمد عبد اللاه و٥٠ مصطفى السيد وصالح الطاروطي وبشيرة الطويل وحسن حافظ الذي قال: إنها نظام معقد على المواطن المصري وما يصلح في بلجيكا لا يصلح في مصر كما أنها تقفل إجحافا بأحزاب الأقلية... وقويت شوكة المعارضين بانضمام وزير الاعلام والثقافة منصور حسن وكان أيضا نائباً للدائرة أبو كبير وأمين الجمهورية وأمين الحزب في ذلك الحين إلى تأجيل المناقشة... وبعد عدة أيام دعا إلى اجتماع مصر لأمانة الحزب أبلغ فيها الحاضرين على لسان أنور السادات... هم عازين إليه- وكان يقصد حسن حافظ- قل لهم لاسبرية ولا تبيجيكية... الانتخابات ستجرى بالقائمة المطلقة... وهكذا ولدت «زينب» التي لم تشهد مثيلا لها في العالم سوى في فترة استثنائية في فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية وتم الغاؤها بعد ذلك.

تمت الولادة وكبرت زينب وقطعت الطريق على أحزاب المعارضة التي لاستطيع توفير ٤٠ ألف مرشح في المحليات وحتى لو استطاعت فلابدلها من الحصول على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات لتضمن النجاح وهو أمل بعيد على ضوء تعقيدات قانون «زينب» وإجراءات الانتخابات والقرور وبغرة الحفرين.

بنات زينب

رفضت أحزاب المعارضة وقاطعت زينب... وعندما قربت- استعدادا لمعركة مجلس الشعب عام ١٩٨٧- حرض الانتخابات بقائمة مشتركة، سارعت الحكومة بتجريم القوائم الحزبية المشتركة... وبحسب احتمال تطبيق ذلك في المحليات سارع ترزية الترانين بتلقيح «زينب» لتولد بنظام «القيصرية» «بنات زينب» المادة ٧٥ المستخدمة... وتنص على إبطال القائمة الحزبية التي تضم مرشحين من عدة أحزاب واعتبار تلك المخالفة جريمة يترتب عليها عقوبة السجن وهي المادة التي أصبح لها شأن خطير في انتخابات الثالث من نوفمبر الماضي.

وهكذا اكتملت أسلحة الحزب الوطني واستطاع التجديد والابتكار بعد أن أصاب المواطنين الملل من عمليات التزوير الفجة التي تسير بقيادة البلطجية وحماية الشرطة وتعود فيها الهياك لجثث في القبر ويأتي المغترين إلى أرض الوطن ليوم واحد يقومون فيه بالتصويت للحزب الوطني ويحددون الثقة في نظام الحكم..

فقد وفر قانون زينب الكثير من الجهد والمال الذي يتفق بزم الانتخاب... ولتتابع وقائع الشهر الماضي.

وقائع ماجرى

كالعادة... سخرت الحكومة أجهزتها لمساندة مرشحي الحزب الوطني وقامت صناديق القمامات وحيث النظافة بواجبها في الإنفاق على رعاية هؤلاء المرشحين بالإضافة إلى توفير اللازم من القوى البشرية اللازمة في الجولات والأفراج وتعليق اللقائات وتوزيع الأوراق... وأضاف الزلزال بعدا

جديدا حيث كانت عمليات الإيواء والإنقاذ وصرف الشق والتعويضات من خلال مصفاة رجال الحزب الوطني.

ولأن المحليات هي مقاييس الرزق... فقد وصل عدد المتقدمين للترشيح من خلال الحزب الوطني أكثر من ١١٥ ألف- حسب تصريحات كمال الشاذلي- دفع كل منهم ١٠٠ جنيه وسم ترشيح شهر قابلة للرد واستطاع الحزب أن يضيف بها الي ماليته أكثر من ١١٩ مليون جنيه وكله مكسب... مع ملاحظة أن المرشحين ظهر بينهم ٩ آلاف من أصحاب السراويل والخبز في جرائن أغلبها مخدرات وذلك وفقا لتقارير الأمن المقدمة لقيادة الحزب.

وبدأت الأيام بتقديم قوائم المرشحين والتي جرى إعدادها في كل الأحزاب بطريقة العمليات الحربية... واضطر الحزب الوطني للناورة على أعضائه حتى اليوم الأخير ليقتل على الوقت والعمل الاستفادة من مطاردة... وبدأت زينب العمل... وتشكلت لجان تلقى طلبات الترشيح.

وبدأت معها المعاكسات ووضع العراقيل... فالبعض مشكلة بقرار من المحافظ وتضم أعضاء الوطنى ولدى بعض الأحيان مرشحين على قوائمهم.

ورفضا لقانون زينب فإن المحافظين وكلهم من الحزب الوطنى هم المثلون على العملية الانتخابية... وقد قاموا وفقا لصلاحياتهم بتشكيل لجان عليا للإشراف برئاستهم وتضم في عضويتها مساعدا المحافظ ونوابه ومدير الأمن وسكرتير عام المحافظة مقررا والسكرتيرين المساعدين

ورؤساء الوحدات المحلية وال مراكز ورؤساء الإدارات المركزية للوحدات والمجالس المحلية... أي أنها لجان حكومية من آلاف اللياء للإشراف على انتخابات تجري بين مرشحي الحكومة وأحزاب المعارضة.

ولدى هذه المرحلة تم تصفية عدد لا بأس به من قوائم المعارضة وصلت إلى نصف قوائم حزب العمل... حسب تصريحات ناجي الشهابى أمين لجنة الانتخابات بالحزب.

وجاءت المرحلة الثانية ليقدم بنات زينب بعملهم. وهي مرحلة الطعون وكان للحزب الوطني النصيب الأكبر في تقديم الطعون على قوائم المعارضة وكانت حجة الوطنى تستند إلى المادة ٧٥ التي تمنع التحالف بين الأحزاب والقوائم المشتركة حيث قدم استمارات عضوية لمطاريد الذين ضمتهم قوائم المعارضة... وفى بعض الأحيان قدم استمارات لأعضاء لم يدخلوا يوما عندهم..

ولم يكتفِ الوطنى بالمادة ٧٥ بل أضاف رجاله في لجان الطعون المشكلة بقرارات المحافظين تفسيراً جديدا يمكن اضافته إلى لغة الانتخابات على الطريقة الصائفة حيث اعتبروا قوائم المعارضة في حالة تحالف مع الوطنى بضمها لمطاريد وبالإستمارات المزدوجة.

إعلان جديد

وعلى ضوء تقارير الطعون الملاكى أعلن محمود الشريف فوز الوطنى بـ ٢٢٤٨ قائمة و ١٢٤٢ مقعدا قريبا بالتزكية وأنه سيدخل الانتخابات في ٤٢١ قائمة متبقية... بينما نقص نصيب العمل إلى ٣٠٦ و ٤٣١ مقعدا قريبا وفاز بالتزكية بقائمة واحدة؛ صلط العنب مركز كرم حمادة بالبحيرة- ونقص نصيب الوفد إلى ١٢٢ قائمة وفاز في قائمتين بالتزكية في بورسعيد على مستوى الحى ونقص الأحرار إلى ٩ قوائم وظل الناصرى على حالة ١٢ قائمة ومصر قائمة واحدة. واجتفى نصيب حزب الحضر.

بينما أعلن حزب العمل أن لجان الطعون قد رفضت ٤٥٪ من قوائمه المتبقية بعد منبحة لجان تلقى الطلبات...

كلمة القضاء

وهذه أحزاب المعارضة إلى القضاء تطلب الإصناف من قانون زئب وتحتمل إلى المستور الذي تنص مادته رقم ٤٧ على حق المواطنين في الانضمام للأحزاب السياسية دون قيد أو شرط. وتقضى المحكمة الإدارية برفض قرارات لجان الطعون وتعبد إلى ساحة الانتخابات ما يقرب من ٢٠٠ قائمة لأحزاب المعارضة وتؤكد على حق المواطنين في الانتقال بين الأحزاب السياسية وكانت طعنه للحكومة ووزيرها محمود الشريف الذي أعلن فوز الوطني بهذه القوائم بالتركية وتذهب الحكومة للمحكمة الإدارية العليا لتعترف وترفض المحكمة ١٥٣ طعنا للحكومة منها ١٠٧ ضد حزب العمل و٣١ ضد الوفد و١٥ ضد الأنفاد.

وهكذا تطل مرة أخرى زئب برأسها فكل هذه القضايا والأوراق المتبادلة كانت عشية الانتخابات.. وبأى يوم الانتخاب وتأخر إعداد أوراق اللجان في ٩ محافظات عدساعات ليصدر رئيس الجمهورية مساء نفس اليوم ويعد أن كادت مسألة أن تحدث قراره بتأجيل الانتخابات أسبوعا في الدوائر الطعون فيها في ٦ محافظات والسبب تعذر الانتهاء من إعداد طبع أوراق إيداء الرأي وتوزيعها على المقار الانتخابية قبل الموعد المحدد لبدء عملية الانتخابات. فالحكومة والحزب الوطني لم يخطر على بالهما ما يحدث في ساحات القضاء، وناه عن ذاكرتها أن هناك دستوراً لا يرضى عن قانون زئب. لكن عملية الطعن والظعن المتبادل والمحاكم كانت وسيلة جيدة لإبعاد كيدات المعارضة وتشغيت جهد المرشحين على قرائنها.

معاينة الناخب

أما مسألة أوراق الانتخاب فهي مسألة صعبة على ضوء إجراءات زئب وكانت وسيلة طيبة لمعاينة من ذهب إلى لجان الانتخاب. ففي يوم الانتخاب.. إذا سلطنا جدلاً - يتوافر كل الضمانات للمعلية الانتخابية كان يلزم الناخب الاختيار بين ٧ أحزاب لها قوائم موزعة على ٦ بطاقات تضم مرشحين أصليين واحتياطيين.. وتحدثت أركان لكل بطاقة الأبيض للانتخاب قائمة المحافظة والاحمر للحي والاصفر للمركز والازرق للمدينة والآخر للقرية ومرق بكل بطاقة واحدة أخرى تضم المرشحين على المقعد الفردي.

وإذا افترضنا حسن النية فقد كان لظهور محمود الشريف عشية الانتخابات وشرحه للمواطنين طريقة الانتخاب عاملاً أساسياً لعدم الذهاب للجان ساعدت عليه أيضاً أحوال الزلزال والمدارس وتغيير اللجان بدون إعلان في الجرائد.

وهو ما جعل وكالات الأنباء تؤكد على انصراف المواطنين عن المعلية الانتخابية قلم يتجاوز الحضر ٥٪ في المدن و ١٠٪ في القرى في أقصى التقديرات.

وفي استطاع بالعينه أعده الأهرام بمعرفة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء قال فيه ٨٠٪ من العينة أنهم لا يهتمون بالانتخابات ولن يشاركون فيها، وطالب ٣٨٪ منهم بتعديل نظام الانتخاب إلى الفردي. بينما رفض التعديل ٨٪ فقط. وامتنع ٥٤٪ لأنهم لا يعرفون النظام الذي تجرى على أساسه الانتخابات لكثرة التعديلات والتغييرات من بينهم ٣٤٪ موهل جامعي و ٦١٪ موهل فرق الموهل و ٢٧٪ موهل متوسط





ردود الأفعال

٤٨٪ لا يعرفون القراءة والكتابة.

قديم وجديد

ورغم ذلك فقد شهدت الكثير من الدوائر انتخابات ساخنة خاصة في بورسعيد ودمياط والدقهلية.. ولم يكتف «الوطني» بقتانين زينب وبناتها واضطر لمسارسة طرقة التقليدية التي ملها الناخبون.. ومارس البلطجية هرايشهم في طرد المندوبين و«تقجيل» الصناديق.. وكان أطرف حوادث طرد المندوبين بالذوق تقديم المشروبات مصحوبة بالمسيلات مثل ساعدت مع مندوبة الوفد في الساحل- أما التزوير فكان أطرف حوادث اطلاع أحد المواطنين في لجنة مدرستالنيل بالقاهرة على والده المتوفى ضمن كشوف الناخبين.

لكن الجديد في يوم ٣ نوفمبر الماضي كان مواجهة أحزاب المعارضة خاصة العمل للبطحية الوطني في بعض الدوائر وهو مآدى لحوادث عنف في ٤ محافظات وشهدتها القاهرة أيضا في إهابة وحلوان وكانت المواجهة تستند أساسا إلى أنصار التيار الإسلامي الذين استمردوا على ترشيحات المقاعد الفردية لحزب العمل والكثير من القوائم.

أما النتائج فقد اختلفت أرقامها المعلنه من كل حزب. وإذا كانت الحكومة قد أعلنت فوز الحزب الوطني بـ ٨٥٪ من المقاعد بالتركية و٩٥٪ من الشبقي ولم تفتر قيادات الحزب مثل يوسف والي وكمال الشافلي إعلان خلو دوائرهم من فوز المعارضة واكتساح الوطني بنسبة ١٠٠٪ فإن حزب العمل قد أعلن فوزه بـ ٢٩ قانتو. ٥ مقعدا فرديا في الجولة الأولى- وفاز بـ ٤٠ قانتة في الجولة الثانية منها ٢٦ في دمياط- أما الوفد فلم تتجاوز قوائمه الفائزة ٢٥ قانتة تركزت في بورسعيد والدقهلية والبحيرة وفاز الناصري بقانتة واحدة. ولم يعلن أي حزب آخر أي قوائم فائزة.

كانت ردود الأفعال كما هي العادة من أحزاب المعارضة.. استنكار وإدانة ونذارات ومناشدات. لكن اختلفت اللهجة. فزادت حدتها في بيان حزب الوفد واقتراحات صحيفة.. وارتفعت في جريدة الشعب وبيان حزب العمل حاملة معها إنذارات ومشيقة في الوقت نفسه بأداء رجال الحزب..

واتفق الحزبان على أن التجربة كانت ضرورية لكشف قانون زينب أمام الرأي العام.. بينما أعلن حزب التجمع عن مخالفة انتخابات المجالس المحلية للدستور وطالب بتحقيق إصلاح ديمقراطي عاجل يستهدف إلغاء قانون القوائم المطلقة وتعديله بما يتفق مع أحكام الدستور وتعديل قوانين مباشرة القوى السياسية وكفالة ضمانات جديدة لمنع أي تلاعب بإرادة الناخبين وإلغاء مختلف القوانين والتشريعات المقيدة للحريات ومنع رجال الإدارة المحلية من محافظين ورؤساء مدن وهم معينين من قبل السلطة. من التدخل في العملية الانتخابية وفصل العلاقة بين الإدارة المحلية والحزب الحاكم.

من ناحية أخرى فقد انتهى الطعن المتقدم من بعض المحامين والسياسيين في قانون المحليات والذي طالبوا فيه بوقف الانتخابات إلى قرار محكمة القضاء الإداري بعدم الاختصاص فيما يخص وقف العملية الانتخابية حيث اعتبرتها ضمن القرارات السيادية لرئيس الجمهورية. أما الشق الخاص بمخالفة قانون المحليات للدستور فقد قررت المحكمة برئاسة طارق الشبسي إحالة الطعن إلى المحكمة الدستورية وإتاحة ثلاثة أشهر للطاعين لرفع دعواهم أمامها...

هل يتحقق حلم المعارضة وتزحل زينب ونعود لثرد مع فزاد المهندس والقانون ميعرفش زينب... الإجابة ستكون في قاعات المحكمة الدستورية.

الإرهابيون يخربون الاقتصاد ويزلزلون الديمقراطية

أمنية النقاش

والعنف المضاد، ومنع المتطرفون الحكومة أسانيد قوية لإصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب، تم بموجبه تعديل بعض مواد قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية. وفرض قيود جديدة على حرية العمل السياسي، وعلى التحركات الاقتصادية للعمال والفلاحين، وعلى حرية الرأي والاعتقاد وحرية الصحافة، بهجة توفير قدرة إجرائية سريعة لرجال الأمن، للملاحقة ظاهرة الإرهاب وحصارها، وتأمين عقوبة رادعة لهذه الظاهرة، والإسراع بإجراءات المحاكمة، من خلال محاكم أمن الدولة الخاصة، وعقب الاعتداءات المتكررة للمتطرفين على السياح، أحيل للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة، بموجب قانون الإرهاب، عادل حسين، رئيس تحرير صحيفة الشعب، وأبراهيم شكرى، رئيس حزب العمل لما نسب إلى عدد من القاتلات المنشورة بالصحيفة، من تهمة التحريض على ضرب السياحة، لتكون حرية الرأي والصحافة أولى ضحايا تنفيذ قانون الإرهاب.

ولم تكف الدولة بالسلطات الواسعة التي منحها لها قانون مكافحة الإرهاب، من حيث تقييد العقوبات، وتمد فترات الحبس، والتوسع في تفسير مصطلح الإرهاب، إلا أنها أضافت إلى كل ذلك العودة إلى اللجوء للقضاء العسكري، حيث أعلن مؤخرًا عن تقديم ١٥ مواطنًا ينتمون إلى جماعتين تابعتين لتنظيم الجهاد إلى المحكمة العسكرية بالأسكندرية، لما نسب إليهم من التخطيط للقيام بعمليات انتقامية ضد بعض الشخصيات العامة، وضد المنشآت السياحية المهمة، وتلقى أموال وسلاح وتدريبات عسكرية في الخارج. هذا فضلًا عن أن اللجوء لتجده، لإحالة قضية اغتيال د. فريج فودة، إلى المحكمة العسكرية.

فهل يفكر المتطرفون، بضمهم صناعة سياحة كالسياحة، البلد إلى كارثة؟ وهل تكفى المعالجة الأمنية وحدها، لحلا لهذه المشكلة؟ وما هي الأسس التي يستند إليها المتطرفون من الجماعات الإسلامية، في ضرب

في خلال الأسابيع الأخيرة، أصبحت «قضية السياحة»، هي بؤرة المواجهة، بين العناصر المتطرفة، من جماعات الإسلام السياسي من جانب، وبين الدولة وأجهزة الأمن والمنظمات الجماهيرية، النقابية والحزبية من جانب آخر. وفي خلال الأسابيع الستة الأخيرة، قامت تلك الجماعات، بخمس عمليات، هي إلقاء قنبلة يدوية على معبد الكرنك بالأقصر، وإطلاق ثلاثين طلقة نارية على باخرة نيلية عند منفطوط، كانت تقل ١٤٠ سائحًا ألمانيًا، في طريقها من القاهرة إلى أسوان، مما أدى إلى إصابة ثلاثة مصريين من العاملين عليها، كما هاجم مسلحون بدرووط أتريوس سياحيا من النوع السفاري-مفتوح الجانبين- قتلوا سائحة بريطانية شابة وأصابوا اثنين آخرين بجراح خطيرة، وطمعن مواطن في بور سعيد ثلاثة سياح روس وفر هاربًا، وبعد أن وجه الاتهام للجماعات المتطرفة، تبين فيما بعد، أن الواقعة هي خلافات تجارية بين الجانبين وبين السائحين الثلاثة. كما أطلق أربعة من المسممين الرصاص من بنادق آلية، على أتريوس سياحي يقل ١٩ سائحًا ألمانيًا في قنا، وأسفر الحادث، عن إصابة ٦ سائحين وأثنين من المصريين.

في كشف المخاطر التي أسفرت عنها تلك العمليات غير القتلى والجرحى، وترويع السائحين، انخفاض الأتواج السياحية القادمة لمصر بنحو ٧٠٪ من مستويات السياحة، وتخفيض المراكب السياحية لعدد رحلاتها النيلية، واضطراب سوق السياحة المصرية في بريطانيا، وتجميد وزارات عدد من الدول الغربية بينها فرنسا وألمانيا والمجر، وإجبار سياحها من الذهاب إلى مناطق التور في صعيد مصر.

في كشف الخسائر أيضًا، تساعد العنف الحكومي فتحوّلت حالة الطوارئ، من حالة مؤقتة إلى حالة دائمة، ومارست قوات الأمن العقاب الجماعي للمواطنين، دون تمييز عبر مصادمة القرى والأحياء، واعتقلت المواطنين دون أدلة أو مسائلة أو محاكمة، وشاعت عمليات التعذيب والأغتيالات العشوائية، التي حولت جهاز الشرطة من هيئة نظامية لها وظيفة يحددها القانون بضوابطه وضماناته، إلى جهاز للثأر والإرهاب، يدخل مع العناصر المتطرفة مباراة في العنف

جهة أجنبية تقف وراء الاضرار بالاقتصاد الوطنى وتقديم المهرب للابقاء على القوانين
الاستثنائية.

الصمت على تحويل الارهابيين للقضاء العسكرى اليوم.. سيؤدى غدا الى مثول كل
القوى السياسية امامه.

السياسة لماذا؟

لماذا اختار المتطرفون السياسة مجالاً لعملياتهم؟ والجاسعة الإسلامية أعلنت في بيان لها، أذاعته وكالات الأنباء الغربية مسئوليتها عن ضرب السياسة في ديروط، وأرجعت ذلك إلى رغبة في تشتيت النظام بضربه في أماكن موزعة مثل المناطق السياحية، انتقاماً منه، لما يرتكبه ضدها من اغتيالات وتعذيب في السجون، فقبل عامين أغتيل د. علاء محيى الدين المتحدث الرسمى باسم الجاسعة دون أن يجرى تحقيق حول اغتياله، ودون أن يلقى القبض على الجناه، وقبل عدة أسابيع، قتل قوات الأمن ٧ من أعضاء الجماعة الإسلامية وهم نيام في منازلهم في متفاد، دون أن توجه إليهم تهم محددة.

وفي شهادته أمام المحكمة التى تنظر قضية اغتيال د. وفعت المحجوب اعترف وزير الداخلية عبد الحليم موسى، بأنه كان هو المقصد بعملية الاغتيال رداً على اغتيال د. علاء محيى الدين وأوضح «فؤاد سلطان» وزير السياحة في تصريحاته الصحفية أن فشل المحاولات العديدة لضرب الوحدة الوطنية، وضرب الاستثمار من خلال الاعتداء على المسيحيين في مصر، في تحقيق أهدافه، قد دفع إلى التفكير في كسيلة ضرب الدخ القومى للبلد عن طريق ضرب السياحة، التى يعمل في مجالها ٣ مليون مواطن، ويرازى دخلها، دخل مصر من القناة والشتول وريا أكثر، إذ يصل دخل قناة السويس ٣.١ مليار دولار سنوياً، في حين يبلغ دخل التيرول ٥.٥ مليار دولار، بينما يصل دخل السياحة إلى ٣.٣ مليار سنوياً، بهذه العائد الأعظم منه إلى القطاعات المختلفة من المجتمع التى تتخذ من الأنشطة السياحية مجالاً لعملها، ثم يتولى جزء آخر من عائداتها إلى الحكومة من خلال الضرائب، وهو ما يعنى- وفقاً لكلام الوزير- أن الشعب هو صاحب المصلحة الأولى والأخيرة في الجذب السياحى لمصر.

والجماعة الإسلامية من جانبها، حددت بمزاولة ضرب القطاع السياحى، ووجدت ثلاثة شروط، لوضع حد لعملياتها، هى: الإفراج القورى عن أعضائها، ووقف التعذيب في السجون المصرية، والسماح لها بحرية نشر دعوتها، كما حذرت في بيان

لها، وعود السائحى من الذهاب إلى الصعيد، ومن الأخطار التى قد يتعرض لها السياح بسبب المواجهات بينها وبين الشرطة.

تشديد المواجهة

وإزاء المخاطر التى يتعرض لها الاقتصاد الوطنى بضرب المتطرفين لقطاع السياحة، كان من الطبيعى أن يكون رد فعل الحكومة عنيفاً وعلى الصعيد السياسى، شن الرئيس حسنى مبارك في حديثه لأخبار اليوم هجوماً عنيفاً على المتطرفين الذين يرتكبون الجرائم ضد السياح، وقال إن هؤلاء لا يمكن وصفهم بأنهم مسلمون بل هم أربابيين، وأعلن أن التعامل مع هؤلاء الإهابيين هم ومن يشجعونهم سيكون بمنتهى الشدة والصرامة، وقال إن السياحة أصبحت مصدراً رئيسياً من مصادر دخلنا، والأمر أصبح يتعلق بحاضر مصر ومستقبل شعبها، ولم تعد تقبل التسامح أو الهزاز، وفي خطابها في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة، دعا «مبارك» إلى وحدة الصف للتصدي «بكل قوة لمصابيات الضلال التى تحاول ضرب السياحة»، وحذر أنه عالم تقف مصر وقفة رجل واحد، تدفع للإرهاب وترفضه، فإنه لن يكون هناك استثمار أو سياحة ولن تكون هناك ديمقراطية أو حياة حزبية أو حرية للرأى أو الصحافة، وأكد «مبارك» أن تلك المواجهة هي مسئولية المجتمع بأسره، ومسئولية القوى السياسية والحزبية، وقد بدأ لاقفا للظفر أن خطاب الرئيس، لم يفرق بين القوى الإسلامية، التى تدعو للعنف وتستخدمه وبين القوى الإسلامية المعتدلة بما عده المراقبون أخطر النتائج التى أسفرت عنها حوادث الاعتداء على السياح، وهو الانتهاء، الذى تأكد باللقاء القبض مؤخرًا، على مجموعة من ينسبون أنفسهم لجماعة الإخوان المسلمين، التى دأبت على نفى صلتها بالجماعات الإسلامية المتطرفة، والتى تتعرض لهجوم من تلك الجماعات، وصل إلى حد الصدام بينها وبينهم في بعض مناطق الصعيد.

أثارت الإجراءات التنفيذية، التى اتخذت لتأمين السياح جدلاً، لم يتوقف حتى الآن، فقد قررت الحكومة تشديد دوريات تأمين الطرق التى يستخدمها السياح، وفرفت ٨٠ سيارة مسلحة لتأمين ٦٥٠٠ أنوبيس سياحى، تجوب أنحاء الجمهورية، كما شرعت في إنشاء شبكة لاسلكية تغطي كل الطرق التى يسلكها السياح سراً، كانت برية أو أنوبلية، كما أقر

عادل عبد



محمد نور فرحات



د. محمد عصفور



مجلس الوزراء، الجبالغ اللازمة لشراء ٤ طائرات هليكوبتر لتدعيم أمن الطرق التي يترادها السياح، كما يرسل صندوق السياحة صفقة لشراء ٣ طائرات للإسعاف الطائر تتخذ من مطارات الماطة والفردقة وشم الشيخ مكانا لها. بسرعة إنقاذ الجرحى في حالة وقوع اعتداءات جديدة. وأبدى وزير السياحة اعتراضه على أكثر من مناسبة على الإجراءات التي اتخذت لحماية السياح، وقال إنه يعترض على مرافقة الأمن للسياح. لما يعكسه ذلك من أثر سيء على السياحة وأوضح أنه من غير المعقول أن تتبع كل سيارة سياحية مجموعة من رجال الشرطة، وأن تضم المجموعات فرقاً لمكافحة الإرهاب، ودعا إلى تأمين السياح بطريقة غير مرئية وغير ملموسة. حتى لا يشعر السائح أنه مراقب، وأن هناك من يلاحقه ويرصد عليه تحركاته، وأكد أن هذا إن يتم إلا في إطار شامل للأمن العام.

الدعاة والأحزاب في ثورة المواجهة.

تراوح الاهتمام الحكومي بإزالة الآثار الخيرية التي أحدثتها الاعتداء على السياح، بين التهديد الشديد بالنيل من المتطرفين الذين يرتكبونها أو بين التفتين من أثرها على حركة السياحة.

وأخذ الإعلام الرسمي في نشر تصريحات لمسؤولين غربيين عن منظمات سياحية دولية، ومسؤولين مصريين تؤكد أن الحوادث التي تمت في قطاع السياحة، هي حوادث فردية وأن الأمن في مصر مستقر برغم ذلك وعلى هذا السياق نشرت الصحف إحصاءات من منظمة «الانتربول الدولية» عن الجرائم ضد السياح في مختلف دول العالم، لتأتي مصر في مؤخرة الدول التي ترتكب فيها جرائم قتل أو سرقة بالإكراه أو نصب ضد السياح، كما أبرزت الصحف إحصائية أخرى تقول أن معدل الجريمة في مصر هو ١ لكل مائة ألف مواطن، في حين تبلغ في بريطانيا ٥.٤ و٣٠.٥ في أمريكا ٢.٢ و٧٧.٠ لكل مائة ألف مواطن.

وفي نفس هذا السياق أيضاً، أصدر الرئيس مبارك قراراً بتخصيص مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لإقامة منشآت سياحية جديدة، بما يقلل من الآثار الخارجية للاعتداء على السياح، ويوضح في ثورة الاهتمام «دع الدولة لقطاع السياحة».

غير أن التهورين من حجم الظاهرة، والتأكيد على القدرة في محاصرتها والقضاء عليها، لم يقلل الإنزعاج منها سواء على مستوى الحكومة أو المنظمات الجماهيرية. واستعانت الحكومة بالقادة الدينين لرد على مقولة أن السياحة حرام، وقال فضيلة المفتي، محمد سيد طنطاوي، «من يقول السياحة حرام، فهذا يعد كفراً، والسياحة تعد مصدراً للدخل القومي للبلاد ولا يوجد ما يحرمه». كما أن الشرع يحرم الاعتداء على السياح، حتى بالسلب أو الإساءة.

ومن جانبها نددت الأحزاب والنقابات بمسلمات الاعتداء على السياح، وأكدت في بياناتها أنها اعتداءات متخارب المصريين في أرواقهم وتضرر بالآقتصاد القومي. كما عقدت نقابة الأطباء التي يسيطر على مجلسها الإخوان المسلمون، ندوة حول السياحة والدخل القومي، أكد فيها الداعية الإسلامي الشيخ ومحمد الغزالي، أن السياحة من تعاليم الإسلام وشعائره وأخاف أن السائح للقادم إليها من الخارج، معه ضئلاً. فقد أمانته في دمه، وماله وعرضه والاعتداء عليه ينقض عقد الأمانة، ومن يعتدي عليه غادر وجاهد للإسلام.

ليس موقفاً قهقيا

لكن بيان الجماعة الإسلامية وشهادات قادة الرأي، وأسئلة

القانون، والسياسيين تشير إلى أنه ليس هناك موقف إسلامي قهقري للجماعات المتطرفة يحرم السياحة، وأن الهدف هو الفار من الدولة بعد أن أصبحت السياحة الأمتية المملنة في الضرب في الملبان. الإخوان المسلمون يقولون أن وراء حوادث الاعتداء، على السياح جهات أجنبية. ويقول الأستاذ ومصطفى مشهور، القائم بأعمال جماعة الإخوان المسلمين أن السياحة ليست حراماً، ولا يجوز الاعتداء على السائحين الذين يعتبرون مستأجرين في مصر، ويضيف أن الجهة التي تهدف إلى الإضرار بالآقتصاد الوطني، وتنتع الحكومة مبرراً للإبقاء على القوانين الاستثنائية واللجوء إلى الحاكم العسكرية، لا بد أن تكون جهة أجنبية لا تريد خيرا لوطننا، ويدعو إلى انتهاز نتائج التحقيق للتعرف على الأسباب الحقيقية وراء الاعتداءات على السياح.

ويرافق د. عصام العريان، سكرتير عام نقابة الأطباء، وأحد أبرز الوجوه النقابية المهنية لجماعة الإخوان المسلمين على رأي ومصطفى مشهور، ويضيف أنه لم تفر من قبل في تاريخ الفكر الإسلامي والفقه، مقولة «السياحة حرام»، وإنما المحرمات القطعية هي الخمر والزنا والفواحش وهي ليست من لوازم السياحة، بل إن الإسلام يدعو إلى الترفيع في السفر والسياحة للمسلمين، وإعطاء الأمان للأجنبي غير المسلم الذي يقيم في بلاد المسلمين، وصيانة ماله ودمه وعرضه مثل المسلم. ويعتقد د. «العريان» أن ما يدعم وجهة النظر التي تصنف هذه الاعتداءات، بأنها حلقة من الصراع بين الدولة والجماعات الإسلامية، تصريحات متكررة لبعض قيادات هؤلاء الشباب أو محاميهم. ويؤكد د. «عصام» أنه لن يحسم تلك التصورات المتضاربة إلا واحد من الأطراف الثلاثة التي تحكم شرح الحقيقة هي: التمتين بالاعتداءات أو القضاء المصري أو الدولة التي تلك المعلومات الصحيحة.

ويتفق وعادل عهدة، القطب الإسلامي البارز، والنائب السابق لمجلس الشعب أن يكون وراء الاعتداء على السياح عقيدة دينية ويؤكد أن هذا الاعتداء يتم في إطار رد فعل انتقامي من سلطات الدولة، تهدف من وراءه الجماعات المتطرفة، إلى الضغط على النظام، وولي ذراعهم وإخراجهم أمام العالم الخارجي، وبعصروته في الداخل، لحمله على تخفيف قبضته وحمله على العدول عن الممارسات الإنسانية، التي تلجأ إليها سلطات الأمن مع من تصنفهم والمتطرفين ويوضح «عادل عهدة» أن المعتقلات تحوي مئات الشباب المتهم بالتطرف منذ أكثر من ٣ سنوات دون محاكمة. كما أن الحكومة تتجاهل أحكام القضاء المتوالية، بالإفراج عنهم، كما أنها تلجأ إلى أسلوب أخذ الرهائن واحتجاز الأسر لحمل الشباب على تسليم نفسه. هذا فضلاً عن التعذيب الشيع الذي قارسه أجهزة الشرطة مع هؤلاء الشباب، ولم تطلع البلاغات للمدققاتية، يمرض حد تظاهرة التعذيب، حيث أن الملاحظ أن النيابة العامة قد دأبت، في السنوات الأخيرة على تجاهل بلاغات التعذيب، وعدم اتخاذ أي إجراء حيالها. ويرى «عادل عهدة» أن هذا الأمر قد جعل الشباب يعتقدون مبدأ مواجهة العنف بالمثل، وازدادوا كفراً بالقوانين السائدة، ويأن هناك عدداً يمكن أن يحصلوا عليه يقتضي القوانين الوضعية مما زاد من تطرفهم واعتنائهم فكرة التكفير عموماً المجتمع بصفة عامة، والمؤسسات الحاكمة بصفة خاصة.

وأحمد نبيل الهلالي، المحامي الماركسي المعروف يرصد جانباً آخر من الحسائر، التي يخلّفها مسلسل الشار من الدولة بالاعتداء على السياح فيقول:

«الاعتداءات المتصاعدة على السياح الأجانب، وعلى ممتلكات وأرواح المواطنين الأقباط، لا تلتحق ألدح الضرر بالآقتصاد المصري لمعصب أهل تحرف النضال الوطني ضد الامبريالية»



نبيل الهلالي



عصام الحرياني



مصطفى مشهور

وعندما يشعر المواطنون أنهم أصحاب الوطن، المتفهمون بخيراته جميعا المسيطرون على مقدراته، المسيرون لمجلة الأمور فيه فإن أي طائفة تخرج على الإجماع الشعبي بأى صورة ستجد الشعب كله يقف لها بالمرصاد.

وهذا لن يتأتى إلا بإطلاق الحريات العامة، وحرية تشكيل الأحزاب ولايصح القول بأن الشعب أعطى الشرعية للأحزاب القائمة حاليا وأنها تكفى مع حرمان قوى عريضة من حقها الطبيعي في التنظيم القانوني وفي مقدمتها القوى الإسلامية.

وكذلك إطلاق حرية الصحافة لكشف الفساد والتأثير في الرأى العام على قدم المساواة بين الجميع.

وتقتضي تداول السلطة بشكل سلمي وهادئ عبر صناديق الانتخابات وذلك بإصلاح جداول التأخير ووضع ضمانات قانونية لسلامة العملية الانتخابية بإشراف قضائي وشعبي كامل مع تحقيق أمن الجميع أثناء الانتخابات وإبراز الناخب لهويته الشخصية وترتيبه في كشف الناخبين.

لا للقضاء العسكري

وكان في بند الحسانن التي خلفها اعتداء المتطرفين على السياح، نقل قضية تحقق فيها نهاية أمن الدولة للمحاكمة أمام القضاء العسكري، فخلع الجور، إلى المحاكم العسكرية، في وقف مسلسل النار بين الدولة والمجتمعات الإرهابية، وهل يصلح حلا لمعالجة هذه القضية التي تنبئ بكارثة؟

يؤكد «مصطفى مشهور» أن المراجعة الأمنية والقضاء العسكري لن يفتح الطريق للقضاء، على هذه الظاهرة ويزم أن يقوم بعض الأشخاص من العلماء والاجتماعيين والدعاة إلى الله ورجال الأمن وعلماء النفس بدراسة هذه الظاهرة والتعرف على الأسباب المختلفة وراءها ليكون العلاج جديرا ولاشك أن إطلاق الحريات الديمقراطية من شأنه أن يخفف من الغلواء ويهدئ من التوتر كما أن التزام الدولة بالحياة في الانتخابات بضرب المثقل على ضرورة التمسك بالاستقامة واحترام حريات الآخرين.

يقول د. محمد نور فرحات: إن هذا الإجراء يعد مساسا خطيرا بمبدأ استقلال القضاء وحياده فالمعروف أن القضاء العسكري لا يتمتع بالاستقلال أو الحيادة التي يتمتع بها القضاء العادي فالقضاء العسكريون

والصهيونية وركائزها من مساره الطبيعي، وبفضل الجماهير بخلق أعداء وهميين، وبإخفا، العدو الرئيسى والحقيقي، وقرتز إوصال الوطن وتسهل على أعدائه تنفيذ مخططاتهم في السيادة عليه.

ويعتقد «نبيل الهلالي» أن هذه الاعتداءات لا يمكن أن تنسب لتنظيم إسلامي محدد، مسوحد القيادة والإدارة، بل هي ممارسات لقطاعات من الشباب، يجمع بينها رفض الواقع الحالي واعتناق إطروحات الإسلام السياسي بدوافع متعددة بينها الرغبة في الانتقام من الدولة البوليسية، فضلا عن اعتناق مفاهيم دينية مغلوطة وتصورات خاطئة عن الحرام والحلال. ويعتقد «الهلالي» مع «هادل عهده» على أن نهج الدولة، في التعامل مع خصوصها السياسية، يتحمل مسئولية أساسية عن تصاعد الإرهاب القردى.

ويوضح «الهلالي» أنه عندما تصبح السياسة الأمنية الثابتة، هي التصفية الجسدية، لكل من هو غير مرغوب فيه، سواء كان خصما سياسيا كشباب التيار الإسلامي، أو مواطنا عاديا كلوا، الشرطة الذي اغتالته قوات الأمن هو وابنه، بعد أن دكت شفتينها بقذائف الأري جي، فمن البديهي أن يلجأ كل من تلاحقه الشرطة إلى العنف لمحاولة الإفلات من قبضتها بمنطق: يا قاتل يا مقول.

ويقول د. عصام الحرياني في صراع دام طويلا سقط فيه حتى الآن مئات الضحايا من رجال الأمن والشباب المسلم وأهلياء كشيرون لا يستطيع أحد أن يحتكم إلى العقل وينظر إلى المواقف الرخيصة التي ترتب على استمرار هذا الصراع، ولعل مثال الجزائر واضح لنا جدا.

الدخول في حلقة العنف الجهنمية سهل والخروج منها صعب جدا. وبالتقطع تستثمر الدولة هذه الأحداث لتكريس مزيد من إرهاب السلطة بكل الوسائل، البوليسية، والقضاء، الاستثنائي، والقوانين الشوها، سينة السمعة وفي النهاية اغتيال الديمقراطية. مع أن السبب الحقيقي في تصاعد أعمال العنف هو التضييق في منح الحرية وإقصاء كغير من الشعب. من مجال العمل السياسي والرغبة في الاقتداء، على ديمقراطية شكلية وعطر تداول السلطة بالوسائل السلمية مما يفتح الباب على مصراعية لكل من يحاول التفسير بالقوة وهو ما نرفضه لأنه لن يؤدي إلى تحول طبيعي وهادئ بل ستدور في حلقة مفرغة من الانقلابات العسكرية-

يخضعون لنظام العمل بالقوات المسلحة الذي يقوم على الانضباط والامتثال للأوامر، كما أنه يخشى من تأثير السلطة التنفيذية على الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية، ويعدد د. نوراني الأذهان في هذا السياق المحاكمات السورية والهزيلة التي تمت في محاكمات والدجوي التي كتبت فيها الأحكام قبل بدء المحاكمة.

ويوضح د. نور فرحات أن اللجوء للقضاء العسكري، قد يرجع إلى ما يتصف به من سرعة في نظر القضايا بعيدا عن الإجراءات المعقدة، لكنه يؤكد أن اللجوء إليه ليس حلا، لأنه ينتهك حق المتهم في الطعن في أحكام القضاء العسكري.

ويؤكد د. محمد عصفور أستاذ القانون الدستوري المعروف على ما قاله د. نور فرحات، من أن اللجوء للقضاء العسكري هو اعتداء صارخ على الحريات وتنقض للضمانات والاتفاقات الدولية التي وقعت عليها لصيانة القضاء العادي وحقوق المواطنين في الملء أمامه.

ويضيف د. محمد عصفور أن من المبادئ الدستورية المقررة، أن النظام السياسي لا يعترف بإخضاع السلطة المدنية للسلطة العسكرية، كما لا يجوز إطلاقا محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. وإذا كانت المادة ١٧١ من الدستور قد أجازت إنشاء قضاء استثنائي، فإن ذلك مثل غروجا سافرو على الأحوال الدستورية المتعارف عليها دوليا فالجالس العسكرية التي يطلق عليها دون وجه حق المحاكم العسكرية، تدخل من الضمانات المقررة للقضاء العادي الذي يحظر التدخل في شؤنه، ويحصر قضائه ضد العزل فالجالس العسكرية تشكل من ضباط القوات المسلحة بأمر من رئيس الدولة ويخضع له خضوعا مطلقا، تختص في وضعهم هذا المحكمة، التي لا تتحقق بدونها ضمانات الدفاع، والحق الأمثل لمواجهة استسهال الحكم باللجوء إلى القضاء العسكري في رأي د. عصفور هو تعديل الدستور بعد أن وضعت الحكومة بقوانينها الاستثنائية الرافعة أمام اللجوء للحكمة الدستورية بحيث يجره رئيس الدولة في الدستور الجديد من سلطاته المطلقة، ويوفر ضمانات التقاضي أمام القاضي الطبيعي ويقرر فصل المجالس العسكرية على الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وحدها.

الإرهاب ليس الحل

وأحمد نهيل الهلالي، يؤكد أن أساليب التحصينية الجسدية، والتعذيب حتى الموت وإحالة المدنيين إلى المحاكمات العسكرية

خسائر الاعتداء على السياحة تمس ٣

مليون مصري

الحكومة تستند إلى العمليات الارهابية

للعصف بالديمقراطية

لن توقف مسلسل الثأر بل سيزيد عارسي العنف الفردي انتشارا وتعصبا وتطرفا وجنوحا لمسارعة الإرهاب الفردي. إن إرهاب الدولة يولد بالضرورة الإرهاب الفردي فهما وجهان لذات العملة الرديئة وفي المقابل فإن الإرهاب الفردي يزود الدولة البوليسية بالتمجيد والتعصبات لمسارعة المزيد من إرهاب الدولة.

فياسم مكافحة الإرهاب الفردي تراسل الدولة فرض حالة الطوارئ. منذ ١٢ عاماً وتصدر قانونا لمكافحة الإرهاب يستهدف في الحقيقة مواجهة كل التحركات الجساميرية الاحتجاجية التي تترويع الدولة تصاعدها في المرحلة القادمة. ومع ذلك فالدولة البوليسية لا تنتظر وقوع الإرهاب الفردي لتشد يد قبضتها فالتاريخ الأسود للتشريعات الاستثنائية في بلادنا يقطع بأن مصر عرفت هذه التشريعات من قبل بروز ظاهرة الإرهاب الفردي إلى الوجود.

إن كل معارضي يرفض السير في ركاب الحكم هو أراهي في نظر أجهزة الأمن. وفي كل المحاكمات التي عقدت للشيريين أوالناصريين أواعضاء حزب التجمع كانت التهمة التقليدية محاولة قلب نظام الحكم بالقوة والإرهاب، حتى حال الخيد والصلب لم يسلوا من تهمة الإرهاب والتخريب يرم قاعرا بإضرامهم السلي في أغسطس ويستطرد نهيل الهلالي قائلا هناك من يحارل تهريب أرباب الدولة مصائلأ ألا يوجد فعلا إرهاب فردي متصاعد يهدد سلامة وأمن الوطن وأليس هذا الخطر في حاجة إلى مجابهة حازمة إنفاذا للديمقراطية؟ غير أن هذا المنطق في تقديرى مرفوض ومردود لأن للديمقراطية قواعد وضوابط يجب أن يحترمها جميع الأطراف وإخلال طرف بقواعد اللعبة لا يسمح للسلطة بالرد عليه بذات الأسلوب وإلا معنى ذلك ببساطة هو إلغاء مسار الديمقراطية والاحكام لشرعية الأقوى.

إن من يرتضي وقف مسيرة الديمقراطية بزعم حمايتها من أعداء الديمقراطية كالمتحجر من الرضاء، باتار وإذا اشتعلت النار فإنها تحرق الجميع، من يتصور أن القمع والحجر على الديمقراطية وحقن الخريجات هو السبيل الناجع لإنقاذ الديمقراطية وأهم فحماية الديمقراطية بأساليب لا ديمقراطية هي وصفة ثبت فشلها تاريخيا. إن أي إجراء استثنائي حتى لو وجه في البداية ضد عارسي الارهاب الفردي لن تفلت منه في النهاية كل القرى والتيارات السياسية لذلك علينا جميعا أن نقول بلى، القم لالقانون الأرباب ولا محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وإذا سكنتا اليوم على محاكمة المتهمين بالانتماء إلى تنظيم الجهاد أمام القضاء العسكري فلن نلوم سوى أنفسنا يوم يحل علينا الدور ولا يجب أن ننسى أن الرئيس السادات في السبعينيات أحال إلى محكمة عسكرية مجسومة من الطلاب الجامعيين والشاعر فهم والفنان الشعبي إمام بتمه إهانة رئيس الجمهورية في ندرة طلابية.

إذا كان الهدف المنشود هو حماية الديمقراطية فلا يمكن الفصل بين الهدف والوسيلة ومحاولة حماية الديمقراطية بوسائل منافية للديمقراطية مؤذة وأد الهدف ذاته

ويؤكد نهيل الهلالي أن المجابهة الفاعلة لظاهرة الإرهاب الفردي تتطلب أولا ما تتطلب معالجة أسبابه الاقتصادية والاجتماعية وتخلص الشباب من برائن التدهور الاقتصادي والبطالة وتردي مستوى المعيشة. والمعالجة الجذرية لظاهرة الإرهاب الفردي مستحيلة دون وقف إرهاب الدولة وإطلاق الحريات العامة ووقف الخطر الذي تفرضه الدولة البوليسية على أنشطة وتحركات القوى المستنيرة في المجتمع وأخيرا فإن المجابهة مع الإرهاب الفردي والتعصب الديني مجابهة شعبية تنصدي في ذات الوقت للإرهاب الديني وإرهاب الدولة معا.

مشروعان.. وموقفان من الطبقة العاملة

وتنظم العمل النقابي... فقد ظل المشروع حبيس أدراج المجلس.
وفي العام الأول من الدورة البرلمانية الحالية (١٩٩١-٩٠) أعيد تقديم المشروع للمجلس بواسطة الهيئة البرلمانية للتجمع... ولنفس الأسباب ظل حبيس الأدراج أيضاً.
ومع تفسير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد الاهتمام في صفوف الحركة النقابية بهذه القضية اتفقت أمانة العمال بالتجمع مع الهيئة البرلمانية للحزب على إعادة تقديم المشروع في الدورة الحالية للبرلمان.

معركة المشروع الرسمي

لا يختلف المشروع الذي ينوي اتحاد نقابات العمال التقدم به إلى مجلس الشعب عن المشروع الذي سبق أن أعده أحمد الصاوي رئيس الاتحاد السابق، والذي دارت حوله معركة في كواليس الحكومة والحزب الوطني وقسمه التنظيم النقابي، كانت أحد أسباب إهمال الصاوي وترشيح نفسه مديراً مساعداً لخدمة العمل العربية.
فقد اتفق الصاوي وقتها مع حاكم عهد الحق وزير القوى العاملة في حضور د. يوسف والي أمين عام الحزب الوطني ود. فاضل سرور رئيس مجلس الشعب على أن يمر المشروع دون معارضة من وزارة العمل... وقصور الانصراف من هذا اللقاء، كانت اتصالات قد تمت مع رؤساء ١٦ نقابة عامة لتحريضهم على معارضة مشروع القانون، وبالفعل أسفر ذلك عن سحب المشروع بعد أن كان قد قدم به لمجلس الشعب

حسن بلدي

الانتهاه منه... ومعرفة العديد من رؤساء بل وأعضاء مجالس إدارات النقابات العامة بتفاصيله!!

مشروع ديمقراطي

من جهة أخرى، كان مكتب العمال المركزي بالتجمع (أمانة الصال الآن) قد أعد مشروعاً آخر قبل ثلاث سنوات، وتقدم به إلى مجلس الشعب النائب أحمد طه ولأنه لم يكن آمراً ملجأ وقتها في الأوساط النقابية والعمالية تعديل قانون النقابات، ولأن تفكير العديد من القيادات النقابية العليا كان قاصراً عن إدراك التطورات الاقتصادية والاجتماعية المقبلة وضرورة تطور استراتيجية وأساليب

مشروع التجمع يستهدف :

- * استقلال النقابات عن الحكومة والأحزاب.
- * كل الصلاحيات للمنظمة النقابية القاعدية.
- * اتحاد اختياري للمهنة بدلاً النقابة العامة.
- * الرقابة والمحاسبة والتوجيه للمجموعات العمومية.
- * إلغاء المادة ٧٠ المستوردة من قوانين الفاشية.

مع تقديم الحكومة في تنفيذ برنامج الخوصصة ينفرد عقد الحركة النقابية للعمال، ليهاد بناؤها من جديد على أسس جديدة.. ويقانون جديد..

ولهذا تكررت كثيراً مؤخرًا تصريحات رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال السيد راشد حول الإعداد لقانون جديد للنقابات العمالية والتقدم به إلى مجلس الشعب في دورته التي بدأت قبل أيام.. والتي اختير في بدايتها وكيلًا للمجلس.

ويسأل راشد عن أي اتجاه يسير فيه هذا التعديل للقانون الكففي بالقول :

* إنه سيأتي متشققاً مع ما تضمنته الاتفاقيات الدولية من حقوق وحريات واستقلالية نقابية.

* وأنه لن يقدم إلى مجلس الشعب إلا بعد مناقشته في النقابات العامة.

فهل جاءت صياغات المشروع وطريقة إعداده متفقة مع ذلك ؟

من يأخذ الكرة

في اجتماع مجلس إدارة الاتحاد الشهر الماضي طلب السيد راشد من عملي النقابات في المجلس تقديم تصورات نقاباتهم حول تعديل مشروع القانون لصياغتها في مشروع مرادف بعد مناقشتها. فألقى بعضهم الكرة في ملعبه وطالبوه بإعداد مشروع التعديل وعرضه عليهم لإبداء الرأي فيه..

وتشكلت لجنة برئاسة د. محمد عبد الله نصار سكرتير التشييد بالاتحاد لإعداد هذا المشروع.. وحتى إعداد هذا التقرير فإن المشروع لم يصل بعد للنقابات العامة.. رغم

مشروع تنظيم مستقل

وترى أمانة العمال بالتجمع أن الأصل في الحركة النقابية أنها تضع قوانينها وكراليتها ونظمتها بنفسها من خلال الجمعيات العمومية للتنظيم النقابي.. وأن الاتفاقيات الدولية للحقوق النقابية الصادرة عن منظمات العمل الدولية والعربية وهيئة الأمم المتحدة تنص على هذا الحق.. الذي يتطلب بدوره عملية تضالوية مستمرة لتجسيده في الواقع المحلي لمصر..

ويأتى في هذا الطريق مشروع تعديل قانون النقابات العمالية الذي يهتأ التجميع.. فهو يحافظ على ما تحقق من مكتسبات للحركة النقابية في القانون الحالي وأهمها حق التنظيم النقابي في مناقشة خطط التنمية، والمصانعات المكفولة لأعضائه لحمايتهم من التعسف الإدارى بسبب نشاطهم النقابي. وفي نفس الوقت يستهدف المشروع عدة مبادئ أساسية أهمها :

- * استقلالية التنظيم النقابي عن الحكومة والأحزاب.
- * إعادة الشخصية الاعتبارية للمنظمة النقابية القاعدية.
- * أن تكون العضوية النقابية اختيارية، والمنظمة القاعدية التي تعتبر أساس التنظيم النقابي. وأن تستبدل النقابات العامة بالتحادات المهنية لكل صناعة، يكون انضمام المنظمات القاعدية لها اختيارياً، يليها اتحاد عام للعمال بين الاتحادات المهنية وتكون عضويتهم اختيارية أيضاً.
- * إلغاء كل النصوص التي تفرض وصاية

والنقطة الوحيدة في مشروع الاتحاد تعديل قانون النقابات المستقرة لوزارة العمل هي المتعلقة بالتعديلات في اتجاه تقليص نفوذ الوزارة على التنظيم النقابي، خاصة فيما يتعلق بالتفتيش المالي. والتأكيد على دور الرقابة الذاتية للمنظمات النقابية خلال اجتماعاتها العمومية بالإضافة إلى رقابة الجهاز المركزى للحسابات. وأيضاً استمرار العضوية في مجالس المنظمات النقابية حتى لمن يتجاوزون سن المعاش، خلافاً لتعليمات وزير العدل.

وتكاد تكون هذه هي النقطة الوحيدة المتفقة مع مشروع التجميع لتعديل القانون. أما بقية التعديلات فتستهدف استمرار نفس القيادات أطول فترة ممكنة، بإطالة مدة الدورة النقابية من أربع سنوات إلى خمس سنوات. وإعطاء الحق لمن أمضى دورتين في مجلس إدارة النقابة العامة في التقدم لعضوية نفس المجلس في الدورات التالية دون المرور على انتخابات منظمة النقابية القاعدية. يستهدف المشروع أيضاً زيادة سلطات النقابات العامة والمزيد من إهدار الشخصية الاعتبارية للمنظمات النقابية القاعدية (اللجنة النقابية للشعأ أو المصنع) وإلغاء جمعياتها العمومية التي ينص القانون الحالي المراد تعديله على عقدها ! ويسر أصحاب هذا المشروع مرقفهم من هذه النقطة بأن تلك الجمعيات يتعدى انعقادها عملياً كما أنه من الممكن استبدالها بنظام المتدربين النقابيين أو أى نظام آخر تضعه لوائح المنظمات النقابية كما تشاء..

على التنظيم النقابي بواسطة أجهزة الأمن ووزارة العمل وغيرها من الجهات الحكومية، سواء كانت وصاية مالية أو إدارية أو سياسية أو غيرها من طرق التدخل.

* عدم خضوع المنظمات النقابية لإل رقابة وتوجيه جمعياتها العمومية التي تلك حق محاسبة أعضائها وتحتيهم وإصدار اللوائح المنظمة للعمل النقابي ونظم الرقابة المالية وكيفية تطبيقها.

مادة موسوليني

ومن أهم تعديلات مشروع التجميع إلغاء المادة ٧٠ من القانون الحالي (٣٥ لسنة ١٩٧٦) والتي تعطي النيابة العامة الحق في أن تطلب من المحكمة حل مجلس إدارة المنظمة النقابية إذا قامت بمخالفات نصت عليها المادة نفسها، ومن أخطرها وجههيد أو ترويح المبادئ التي ترمى إلى تغيير أحكام الدستور، والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بطرق غير مشروعة أو التحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الإزراء به أو التحريض على طائفة أو بعض طوائف من الناس أو الإزراء بها، أو ترك العمل أو الامتناع عنه عمداً إذا كان مما يساهم في خدمة عامة أو مرفق عام أو يسد حاجة عامة، وكذلك التحريض أو التحجيد أو التشجيع على ذلك.. واستعمال القسوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو أية تدابير أخرى غير مشروعة في الاعتداء أو في الشروع

السيد راشد- عاصم عبيد الحق - أحمد السماوي: خلاف واتفاق ليس لصالح العمال





عطية الصرغى - كمال واصف - عبد الحميد الشيخ: استقلال الحركة النقابية

والفاوضات الجماعية بشأن المهنة أو الصناعة ككل، بعد التشاور مع منظماته النقابية القاعدية. وإبداء الرأي فى التشريعات والوائح المتصلة بمجال المهنة.

وبعد...

إن إقرار هذا المشروع فى البرلمان يتطلب أوسع تحرك ممكن..

* من قيادات التجمع وهيبته البرلمانية لإقناع النواب المستعربين المدركين أهمية المخرجات الديمقراطية ومنها المخرجات النقابية للحوار والاستقرار الاجتماعى.

* ومن أمانة عمال التجمع وكل النقابيين اليساريين فى اتجاه قيادات الاتحاد العام والنقابات العامة ونوابهم فى البرلمان، خاصة وأنهم سيقدمون مشروع آخر، فى محاولة لتوسيع الرأى المساند لكل أو بعض بتدو مشروع التجمع.

* وأوسع ضغوط عمالية ونقابية ممكنة من مواقع العمل والمنظمات النقابية القاعدية فى كسب النظم النقابى بأعضائهم أصحاب الصلحة الأساسية، للاستقلالية، وإعادة الشخصية الاعتبارية للجنة النقابية، وبناء التنظيم النقابى على أساس الاختيار لا الإيجاب.

* وأما كان مشروع القانون الذى سيقتر.. فلا يستطيع أحد إنكار أن الجميع بانفعال إلى المحسنة وأليات السرق الكاملتين.. يتغلغل بداخله.. وبحكم نفس الأليات.. أوضاع عمالية جديدة، وحركة نقابية جديدة.. وبالتالي علاقات وموازن قوى تصاغ فى قوانين جديدة..

معاهدة كاتب ديفيد لتقييد أى معارضة ضده، لاستبعاد حوالى ١٥٠ نقابياً من التشريع للانتخابات النقابية العمالية أعوام ٧٩ - ٨٢ - ١٩٨٧.

دور اللجنة النقابية

ينص مشروع التجمع أيضاً على حق مجالس إدارات اللجان النقابية فى العمل على تسوية المنازعات الفردية والجماعية لأصحابها (وليس النقابة العامة كما هو الآن) والمشاركة فى مشروعات خطط الإنتاج بالنشأة، والمداومة فى تنفيذها والمشاركة فى إعداد لوائح العمل ونظمه، سواء عند وضعها أو تعديلها، والمشاركة فى إعداد عقود العمل المشتركة والاتفاقيات الجماعية، التى يعدها الاتحاد المهني (المنظمة البديلة للنقابة العامة) بالإضافة إلى دورها فى وضع وتنفيذ برامج الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية.

أما الاتحاد المهني فيكون دوره التنسيق بين النقابات المنضمة إليه، وتنظيم برامج التدريب والتشقيف المشتركة، والعلاقات الخارجية، وعقد الاتفاقيات المشتركة

مشروع اتحاد العمال يستهدف :

- * تقليص نفوذ وزارة العمل.
- * استقرار القيادة العليا لأطول فترة.
- * إلغاء الجمعية العمومية للمنظمة القاعدية.

فى الاعتداء على حق الفيدر فى العمل أو فى أن يستخدم أو يمنع عن استخدام أى شخص أو فى أن يشترك فى جمعية من الجمعيات وكذلك والتعريض على ارتكاب أى من هذه الجرائم..

وهذه المادة منقولة بالنص من المادتين ٩٨ و ١٠٢ (أوب) من قانون المستعربين، المتبرئين بالنص من قانون صدر فى إيطاليا فى ظل الحكم الفاشى فى عهد موسوليني. ويوجب هذه المادة يمكن الآن حل النقابات العامة لسمال التجارة والصناعات الهندسية والكيمويات، ومعظم اللجان النقابية لأنها جميعاً عقدت اجتماعات مؤطراً حاجت إليها رجال الأعمال ودورهم فى التخطيط لخصخصة القطاع العام، وبذلك حرضوا، وحرضون يومياً على «بعض طائفة من الناس»!

كما يمكن حل أى منظمة نقابية غير مرغوب فيها من قبل الحكومة أو الأمن استناداً إلى هذه الترسنة أو التهم المظانة التى يمكن استخدامها فى حالة وقوع إضراب عمالي، وما أكثر الإضرابات مؤطراً وفى السنوات القادمة أيضاً.. أو نشر مقال قد يتضمن نقداً لسياسات الحكومة أو لطائفة من الرأسماليين أصحاب الأعمال، أو الإشارة إلى ذلك فى اجتماع أى منظمة نقابية!

وكان المدعى الاشتراكي قد استند إلى نفس المادة المكررة فى قانونى العيب (٩٥ لسنة ١٩٨٠) وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (٣٣ لسنة ١٩٧٨) اللذين أصدرهما السادات بعد زيارته للقدس وترقيع

مع نهاية عام ١٩٩٢ برنامج الحكومة الكامل لبيع الشركات المشتركة والمساهمة والعامة

الجديدة التي ستطلبها الحكومة لدعم برنامجها الاقتصادي.

٦٠ شركة مشتركة للبيع

وعن خطوات مراحل بيع القطاع العام قدم د. عاطف عبيد وزير شؤون مجلس الوزراء برنامجاً لرئيس الوزراء، ليعتم تنفيذه تحت إشراف المكتب الفني للقطاع الأعمال العام. وأوضح د. عبيد أنه تم حصر ٦٠ شركة مشتركة منها ٢٢ شركة في القطاع الصناعي، عرض بيع أنصبة الدولة فيها للشريك الخاص «مصري وأجنبي». وتتراوح نسب المساهمة بين ٥٠٪ و ٩٩٪ في بعض الشركات. وتصل قيمة تلك المساهمات كقيمة دفترية إلى نحو ٣٦٥ مليون جنيه. أما قيمتها السوقية فقد تجاوزت - وفقاً لتقرير د. عبيد - ٧٥٠ مليون جنيه على أقل تقدير. ويقول برنامج د. عبيد أن الحكومة تلقت عدة عروض لشراء تلك المساهمات، لكن هناك مشكلة تتمثل في أن راغبين وأصحاب عروض الشراء يعتبرون أن الأسعار المطلوبة مرتفعة، ويطلبون سعر معقول «قيمة مقبولة» للشراء. لأن التقييم بهذا الشكل غير مناسب، وأن يحتاج لهم تشكيل لجان لتحديد الثمن المناسب.

ولأول مرة يعترف د. عبيد بكلمة البيع. فيقول: إن بيع القطاع العام يحتاج إلى رؤية متكاملة وصورة في المفاوضة، ولابد من الوصول لأشكال مختلفة في البيع، كما أن المطلوب تحديد سعر يتناسب مع قيمة الأصول دون إهدار لحقوق المالك وحر الدولة. ويتناسب مع قدرات المشتري دون تحميله أعباء عالية.

الوزراء - التوقيع عند عرض هذا الموضوع رأوا أنه بداية إهدار حقوق الدولة، وسيؤدي لخسائر بلايين الجنيهات، ويعتبر بيعاً بخساً وتقليبة لضغوط المشتريين. وما زالت المحاولات مستمرة والمناقشات دائرة لاختيار الشكل الجديد للبيع.

٢٠٠ شركة مساهمة

ويتطرق برنامج د. عبيد ومكتب قطاع الأعمال العام إلى الشركات المساهمة، حيث يحدد ٢٠٠ شركة في قطاعات الصناعة والتجارة الداخلية، والزراعة والري واستصلاح الأراضي

بدأت الحكومة الخطوات العملية لأكثر عملية تصفية للقطاع العام في إطار ماتبسيه بالخاصة وبحري الاقتصاد القومي. تمثلت تلك الخطوات التي تأتي مع نهاية عام ١٩٩٢ في حصر ٢٦٠ شركة لطرح أصولها ومساهمات الدولة فيها وأسمائها للبيع. سواء للقطاع الخاص أو الأفراد أو الشركاء الأجانب أو المؤسسات ذات الصلة الاعتبارية. وتناقشت الحكومة خطواتها مع البنك الدولي خلال مباحثات بالقاهرة مع «سيبرو فاينستر» رئيس عمليات الشرق الأوسط. بالبنك والتي استمرت حتى الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر الماضي.

وفي مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي طلبت الحكومة مد فترة الإصلاح الاقتصادي في المرحلة الثانية إلى ٣ سنوات بدلاً من ١٨ شهراً وتأجيل توقيع الاتفاق إلى يناير القادم بدلاً من شهر نوفمبر الماضي كفسحة من الوقت لمزيد من المناقشات حول برامج الإصلاح، والتوصل للحصر النهائي للأثار الاقتصادية لأحداث الزلزال، وتحديد مدى آثارها السلبية على سير برنامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي. وفي نفس الوقت بدأت وزارة التعاون الدولي بالتعاون مع البنك المركزي إعداد قائمة بالمطالب الخاصة بالمباحثات مع مجموعة الدول الاستشارية والمقرر لها أن تبدأ في مارس القادم، لبدء مرحلة جديدة من جدولة الدين، والاتفاق على المساعدات والقروض

د. صلاح حامد



محمد عبد الوهاب



وغيرها، بدأت الحكومة فعلاً في طرح أسهم قيمتها أكثر من ١٥٠٠ مليون جنيه للبيع بحد ٤٩٪ في بعضها، والبيع الآخر سيحتاجون هذه النسبة دون حد أقصى أو أدنى. والبيع سيتم بتحديد أولويات للعالم والمصريين ثم العرب والأجانب، سواء أفراد أو مؤسسات أو بنوك. وأشار البرنامج إلى أن شركات في مجال الصناعات الكيماوية بدأ طرح أسهمها، منها شركة أبهر كبر للورق، والكيماويات بالأسكنديّة. علاوة على شركات التجارة الداخلية عمر أفندي وصيدناوى ومتزاويون وغيرها. وتم تحديد ٤٩٪ من أسهمها للبيع. وقد رجب رئيس عمليات الشرق الأوسط بالبنك الدولي بذلك، وطالب بالتركيز في التفتيش بأسرع ما يمكن كندليل على جدية الحكومة المصرية في تنفيذ تعهداتها. وقد أوكلت الحكومة للجمعيات العمومية بالشركات التصديقي على بيع أسهم كل شركة منفردة. ووضع مكتب القطاع العام برنامجاً لاجتماعات الجمعيات العمومية لإقرار اتفاقيات البيع. وأخر مصادر هو قرار بيع شركة النصر للتلفزيون.

بدائل لبيع الشركات المملوكة للدولة

أما عن الشركات المملوكة بالكامل للدولة، فما زالت هناك أربع بدائل يجري النقاش حولها لبيعها، وفقاً للنقاشات التي جرت مع البنك الدولي. أولها إصدار قرار بالبيع التأميري بأن تطرح كل شركة وحداتها الإنتاجية بالكامل أو جزء منها للاختيار للقطاع الخاص أو الاستثماري. وفي تلك الحالة يمكن للشركات إبراء عقاراتها من محلات أو أراض. وقد طين البديل فعلاً في شركات التجارة الخارجية، بتأجير وحداتها على مستوى الجمهورية للقطاع الخاص. وفي تطبيق نفس البديل في شركات السياحة والفنادق، بتأجير وحدات بالكامل «فنادق للقطاع الخاص المصري والأجنبي».

والبديل الثاني هو البيع الجزئي لبعض ممتلكات الشركة.

- محاولات لبيع بعض الأصول بأقل من قيمتها وتحت اسم «القيمة المناسبة».

- ٦٠ شركة مشتركة تطرح الحكومة أنصبة الدولة فيها للبيع وطرح أسهم ٢٠٠ شركة مساهمة لمن يشتري.

- ٤ بدائل للتصرف في الشركات المملوكة للدولة بالكامل.

- الحكومة طالبت بتأجيل الاتفاق الثاني مع صندوق النقد وما زالت المباحثات مستمرة لحسم مطالب أخرى.

بشرط أن يحقق البيع عائداً مناسباً، وألا يؤثر فصله عن الشركة الأم سلبياً على نشاط الشركة الإجمالي. ووقف إنتاجها، بمعنى ألا يتم بيع وحدة أساسية تدخل في مرحلة تصنيع محدد، أو تقتل مرحلة أساسية توقف نشاط الشركة في حالة بيعها.

كما يجب أن يمثل بيع هذا الجزء تخفيف الأعباء عن الشركة، كان الجزء المباع سبب فيه.

والبديل الثالث إعادة طرح الشركة باسم تجاري جديد، وإمكانية تفسير منتجات الشركة، إذا كان هذا ممكناً في ظل أدوات الإنتاج بكل شركة وفي تلك الحالة يحتاج لإدارة الشركة الاستعانة بخبرة اللازمة والمناخية.

والبديل الرابع لبيع الشركات المملوكة للدولة بالكامل يتمثل في بيع جانب من أسهم الشركة، خاصة الكبيرة منها مثل الحديد والصلب والكوك وكها وجميع الألمنيوم وغيرها. وفي تلك الحالة ستحدد قيمة للسهم بكل شركة، من خلال لجان اقتصادية وفنية، وتتفق قيمة السهم وقدرات الشركة الاقتصادية ومدى تحقيقها أرباحاً، ومستقبلها الاقتصادي. ووضع جدول زمني للبيع يتفق ووضع كل شركة، والبيع في تلك الحالة سيتم للشركات العالمية، والشركات المحلية الكبيرة، التي يمكن أن تحقق من شراء الأسهم عائداً واستثمارات جديدة، وقادرة على الترويج وأدارة تلك الأسهم خارجياً وداخلياً.

ويضاف إلى ذلك إمكانية البيع للمواطنين العاديين من شتى الفئات، وأصحاب المخرجات وكذلك العاملين بالشركات المطروحة أسهمها للبيع. وبيع الأسهم في هذه التوزيعية من الشركات سيتم على مراحل متعددة، بطرح دفعات متتالية ونسب معينة كل عدة سنوات ولا يحق لغير المصريين إعادة بيع أسهمهم إلا بعد مرور مالا يقل عن ٣ سنوات من شرائها لأسهم.

تحرير الاقتصاد

أما عن برنامج تحرير الاقتصاد في مرحلته الثانية، فما زالت المناقشات دائرة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي وأخراها مباحثات الشهر الماضي في واشنطن، وكان من أهم مطالب الحكومة التي وافق عليها صندوق النقد تأجيل توقيع الاتفاق إلى يناير القادم بدلاً من توقيع المأضي، ومساندة مصر في أزمتها بعد كارثة زلزال ١٢ أكتوبر الماضي.

وعرضت الحكومة مقترحات بشأن برنامج الإصلاح، على رأسها مد تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية إلى ٣ سنوات، تخزام مع فترة الإصلاح للرحلة الثانية (٣ سنوات بدلاً من ١٨ شهراً. ومد إطلاق أسعار السلع والخدمات على فترات أطول، وتأجيل بعضها، وخفض نسب الزيادة، لتجنب أي ورود فعل جماهيرية قد تؤدي لتعطيل باقي نبرد البرنامج خصوصاً بعد خسائر الزلزال، والحالة التي تعاني منها العديد من الفئات الاجتماعية. وذكرت الحكومة في مذكرتها للصندوق أن هناك أكثر من مليون مواطن مصري تضرروا من أبحاث الزلزال.

كما طالبت الحكومة بد الاتفاق السابق مع الصندوق بدلاً من توقيع اتفاق جديد. ولم يتم حسم الموضوع رغم تفهم الصندوق لبعض مطالب الحكومة. وسيقدم وفد من الصندوق بزيارة لمصر خلال شهر ديسمبر الحالي لبحث كافة التفاصيل والوصول لاتفاق محدد..

وما زالت كل الأطراف تتربع الإجراءات المحددة والتي ستستخذها الحكومة. ورد فعل الصندوق.

محمود الحضري

الميسار/ العدد الرابع والثلاثون/ديسمبر ١٩٩٢ <٤١>

العفو الملكي

يضع حلاً سياسياً لقضية الغائبين
”شبهيلات وقرش“

رئيس الوزراء أن يبلغ المجلس المنتسب اليه ذلك العشر عند اجتماعه بالإجراءات المتخذة مشفوعة بالإيضاح اللازم»
ومع أن اعتقال النائب قرش كان مفاجئة إلا أن ردود الفعل على اعتقاله لم تكن ذات أهمية والسبب هو ارتباطه بعلاقات مالية مع إدارة بنك البشراء الذي أفلس قبل سنوات ولتوسطه في قضايا شيكات بدون رصيد..

ولكن القوى السياسية رأت في اعتقاله أمعاداً أخرى تتجاوز شخصه فقد بدت محاولة لإضعاف موقف شبهيلات الذي تربطه بقرش علاقة حميمة تعود جذورها إلى تأسيسها إلى جماعة دار القرآن قبل أن تنفصل عنها عام ١٩٨٥ نتيجة لتوجهها للعمل السياسي الذي لا يتفق مع منهج التصرف الذي تنتهجه تلك الدار.

وما كاد الشعب الأردني وقراء السياسة يفرقون من المفاجأة الأولى حتى جاء منهما المفاجأة الثانية المتمثلة بتوقيف النائب شبهيلات على ذمة القضية ذاتها بناء على اعترافات أحد المتهمين الذي قال بأنه قام قبل عام من اعتقاله بنقل مشفوعات من سيارة شبهيلات إلى سيارته.

وباعتقال شبهيلات الذي كان رئيساً للجنة التحقيقات البرلمانية في قضية الفساد المالي، رأت بعض القوى السياسية أن وراء عملية الاعتقال روح انتقامية لما رسمته من مراقبه التميز من قضية الفساد التي اتهم فيها رئيس الوزراء السابق زيد الرفاعي واثنين من وزرائه والتي خرج منها أحد وزرائه برئاً بأغلبية برلمانية مشددة.

أما القوى السياسية التي تتخذ موقفاً معارضا للمغاضات السلبية رأت أن القضية

على الرئيس

رسالة عمان

مشروعة - وحيازة الأسلحة والمفرقات، وأسقطت عنهما باقي التهم المنسوبة إليهما ولهذا جاء الحكم مخففاً من الإعدام إلى السجن عشرين عاماً.
ومن الجدير بالذكر أن القضية في بدايتها تعود إلى أواخر شهر أغسطس/آب الماضي حيث قوبل الشعب الأردني وقراء السياسة ببيان مقتضب يفيد باعتقال النائب قرش بالتهم آنفة الذكر ولم يكن قد مضى سوى ساعات قليلة على فض الدورية البرلمانية غير العادية.

وتجسد الإشارة إلى أن المادة ٨٦ من الدستور الأردني تنص على أنه ولا يوقف أحد أعضاء مجلس الأعيان أو النواب ولا يحكم خلال مدة اجتماع المجلس ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتخب إليه قرار بالأكثرية المطلقة بوجود سبب كاف لتوقيفه أو محاكمته أو مالم يفيض عليه في حالة تلبس بجريمة جنائية وفي حالة القبض عليه بهذه الصورة يجب إعلام المجلس بذلك فوراً.
وإذا أوقف عضو بسبب ما خلال المدة التي لا يكون فيها مجلس الأمة مجتمع فيها فعلى

بالعفو الملكي العام الذي أصدره الملك حسين في ١٢ نوفمبر الماضي بمناسبة عيد ميلاده السابع والخمسين يكون قد قد أسدل الستار على قضية تنظيم «شباب النفر الإسلامي» التي ألهم فيها كل من النائبين ليث شبهيلات ويعقوب قرش والتي شغلت الرأي العام الأردني لشهور عدة. وقد قبل العفو الملكي بازدياد شديد في الأساط السياسية الأردنية ووضع حد للتكهن حول مصير النائبين.

وعرّج هذا العفو الملكي فقد بات من حق النائبين الاحتفاظ بمقعديهما في مجلس النواب والترشيح له مستقبلاً حيث إن هذا العفو يلقى العفوية والجبرية وكأنهما لم تكونا.

وكانت محكمة أمن الدولة قد أصدرت حكمها صباح ١٠ نوفمبر - أي قبل العفو بيومين - على النائبين بالحبس عشرين عاماً مع الأشغال الشاقة لكل منهما. كما حكمت على شريكهما لمدة عشرة أعوام مع الأشغال الشاقة، وهذا وقد وجهت النيابة إلى النائبين تهمة الانتماء إلى عضوية منظمة غير شرعية هدفها العمل على تغيير نظام الحكم بالثورة والتخريب وتولي مناصب قيادية فيها والعمل على تنظيم أفراد آخرين براسطة الخطفية والكتابة والتخريب على قلب نظام الحكم القائم وتغيير الدستور، الإقدام على أعمال من شأنها أن تمكسر صلات الملكية بدولة العراق، حيازة سواد مفرقة وأسلحة أتوماتيكية بدون ترخيص ويقصد استعمالها في نشاطات غير مشروعة. وقد وجهت للنائب شبهيلات تهمة قتل وذم أعضاء مجلس الأمة، وكتابة عبارات من شأنها المس بكرامة الملك، ولكنها حاكمتها عن ثلاث تهم فقط هي الانتماء لمنظمة غير

جدول الأعمال الأردني-الإسرائيلي يرجع قضية التسوية السياسية للنقاش

كان الاتفاق على جدول الأعمال الذي توصل إليه الأردن مع إسرائيل في نهاية المرحلة الأولى من جولة المفاوضات السابعة مشار جدول واسع بين صفوف القوى السياسية الأردنية سواء المرافقة على المفاوضات من حيث المبدأ أو التي ترفضها من حيث المبدأ أيضا.

وقد أتى إلى عمان في الأسبوع الأول من نوفمبر الماضي ثلاثة وفود رسمية من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعقدت اجتماعا مع الملك حسين ورئيس الوزراء زيد بن شاكى، والتقت وزير الخارجية كامل أبو جابر. تركزت الاجتماعات في مجملها على مناقشة النقاط التي وردت في جدول الأعمال وأبدت الوفود الفلسطينية ملاحظاتها على بعض النقاط التي أثارها الجدول. وقد اتسمت المباحثات بالمصارحة التامة.

ومن الملاحظات الجديدة بالاهتمام أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تعاملت مع مشروع الاتفاق الأردني-الإسرائيلي بهدوء تام وتجنبته الإذلاء، بأية تصريحات حول موقفها من الشرع، فضلت إجراء الاتصالات المباشرة مع الحكومة الأردنية وأعلن فيصل الحسيني رفضه تحويل المشروع إلى قضية إعلامية مؤكدا أن مسدري التنسيق الأردني الفلسطيني جيد وعال وجدي.

ويبدو أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لا تريد أن تساهم في فرض عزلة عربية عليها خاصة بعد التصريحات التي أطلقها ياسر عرفات أعرب فيها عن قلقه من احتمال قيام سوريا بإبرام اتفاق منفصل مع إسرائيل. وقام فاروق القدومي بزيارة إلى دمشق لإزالة الغشور الذي أصاب العلاقات الفلسطينية السورية نتيجة تلك التصريحات التي تسببت في تأجيل زيارة عرفات إلى دمشق.

الأردن من جانبه أبدى تفهما لبعض

وقدرته على تحقيق العدالة وطالبنا بأن يكون الحكم قابلا للظن حيث أن الأحكام التي تصدرها محكمة أمن الدولة غير قابلة للظن.

أما على المستوى الشعبي فقد كان التعاطف مع النائب شبيلات كبيرا جدا ولا غرابة في ذلك فالنائب شبيلات شخصية تحظى باحترام وتقدير غالبية القوى السياسية والشعبية وقد دخل المجلس النيابي لأول مرة عام ٨٤ في انتخابات تكميلية وكان لمرافقه في ذلك المجلس الأثر الكبير الذي ساعد على الفوز في الانتخابات النيابية التي جرت عام ٨٩، برغم محاربة الإخوان المسلمين له. وما ساعد على زيادة التعاطف معه أن اعتقاله تم بعد الانتهاء من قضية الفساد، ولهذا فقد رعت الجماهير الشعبية بين تلك القضية وبين اعتقاله إضافة إلى الأسلوب الذي اتهمه المدعي العام العسكري الذي كان يقدم في كل جلسة أدلة جديدة تدبر المتهمين ومع أن هذا من حق من الناحية القانونية إلا أن الرأي العام الشعبي يعتقد خلاف ذلك وكذلك انسحاب هيئة الدفاع عن النائبين بعد احتجاجها على الجلسة السرية التي عقدتها المحكمة واسمعت فيها إلى شهادة مواطن سوري زعم أنه سلم للنائب شبيلات مبلغ (٢٠٠) ألف مارك ألماني من رئاسة الجمهورية الإيرانية.

ومن المآخذ الأخرى التي أخذها المواطنون والقوى السياسية على القضية أن بعض شهود الإثبات الذين اسمعت المحكمة إلى شهادتهم هم من الحكوميين والمؤيدين بتهمة التجسس للمدعو الصهيوني.

بطرب قرني



لث شبيلات

تستهدف تصفية الموقف الرافض لتحرير «مؤامرة الاستسلام» على حد تعبيرها وإشغال الشعب عن سير المفاوضات ويذكر أن النائب شبيلات كان عضوا في الهيئة العليا لجهة «محاربة الاستسلام».

ومن هذا المنطق حاولت هذه القوى أن تحسول القضية من قضية أمنية جزائية وجنائية إلى قضية سياسية وأصدرت بياناً في ١٨ أكتوبر الماضي دعت فيه إلى معالجة قضية النائبين في إطارها السياسي مؤكدة أن القضية هي قضية الحرية والديمقراطية والعدل وقضية الإنسان والأمن والاستقرار الحقيقي.

وفي السياق نفسه أصدرت مجسرة أطلقت على نفسها «فرسان الجنوب» أنسية إلى جنوب الأردن التي انطلقت منها هيئة نيسان عام ٨٩ ومسقط رأس شبيلات، بياناً أكدت فيه أن اعتقال شبيلات كان على خلفية سياسية وليست أمنية لإغلاق ملف الفساد وعدم بعثه، وتحذيراً للقوى المناهضة للاستسلام بوجوب التزام الصمت.

أما القوى التقدمية فقد اتخذت موقفا رافضاً لتخزين السلاح واستخدامه في الأردن تحت أي ذريعة كانت وفي الوقت ذاته طالبت بحاكمية عادلة للمتهمين واحترام سلطة القضاء كما طالبت بمعاملة النائبين معاملة إنسانية تليق بمكانتهما النيابية.

أما لجنتي الحريات في مجلس النواب ومجمع النقابات المهنية فقد دعتا إلى إعادة النظر بالإجراءات المتبعة في محاكمة النائبين وأكدت أن حرصهما على نزاهة القضاء الأردني

الملاحظات التي أبدتها الوفود الفلسطينية على بعض مواد الاتفاق وأبدى استعداده للعمل على تصريب جدول الأعمال وأكد على ذلك وزير الإعلام الأردني محمود الشريف حين قال إن بعض العرب أبدوا ملاحظات حول المشروع وأن الأردن أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار.

وجدير بالذكر أن النقاط التي أثارها الجدل الواسع سواء بين القوى السياسية الأردنية أو الفلسطينية هي:-

١- الفقرة التي أشارت إلى الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل (حدود الانتداب) بما قد يفهم منها التوصل من مبدأ الانسحاب الكامل.

٢- الإشارة للأراضي المحتلة باعتبارها وأراضي تحت الاحتلال العسكري، وبالتالي تخرج من نطاقها القدس والمستوطنات التي تحتل نصف الأراضي المحتلة.

٣- تناول قضية اللاجئين بالاستناد إلى القانون الدولي، دون إشارة إلى قرارات الأمم المتحدة، وبما يجزئ قضية اللاجئين إلى مشكلة ثانية بين إسرائيل وكل دولة عربية.

الحزب الشيوعي الأردني وهو من مؤيدي الاستمرار في المفاوضات السلمية خفر من المخططات الإسرائيلية في عملية السلام وقال إن إسرائيل تسعى لإيقاع بين الوفود العربية والمفاوضة والعمل على الاستفراد بكل وفد لوحده.

وركز الحزب على أهمية التشويق بين الوفود العربية مشيراً إلى أن الجماهير العربية استقبلت بارتياح شديد نتائج اللقاءات التي تمت بين الأطراف المفاوضة في دمشق وعمان مؤكداً أن هذا التوجه أدى إلى تقوية موقف المفاوض الفلسطيني والعربي.

أما ملاحظاته على جدول الأعمال الأردني -الإسرائيلي فقد أخذ عليه تجاهله للجزء الشرقي من مدينة القدس التي لا تحتكر إسرائيل بأنها واقعة تحت الحكم العسكري مؤكداً أنه يجب عدم اتخاذ أي موقف لا يتسجم مع أهمية مدينة القدس.

وطالب بإحلال الشامل والعادل للقضية الفلسطينية وقال أن هذا يتطلب التمسك بقرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٢٣٨ لأن هذين القرارين هما الورقة الضاغطة عند المفاوض العربي.

وأبدى الحزب الشيوعي الأردني تخوفه

من الموافقة على الطرح الإسرائيلي حول قضية الأراضي التي لا تخضع للحكم العسكري مثل مدينة القدس والمستوطنات الإسرائيلية.

وهذا التخوف ينطبق على قضية اللاجئين والتنازحين حيث طالب الحزب بتطبيق القرارين ١٩٤٨/١٩٤٨ و ٢٢٧/١٩٦٧ اللذين يتنصان على حق عودة اللاجئين والتنازحين إلى وطنهم.

القوى السياسية الأردنية والفلسطينية على حد سواء متفقة جميعها على هذه النقاط ولكن اتفاقها هنا لا يعني أنها اتفقت على كل شيء. فبينما ترى القوى المؤيدة لاستمرار المفاوضات أن على الوفد الأردني أن يصر على التمسك بالشرايط الملغ عنها

لنيسم مع الالتزامات التي قطعها الحكومة الأردنية على نفسها بعدم قبول الحل المفرد، يطالب تواب حركة الإخوان المسلمين بسحب الوفد الأردني من المفاوضات ومحاسبته لتجاوزة الشرايط لأنها رأت أن الاتفاق هو إعلان مهادنة صليح مع العدو الصهيوني وتطبيع كامل في مجالات القوة البشرية والطبيعية والساحبية والبنية التحتية وقالوا وكافاً يتحدث عن اتفاق بين طرفين عربيين مسلمين.

واتفق مع هذا الرأي حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الذي ينعج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقد دعا هذا الحزب القوى والفعاليات السياسية والتقابلية والجماهيرية لتحرك ضد الاتفاق الأردني

الملك حين



-الإسرائيلي، كما دعا لنقل ملك القضية برومها للأمم المتحدة مشيراً إلى أن ما ورد في الاتفاق يؤكد بأن إسرائيل أخذت كل ما تريد بما في ذلك الاستعداد لترقية معاهدة سلام وتطبيع العلاقات بشكل شامل في حين أن الأردن لم يحصل على أي شيء مقابل ذلك.

ولكنه تراجع عن طلبه في نقل الملف للأمم المتحدة في البيان الذي وقعه مع آخرين بشأن هذه القضية حيث لم يرد لهذا الطلب أي ذكر.

أما حزب الشعب الديمقراطي (حشد) الذي يتبع تايغ حواره فقد رأى من جانبه أن الاتفاق يتطابق مع مشروع الحكم الإداري الذاتي الذي يعطى الأردن دوراً رئيسياً وفق ما يسمى «التقسيم الوظيفي» بين الأردن وإسرائيل. ومع هذا فإن البيان يعد تراجعاً عن مواقف السابقة حيث لم يدعو كثيره إلى سحب الوفد الأردني ومقاطعة المفاوضات.

أما على الصعيد الفلسطيني فقد عقدت الجبهات الشعبية والديمقراطية (تايف) و«نضال» و«التضامن الشعبي والتحرير» الفلسطينية اجتماعاً قيادياً في دمشق وأصدرت هذه الجبهات بياناً مشتركاً أكدت فيه أن الاتفاق الأردني الإسرائيلي ليس اتفاقاً إجرائياً على جدول الأعمال بل هو اتفاق جوهري يحدد مصير المفاوضات بين الطرفين وقالت أن هذا الاتفاق ينطوي على التوصل من مطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل ويعترف بحقوق الانتداب البريطاني حدوداً دولية بين الأردن وإسرائيل.

ولم تنس تلك الجبهات أن تجاهل ما تسميه فريق مدود الفلسطيني ودعوه إلى الانسحاب فوراً من المفاوضات الجارية، وسحب الخطأ عن الانسحاب الأردني -الإسرائيلي، ودعت إلى إجراء استفتاء شامل للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج حول مسار المفاوضات وما يطرح فيها من مشاريع تمس مصيره ومستقبله الوطني.

وعودة إلى الموقف الأردني الرسمي من مشروع الاتفاق تشير إلى الحديث الذي أدلى به وزير الإعلام إلى الإذاعة الأردنية حيث أكد أن ما تم التوصل إليه بين الوفدين الأردني والإسرائيلي هو مجرد مشروع اتفاق حول جدول الأعمال ولم يصادق عليه بعد. وأعاد التأكيد أن لا تفرط في الشرايط الأردنية حول التنسيق العربي.

تأجيل الانتخابات ومد الفترة الانتقالية يسير الخلافات بين أحزاب اليمن

مغلّك محافظات الجمهورية، ومع القوات المسلحة وإخراجها من العاصمة صنعاء وغير ذلك، ويدون أن يستجيب لهذه المطالب ذهب نائب رئيس مجلس الرئاسة إلى مدينته الحديدة، المظلة على البحر الأحمر ليلتقي مع رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام **الفرع علي عبد الله صالح**، والذي كان يرفض قبل ذلك الذهاب إلى أية محافظة أخرى للاتقاء بنائبه عازماً على البقاء في العاصمة حتى تنتهي الانتخابات كما نقل عنه بعض الذين أقرحوا عليه ذلك اللقاء، ولكنه أخيراً غير موقفه وذهب إلى الحديدة للاتقاء بنائبه.

وخلال «اللقاء» (جلسات تناول القوات اليمنية) الذي جمع ذلك اليوم الرئيس والنائب طلب المرافقين من القسيادات الحكومية والمشايخ تأجيل الحوار بين الرجلين إلى ما بعد تناول القات ومغادرة الحاضرين لفرقة الليل، وعند المساء انفرد الرئيس ونائبه لوحدهما، وفتحوا موضوع الحديث بينهما..

بدأ رئيس مجلس الرئاسة الحديث معاًباً سبب ما ينقل إليه من أخبار عن أن بعض أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني وقادته يتهمون الرئيس بأنه **يغلّك قوقا** خاصة، ولقت وراء حواشٍ **الاعتقالات السياسية التي تعرض لها عدد من قادة الحزب وأعضائه..** ولم يرد النائب على العتاب، ولكنه أشار إلى أن المؤتمر الشعبي الذي يقوده رئيس مجلس الرئاسة لم يعد مستمداً لاستكمال تنفيذ اتفاقيات الوحدة اليمنية التي وقعت

على الصراحي

وساعة صنعاء

وبينما لعب الزمن دوراً حاسماً في تغيير مجرى الخلافات السياسية، كانت القناعة تتحول إلى حالة عامة مؤكدة لدى كل أعضاء اللجنة العليا للانتخابات بأن الزمن المتبقى من الفترة الانتقالية لم يعد كافياً لاستكمال التحضير للانتخابات بتأثير وصادف ذلك تطور آخر هام وبالرغم من أنه لم يكن بين الحديثين ارتباط، ولكنهما التقيا وشكلا مضمون الموقف السياسي الراهن في اليمن.

التطور الأول : تمثّل في إنهاء نائب رئيس مجلس الرئاسة لاعتكافه، والذي طرح أثناء عدد من الشروط للعودة إلى صنعاء من بينها تحديد يوم الانتخابات والسيطرة على الحالة الأمنية في

قبل أن يعلن رسمياً في صنعاء - عن تأجيل الانتخابات وتحديد يوم إجرائها في ٢٧ أبريل القادم، زخرت الحياة السياسية في البلاد بحيرة غائقة، ودارت حوارات واسعة شاركت فيها مختلف القوى السياسية تقريباً. فقد دام الوقت اليمن، وهي تستمد بعد لإجراء الانتخابات النيابية العامة، قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢٢ نوفمبر حسماً نصت على ذلك اتفاقية إعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

ومع بداية الشهر الأخير (نوفمبر) للفترة الانتقالية كانت أوضاع اليمن محلقة بين مشكلتين تزوران فساها السياسية والاجتماعية.. الأولى : حالة الخلاف السياسي المتأزم الذي صاحب استمرار اعتكاف نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني على سالم البهني منذ مطلع شهر أغسطس الماضي وحتى عودته إلى صنعاء في مطلع شهر نوفمبر.. والثانية : البطء الشديد الذي اتسمت به عملية التحضيرات للانتخابات ليستعد به عملانية التي برزت أمام اللجنة العليا للانتخابات التي يرأسها القاضي **عبد الكريم العروسي** عضو مجلس الرئاسة وعضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، ونبيه فيها **محمد سعيد عبد الله ومحسن** وزير الإدارة المحلية عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.

ومع اقتراب ساعة الصفر (٢٢ نوفمبر) بدأت الحياة السياسية تتحرك بقوة، نافضة عن نفسها الركود والرتابة ومشاعر التكاثر والتردد.



على عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية

بیه و بین الحزب الاشتراکی الیمنی، وأنه من جانبیه لا یرى أن الوقت کافیاً لیبحث کل القضايا المطروحة، ولذلك اختصر مطالبه إلى نقطتين فقط، الأولى قسادة البسلاد إلى الانتخابات وضمان إجرائها بسلام والثانية ضبط حالة الأمن فی الجمهوریه..

ودون أن يطول الحوار بین القائدين، اتفقا علی أن تكون النقطة الأولى موضع بحث بین الهيئات الدستورية وكافة القوى السیاسیه فی البلاد، أما النقطة الثانية، فإنه ينبغي معالجتها بعد ذلك باشتراك الأطراف المعنية بصيانة الأمن والاستقرار.. وفي اليوم التالي توجه الرجلان إلى صنعاء عبر طریق البر..

التطور الثاني : فی غضون ذلك كانت اللجنة العليا للانتخابات تتداول فی كيفية انجاز مهمتها، ولاحظت أن الزمن المتاح حتى نهاية الفترة الانتقالية صار ضئيلاً، وأن الالتزام بالوقت المحدد سيقضي اختصار المدد المقترحة لمراحل الانتخابات من تقسيم الدوائر، إلى تشكيل لجان الإشراف، إلى بدء تسجيل الناخبين، ومن ثم نشر قوائم الناخبين وفترة الطعون، إلى ذلك تسجيل المرشحين وفترة الطعون الثانية، وبعدها بدء الحملة الدعائية للمرشحين، وفي الختام إجراء الانتخابات..

وسينجم عن تقليص هذه الفترات الانتقاص من حقوق الناخبين ومن حقوق المرشحين فی آن واحد.. ولأن بعض الأصوات بدأت تحذر من مغیبة اختزال التحضيرات بما یؤدی إلى إجراء انتخابات مسلوقة، قامت اللجنة العليا بتشكيل فريق من أعضائها اختارهم من القانونیین، والسیاسیین وكلف بدراسة الوضع وتقديم مقترح محدد للجنة بشكل موقفها أمام الشعب وأمام هيئات الدولة والأحزاب.

انتهاء الفترة الانتقالية بشهرين تقريباً.. وذكر التقرير أن هذا التحديد لاعتبارات فنية فقط، وليس لاتفاق سیاسي. وأنه من أجل استكمال التحضيرات فإن اللجنة تحتاج المزيد من الوقت، وأن هذا التأجيل لا یمنى تحديد الفترة الانتقالية لأن هذا لا یمنى اللجنة العليا للانتخابات ولا يدخل ضمن صلاحياتها.

وقدور إعلان هذا التقرير بدأ انعقاد الاجتماعات التشاورية الموسعة التي شارك فیها مجلس الرئاسة والمجلس الاستشاري ورئيس مجلس النواب والوزراء، وقادة الأحزاب التي لها تمثيل فی اللجنة العليا للانتخابات وكل أعضاء اللجنة الذين يمثلون أحد عشر حزباً واثنين من المستقلين بينهما امرأة هي العامية الیمنیه الشهيرة واقية حميدان التي نالت عضوية اللجنة بترشيح من الحزب الاشتراکی الیمنی..

وتضم اللجنة العليا للانتخابات تسعة عشر عضواً حصل فیها كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراکی الیمنی علی ستة أعضاء، مناصفة ثلاثة بثلاثة بينهم رئيس اللجنة من المؤتمر ونائبه من الحزب، بينما حصلت التنظيمات التسعة الأخرى علی عضو واحد لكل تنظيم منها، وهي : حزب البعث العربی الاشتراکی، التجمع الیمنی للإصلاح، التنظيم الوحیدی الشعبي

ویؤكد بعض المشاركين فی الفريق أنه تم الاتفاق بین أعضائه علی التفكير بصورة مصبرة عن أهوائهم وتواضعهم السیاسیه، واستبعاد اعتبارات الكسب والحسارة للأحزاب التي یتضمن إليها.. وأن يعملوا بروح الحرص علی الرفاء بشرف المسئولية التي یتحملونها، ولذلك لم یعودوا إلى أحزابهم للتشاور معها، وامتنعوا عن إبلاغ هيئات السلطة بما عزموا علیه.. وخلص عمل الفريق إلى اقتراح مدد زمنية جديدة تتجاوز ما تبقى من مدة الفترة الانتقالية، وبعد أن ولقت اللجنة العليا للانتخابات أمام مقترحات الفريق أعلنت تقريرها محددة فی يوم الانتخابات فی ١٨ فبراير عام ١٩٩٣، أي بعد

العلاقة بین تدهور الأمن وتأخیر الانتخابات

التأصري، تنظيم التصحيح الشعبي
التأصري، حزب الحق، حزب واطبة
أبناء اليمن، اتحاد القوى الشعبية،
الحزب الديمقراطي التأصري، التنظيم
الشعبى.

وانشغلت الاجتماعات الاستشارية
الموسعة بمسألتين اثنتين هما : الاتفاق على
توحيد يوم الانتخابات العامة، والاتفاق على
ترتيبات إنهاء الفترة الانتقالية والكيفية التى
ستسير عليها البلاد فى المدة بين انتهاء الفترة
الانتقالية وبين يوم إجراء الانتخابات وقيام
سلطات الشرعية الدستورية. . وتجميع المسألتان
إشكاليات سياسية ودستورية ينبغى حلها..

من المسئول عن تأخير الانتخابات

يبدو أن مقترح لجنة الانتخابات بتحديد
يوم ١٨ فبراير كأخير موعد لإجرائها لم يكن
ملائماً فى نظر المشاركين فى اجتماعات
اللقاءات التشاورية الموسعة، وبدأ المناقشون
يظهرون عيوب هذا الموعد، فهو فى نظرم
ليس مناسباً بالنظر إلى الزمن اللازم لاستكمال
التحضيرات لأنه أقصر من الحاجة، كما أنه
يأتى قبل حلول شهر رمضان بأيام قليلة لا
تكفى لقيام السلطات الدستورية المختلفة،
خاصة أن اليمنيين يملكون لمرأة والسكون فى
شهر الصيام، وبعض الهيئات تتخذ فيه مناسبة
للإجازة لمجلس النواب وجهاز القضاء، وهذا
معناه أن البلاد ستدخل فى مرحلة فراغ إذا لم
تستكمل كل الإجراءات قبل رمضان وإجازة
العيد، والأهم من ذلك إحساس كل الأحزاب
أنها غير جاهزة للانتخابات، وأنها تحتاج إلى
المزيد من الوقت، ولذلك وفق المشاركون
فى الاجتماعات دون عناء أو تطويل
على موعد آخر هو ٢٧ أبريل
١٩٩٢م.. أى بعد انتهاء الفترة
الانتقالية بأكثر من خمسة أشهر..

غير أن ترتيبات ما بعد الانتقالية كانت
هى القضية الشائكة ولذلك جنت بعض الآراء
إلى تحميل المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى
مسئولية التأخير كشرىكين فى اتفاقية



على سالم اليمنى

الوحدة وكمستولين رئيسيين عن قيادة
دولتها..

وفى الحقيقة فإن رعى المسئولية على
الحزب والمؤتمر فيه . من وجهة نظرها .
اعتصاف للحقيقة لا يمكن تفسيره إلا برغبة
التشهير وممارسة الدعاية الانتخابية، وبعد ذلك
يسرى الحزب الاشتراكى نفسه من تهمة
السعي لتأجيل الانتخابات لعدة اعتبارات،
منها أن التأجيل جاء بفعل التباطؤ مع تنفيذ
اتفاقية الوحدة، وتأخر إجراءات الاستفتاء
على الدستور وهو غير معنى بهما.. ثم عدم

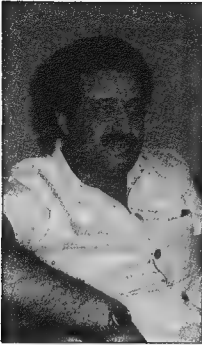
الانتقال إلى بدء إجراءات التحضير
لانتخابات بعد الاستفتاء على الدستور،
وعدم إيجاز لجنة التقسيم الإدارى لمهمتها وهى
لجنة يرأسها الشيخ عبد الله بن حسين
الأحمر، زعيم التجمع اليمنى للإصلاح، وكذا
التطوير فى مناقشة قانون الأحزاب وتأخر
تشكيل لجنة الأحزاب، وتأخر وضع قانون
الانتخابات والتطوير فى مناقشته سوء فى
إطار الأحزاب والتنظيمات السياسية أو فى
مجلس النواب، وكذا التطويل فى الحوارات
حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات التى لم
تخف الأحزاب ورغبتها فى أن تكون مشاركة
فيها وعققت هذه الرغبة بما يقدم تحقيق الرقابة
المباشرة لمحاصرة أية محاولات لتزوير
الانتخابات أو سلفها.. وعلى نحو بارز
لمحت حالة الأمن المشدودة دوراً
كبيراً فى التأخير..

وما إن بدأت اللجنة العليا عملها حتى
وجدت نفسها، تعمل بعسر شديد من جراء
التصورات التى جاء بعملها معه رئيس اللجنة
القاضى عبد الكريم العرشى، والتى أقيم
الدليل على أنها تصورات وضعت قبل
اختياره رئيساً للجنة، وتجهه التقييمات لتلك
التصورات إلى تصنيفها فى إطار المحاولة
لسلق الانتخابات وتركيز الصلاحيات فى يد
رئيس اللجنة.. وقد تخللت مناقشة التصورات
المقدمة حول الإحصاء السكاني واللائحة
الداخلية... ومن ثم تحديد الدوائر
الانتخابية خلافات حادة، واتفقت خلالها
اللجنة أكثر من مرة بين مجموعتين، مجموعة
من اثنين هما القاضى العرشى ورئيس
اللجنة (المؤتمر الشعبى) وحمود الذارعى
(التجمع اليمنى للإصلاح) عضو اللجنة..
وكانت المجموعة الثانية تتكون من بقية
الأعضاء الخمسة عشر يختلف انتماءاتهم
الحزبية وأهوائهم السياسية..

**إنهاء الانتقالية واستمرار
الهيئات**

لم تعترض القوى السياسية المشاركة فى
اللقاءات التشاورية على تأجيل موعد
الانتخابات، لكنها تابنت بهذا القدر أو ذاك
فى تقديم معالجات للإشكاليات السياسية
والدستورية الناجمة عن ذلك التأجيل..
لقد توزعت المواقف على نحو عشرينى..
فالحزب الاشتراكى الذى كان يدعو
لإجراء الانتخابات فى موعداها، وظل
صوقله كذلك حتى آخر اجتماع

**التجمع اليمنى للإصلاح ورابطة أبناء اليمن.. .
يقودان المعارضة**



حسن (محمد سعيد عبد الله)

نظر لتجميع الإصلاح حزب رابطة أمثاته اليمن، الذي يقوده عبد الرحمن الجفري، والتجمع الوحيد اليمني الذي يقوده عمر الجاوي أما التجمع الوحيد الناصري فقد وقف مع مقترحات الشامي. ولكن مع تشكيل حكومة جديدة يشارك فيها المبعوثون عن السلطة، الذين يمارس ضدهم الإبعاد السياسي المتعمد بتأثير الصراعات السياسية السابقة..

وأصدر مجلس الرئاسة بياناً سياسياً وإعلامياً دستورياً حاول فيه استخلاص ما توصلت إليه اللقاءات التشاورية الموسعة.. وفي مضمونها، جاء النص على استمرار الهيئات القائمة إلى حين الانتخابات، على أن يسرى على عملها الدستور، وكذا النص على الضوابط التي أقترحها القاضي أحمد الشامي وأضاف عليها الآخرون بعض المقترحات.

العلاقة بين الحزب والمؤتمر

إن ما يجري الآن في اليمن يدل على أن الجميع يتجهياً للانتخابات ويستعد لخوضها.. ويتجه الإهتمام إلى ما سيفضي إليه الأمر في العلاقة بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، لأن على ذلك ستعتمد أشياء كثيرة وبالدرجة الأولى اتجاهات التحالفات التي ستتشكل أثناء الانتخابات..

ومنذ بعض الوقت تدور حوارات هامة بين الحزب والمؤتمر تجرىها لجنة مكونة من أربعة قياديين.. الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب وجهود أبو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء.. وهما عضوان

لمكتبه السياسي قبل بدء اللقاءات الموسعة وتصريحات أمينه العام، لم يعترض على التأجيل لأنه لم يرغب في الزيادة على حاجة الآخرين للتأجيل، مثله كان موقف المؤتمر الشعبي..

وبرزت وجهتا نظري.. واحدة تقدم بها حزب الحق على لسان أمينه العام القاضي أحمد الشامي، والثانية قدمها عبد الوهاب الأنسي الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح، وهو من قيادات الإخوان المسلمين في اليمن من ذرى المقدرية السياسية والتجربة الطويلة.. وحول وجهتي نظر الشامي والأنسي تحللت المواقف والآراء..

وتذهب وجهته نظر القاضي أحمد الشامي إلى أن الضرورة أقضت إلى جعل الجميع يتقبل استمرار الهيئات الدستورية كما هي، لكي لا تدخل البلاد في فراغ دستوري، وغياب المسئوليات أو إشكاليات سياسية تحول دون قيام هيئات متفق عليها، مما سيؤدي إلى تأخير أطول لفرد الانتخابات، ولكن مع قبول استمرار الهيئات القائمة، ينبغي الاتفاق على مجموعة من الضوابط التي من شأنها توفير فرص التكافؤ بين مختلف الاتجاهات أثناء الانتخابات العامة، ولذا اقترح العديد من الضوابط من بينها منع السلطة التنفيذية من التصرف بالمال العام وتوزيع الأراضي، وكذا نقل المواطنين والقرى، وتوجيه الإعلام.

وحظيت وجهته نظر الشامي بموافقة صريحة من حزب البحث والحزب الاشتراكي واتحاد القوى الشعبية وأحزاب أخرى، كما استحسنها المؤتمر وإن لم يصدر بقرارات الضوابط المقترحة.

كما تذهب وجهة النظر الثانية التي قدمها عبد الوهاب الأنسي إلى إعلان أن الفترة الانتقالية انتهت في ٢٢ نوفمبر، وأن الوضع الجديد يقوم على اتفاق جديد، وأن يستمر عمل مجلس الرئاسة وفق هذا الاتفاق في تصريف شئون الدولة، وأن تشكل حكومة جديدة من العناصر التي تغطي بقية هيئة الاتفاق الوطني تكون مهمتها تصريف شئون البلاد إلى جانب مجلس الرئاسة دون اتخاذ قرارات كبيرة، وأن تقتصر مهمة مجلس النواب على مراقبة تنفيذ هذا الاتفاق، وإجراء الانتخابات بسلا.

ومع شي من التعديلات وقف مع وجهة

في المكتب السياسي للحزب ويمثله في هذا الحوار.. وعن المؤتمر عبد العزيز عبيد الفتي عضو مجلس الرئاسة، والدكتور عبد الكريم الوريثي وزير الخارجية (الأول أمين عام مساعد للمؤتمر والثاني عضو اللجنة العامة) يمثلان المؤتمر في هذا الحوار.. ويدور البحث بين التنظيميين حول عديد من المسائل بينها كيف سيحدد الانتخابات؟ هل على أساس التفاف أم التنسيق أم التحالف، بعد أن ألغيت فكرة الاندماج بينهما التي رفضها الحزب الاشتراكي اليمني على نحو قاطع ونهائي..

لا يمكن التنسيق الآن بما سيؤدي إليه هذا الحوار ولكن يهتم الجميع بالنتائج التي سيصل إليها، فعلى مضمونها تتوقف أشياء كثيرة تتمثل بالتحالفات واستغفال الديمقراطية ومصير الوحدة اليمنية.

يتربص الجميع نتائج هذا الحوار، ويعلم الجميع أنه حساس وأن حساسيته فائقة، لأنه حوار بين من يملكون القوة والثروة، وموضوع حوارهم يدور حول الطرق التي ينبغي على أساسها تصريف القوة والثروة.

الحزب الاشتراكي يرفض الاندماج مع المؤتمر الشعبي العام.. ويطرح التنسيق أو التحالف.

يريدون من مصر أن تكون سوطاً لجلاد الفلسطينيين

نظير مجلى

رسالة حيضا

الجانب الإسرائيلي يحاول أن يعزو الجمود في المفاوضات مع سوريا، إلى الرفض السوري عقد لقاء قمة بين الرئيس حافظ الأسد ورئيس الحكومة يتصالحق واهين، على نسق لقاء القمة الذي عقد في القدس قبل ١٥ سنة بين الرئيس أنور السادات وزميله مناحم بيجين، وفي الوقت نفسه يرفض الجانب الإسرائيلي التفاوض مع قيادة الشعب الفلسطيني. وليس هذا فحسب، بل إنه يتهم الوفد الفلسطيني أنه لا يملك الصلاحية. ويطلب من مصر أن تسد هذا «الفراغ» لكي تتقدم المفاوضات مع الفلسطينيين. فما هو الرد المصري؟!

يتمتع بصلاحيات ليتخذ قرارات نهائية. ويطلب بمسافر إلى تونس للتشاور. ولا يكثرون هنا إلى التناقض الراضع في موقفهم. فمن جهة يطالبون سوريا بلقاء قمة على أعلى المستويات لدفع المفاوضات. ومن جهة ثانية يصرون على عدم التفاوض مع أعلى مستويات قيادة الشعب الفلسطيني، بأسر عرفات وقيادة منظمة التحرير. ويصرّون على أن يكون الوفد الفلسطيني من سكان المناطق المحتلة. ثم يعاتبونه لأنه بدون صلاحيات.

والجسد في الأمر، أن القيادة الإسرائيلية.. التي تعرف مكانة مصر المرموقة في العالم العربي وبالدات بين المفاوضين العرب، توجهت إلى مصر تطلب مساعدتها. علماً بأن سوريا باستعادة أرضها المحتلة كاملة مع مصر، منذ بدء المفاوضات.

وما لاشك فيه أن مصر قادرة على تأدية دور جدي لدفع المفاوضات إلى الأمام. ولكن، ليس هذا هو ما

قإنه ليس غريباً بالنسبة للجانب الإسرائيلي. بل إنه أحب سيناريو إليه. لأنه يوفر له عامل الوقت، الذي يستفيد منه.. بفضل «الفرج العربي».. الذي سنأني على ذكره لاحقاً.

ولكن.. الادعاء الإسرائيلي الرسمي حول الجمود في المفاوضات، يتحدث عن حجج أخرى تماماً لا علاقة لها بالمرحلة الانتقالية في البيت الأبيض. فعلى الجبهة السورية يدعون أن تقدم المفاوضات يحتاج إلى لقاء قمة ما بين الرئيس حافظ الأسد ورئيس الحكومة يتصالحق واهين. وهو ادعاء يلقى رواجاً جديداً في الغرب. فاللقاء الإنساني يخلف أجواء أخرى. والدليل: لقاء السادات - بيجين قبل ١٥ عاماً بالتصام وبالكمال. وبهذا يقترن المسألة المبدئية الأساسية وهي أن سوريا تطلب باستعادة أرضها المحتلة كاملة وأن إسرائيل ترفض هذا وتخلق مختلف الدرائع لتبرير رفضها.

وأما على الجبهة الفلسطينية فالادعاء الإسرائيلي الأساسي هو أن الوفد المفاوض لا

البيط الذي يميز مسفاوضات السلام الإسرائيلية - العربية في الجولات الأخيرة، دخل في الجولة السابعة التي انتهت في شهر نوفمبر الماضي. إلى حالة من الجمود. المملتون يعزّون هذا الجمود إلى عملية نقل الحكم في البيت الأبيض من إدارة بوش إلى إدارة كلينتون. وفي هذا شيء من الصحة. وإذا افترضنا أن هذا هو السبب الوحيد، فعلينا أن نتظر سنة أخرى على الأقل. لأن كلينتون سيدخل البيت الأبيض فقط في العشرين من يناير القادم. وسيحتاج إلى وقت حتى يدرس الموضوع ويقرأ الملفات.. ثم يلتقي الأطراف ويطلع بنفسه على مرافقتهم.. ثم يعود إلى تصريحاته الانتقائية ليلاصها مع الوقائع الجديد. وعلى الغالب، سيصبح كلينتون نفس طريقة بوش، بحيث لا يتدخل مباشرة. وإذا كانت هناك حاجة به ليعضط على طرف ما، فعلى الغالب لن يكون ذلك الطرف الإسرائيلي.

وإذا كان هذا السيناريو غريباً على أحد،



اختارته قيادة شعبية، تعيش خارج الوطن ولا تلك القدرة للميش فيه، قيادة اكتسبت شعبيتها من ممارساتها الوطنية والقتالية. ورغم ما شاب هذه الممارسات من إخفاقات - إرادية أو لا إرادية - وإخلاصها لهذه القضية، فوجود (م. ت. ف)، عبر كل هذا التاريخ، كان أحد المقومات الأساسية لبقاء القضية الفلسطينية مطروحة على الساحة الدولية. والشعب الفلسطيني يعرف بكل يقين أنه لو لم تكن م. ت. ف، وبقيّة القضية الفلسطينية بأيدي الحكومات العربية لكانت اليوم منسية مثل العديد من القضايا الوطنية.

ومنظمة التحرير تتمرض اليوم للضغوطات والمؤامرات من مختلف الاتجاهات :

« داخليا من قوى معارضة. بعضها على أساس خلافات قديمة مثل المنشقين في سوريا وخارجها. وبعضها - وهي الأكبر والأقوى - من الحركات الأضرورية مثل حماس والجهاد وغيرها من أحزاب الإسلام السياسي. وهي أحزاب غنية جداً. تصلها ملايين الدولارات من إيران ومن ألمانيا الغربية وغيرها من مبررات ورضا (علامه السكوت) إسرائيل.

« عربيا من مختلف الحكومات العربية، التي تتعامل معها من منطلق المصلحة الذاتية الضيقة. الكل يتشاطر على م. ت. ف، ولا أحد يريد لها ذات إرادة مستقلة. إذا غضب ملك السعودية من شيخ قطر، كل منهما يريد

شخصيات من منظمة التحرير، بل إن المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية أمر، في نفس يوم زيارة بيرس إلى القاهرة، بمحاكمة عضو الكنيست هائم عاميد بسبب لقائه مع ياسر عرفات. وإما أن إسرائيل تريد أن تجند مصر للضغط على الفلسطينيين حتى يقبلوا بعمل وفقاً لاتفاقيات «كامب ديفيد»، أي حتى بدون قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. ومثل هذا الطلب يعني تحميل مصر إلى سوط يجلد به الفلسطينيون.

خاصية الوفد الفلسطيني

إن الوفد الفلسطيني يختلف عن جميع الوفود المشاركة في مفاوضات السلام، من حيث تركيبته وصلاحياته والشعب الذي يمثله والمصاعب التي تواجه هذا الشعب. وهذا كله تعرفه الحكومة الإسرائيلية وكذلك المصرية. أولاً : إنه ليس وقدأ لحكومة ثابتة ذات سلطة على أرضها وجيش يحميها وقرارات أمن تحافظ على نظامها وقوانينها. إنه وفد

تطلبه إسرائيل بالضبط.

في أواسط شهر نوفمبر الماضي قام وزير الخارجية الإسرائيلي، شمعون بيرس، بزيارة لمصر استغرقت يوماً واحداً اجتمع خلالها مع الرئيس حسني مبارك ومع وزير الخارجية، عمرو موسى، الانطباع الذي خرج به بيرس، وهذا ما أعلنه في القاهرة ثم في تل أبيب، هو أن هناك توافقاً تاماً في الآراء حول السبل لدفع مفاوضات السلام، وسائل الإعلام ركزت على أن هدف الزيارة هو إجراء مفاوضات غير مباشرة ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير خصوصاً وأن ياسر عرفات كان قد زار القاهرة قبل بيرس بيومين. ولكن هذا الإعلام تجاهل تصريحات بيرس حول «العراق في الآراء» خصوصاً بالارتباط مع التصريحات التي سبقت ضد الوفد الفلسطيني : «بدون صلاحيات»، «يريد أن نتفاوض من الآن حول الحل الدائم»، «يريد ضمان سيادة على القدس وعلى المستوطنات اليهودية... وإلى غير ذلك..

إن ربط التصريحات كلها مع بعضها البعض، يوحى بأحد أمرين اثنين، هما : إما أن إسرائيل بدأت تمهد الأرض للتفاوض المباشر مع منظمة التحرير، وهذا احتمال يبدو متفائلاً فوق الحد المعقول. خصوصاً وأن الحكومة الإسرائيلية سالت قاطل في تعديل القانون الإسرائيلي الذي يمنح اللقاعات بين مواطنين إسرائيليين وبين

منها موقفاً مؤيداً، وإذا شتم هذا السلطان ذاك الرئيس، يريد من ت. ف. م. موقفاً محدداً..
والأول: فالبريل لها، وبالطبع، عندما تعلن موقفها الحر من حرب الخليج فتعضب عليها كل الدول العربية ذات العلاقة ويدوم الغضب شهوراً وسنين، هناك خطوط مائية، وهناك مضائق للجنين الفلسطينيين وقبوره.

* عالمياً موقف الغرب واضح، الولايات المتحدة قطعت حصارها مع ت. ف. م. ولم تجده، والموضوع لا يضايق العالم العربي. وفي ظل النظام العالمي الجديد هناك تراجع في تأييدهم ت. ف. م. في المصدين من الدول، خصوصاً في دول المعسكر الاشتراكي سابقاً.
* والمشكلة الأكبر أوضاع الشعب الفلسطيني نفسه.

فالتقسيم الموجود في الحجاز، مشرداً مطارد، يعاني بغاليته من الفقر والمضايقة السياسية والضغط الأمني وظروف الحياة البائسة.

والقسم الموجود داخل الوطن يعاني فضلاً عما ذكر آنفاً، من قمع يومي من سلطات الاحتلال بدءاً بممارسات التبرع وحتى القتل: حصار، منع تحوّل، اقتحام بيوت ومحيطها، إغلاقاً أو هدم بيوت وتشريد أهلها، اعتقال عشرات الآلاف، قمع جماعي وإسقاط القتلى والجرحى.. وإذا كان هذا يمسير في الماضي الرأي العام العالمي فإنه يجري اليوم كأمس عادى، فالغرب يهتف عن المجيد. Action لا يحبون التكلم.

خلال جلسات المفاوضات الأخيرة في واشنطن، وتحميداً في يوم السبت ١٩٩٢/١١/١٤، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي صواريخ المدفعية على البيوت في قطاع غزة. وقد نشر الأمر في إسرائيل، في صحيفة واحدة «الاتحاد» العربية الصادرة في حيفا، ولم ينشر أحد غيرها.

وفي ظل هذه الأوضاع، يجدد الوجد الفلسطيني نفسه في وضع صعب وقاس. قد يكون الضغط الإسرائيلي استهدافاً لابتزاز تنازلات فلسطينية، كما كان يفعل الأمريكيون خلال مفاوضاتهم مع الفيتناميين. ولكن النتيجة تأتي عكسية، فالممارسات الاحتلالية القمعية تجعل السكان يفقدون الثقة والأمل بحسن نوايا إسرائيل وجديتها. فينفخ تأييد مفاوضات السلام، وهذا بدوره يفيد الولد أكثر فلا يتنازل حتى في أمور شكلية.

لقد نشرت في ١٩٩٢/١١/١٣ نتائج استطلاع رأى أجرى في قطاع غزة، أجراه

مركز الوطن للأبحاث في غزة مجردة والاتحاد» في حيفا، فتبين منه أن نسبة مؤيدي مفاوضات السلام في القطاع انخفضت من ٦٣٪ عشية مؤتمر مدريد إلى ٥١٪ في شهر أكتوبر الماضي. ونسبة الذين يرون أن إسرائيل جديّة في مفاوضات السلام لم تزد على ٢٥٪. وهذا اثبات واحد فقط على مدى خطورة ممارسات القمع، وهناك إثباتات عديدة أخرى.

يكفي أن نشير إلى كيفية استغلال هذه الممارسات من المعارضة الفلسطينية الأصولية، إنها تستثمر المفاوضات بمثابة خيانة لأن «المفاوضين» يجلسون على مائدة واحدة مع «القتلة»، ومثل هذه القوى تلك حلولة سريعة للخيانة.. لا.. ليس يروح الشعار: «الإسلام هو الحل»، فاخلع عندهم بالقتل الأعمى.. وقد نفذوا عدة جرائم قتل بحجة الخيانة والعمالة للاحتلال وتبين فيما بعد أن القتل متاصل في إحدى الفئات الفلسطينية وتاريخه تاصع ومشرق.

يحل هذه الظروف مجتمعة بعمل الوفد الفلسطيني المفاوض. وهي ظروف لا يعانيتها أي وفد مفاوض آخر. ولذا فإنه يحتاج إلى الدعم والمساندة.. لا يزيد من الضغوط.

ولو كنت مكان الأخيرة المصريين الذين التقوا السيد سمعون بيرس لما كنت أنتظر حتى يأتي إلى القاهرة وطلب الضغط على الفلسطينيين، بل لكنت سافرت إليه وإلى رابين في القدس، طالبا أن تضع إسرائيل حداً لممارساتها القمعية الجنونية في المناطق المحتلة والتي ليس فقط لا تختلف عنها في زمن حكومة الليكود بل إنها اليوم أشد وحشية وقسوة مما سبق. فإن كان من تأثرهم لمصر على إسرائيل يجب أن يظهر في هذا الباب على الأمل. وإن كان هناك لقاء مصري - إسرائيلي بأي مستوى كان، من المفروض ألا يتجاهل هذا الموضوع على الأمل.

وماذا نفرض أن هذا الموضوع تم تجاهله؟ لأن السيد بيرس كان إن هناك توافقاً تاماً.. ولا نعتقد أن الإخوة المصريين يوافقون على هذه الممارسات.

مضمون الخلاف

ثم يسأل السؤال هنا: على ماذا يدور الخلاف بين إسرائيل والفلسطينيين؟ إسرائيل ستقول إن الفلسطينيين يشرون

قضايا ذات طابع يهدد الحل النهائي، مثل القدس، المستوطنين اليهود، صلاحيات مجلس الحكم الذاتي وغير ذلك.

والفلسطينيون يقولون إن إسرائيل تريد أن تقصر المفاوضات على الإدارة بهدف جعلها مقزمة ومقلصة بحيث لا يكون واضحاً للمستقبل ما هي أفاق الحل.

الإسرائيليون يقولون أن دخولهم في التفاوض حول الحل النهائي سيخلق لهم متاعب داخلية في إسرائيل. إذ أن اليمين قسوى والمعارضة الشعبية جارفة ضد التنازل في الضفة والقطاع.

وماذا عن المتاعب الداخلية للفلسطينيين والمعارضة اليمينية الفلسطينية الشديدة؟ كان هذا لا يهم.

ولكن هناك حلاً وسطاً اقترحه الفلسطينيون، يستند إلى المنطق ويتوافق مع رسالة الضمانات الأمريكية للفلسطينيين والتي سلمها بيكر لهم عشية مؤتمر مدريد. واخل المقتصر هو الاعتراف الإسرائيلي بأن القرار ٢٤٢ ينطبق أيضاً على المفاوضات مع الفلسطينيين فإذا كان هذا أساساً يمكن الحديث في هذه المرحلة عن الحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية، على أن تؤول أمور أخرى جهرية إلى مفاوضات مرحلة الحل الثابت أي بعد ٣ سنوات.

غير أن إسرائيل ترفض اعتبار ٢٤٢ ينسحب على الجبهة الفلسطينية، لأنها تخشى أن يفسر هذا تعهداً بالانسحاب من المناطق الفلسطينية المحتلة، فهل تريد سلاماً مع بقا الاحتلال؟ وإن لم تكن تريد هذا، فهل يمكن لأحد أن يفتح الشعب الفلسطيني بئس؟ غير هذا؟

إذن، من الذي يعرقل السلام؟ .. وهكذا، فبين الدور المصري يمكن أن تكون أهمية حاسمة، ولا بأس، حتى، في أن يكون هذا دوراً علنياً. وبعد الدراسة والرؤية الشاملة للموضوع، فلتعلن مصر موقفها. وعدنا لنرى إن كان بيرس سيحدث عن «توافق تام».

والضفة تحتاج اليوم إلى العناية لأن الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني، معنية بالسلام، ولكنها تريد أن تقتنع بأن هناك نوايا جديّة لدى الطرف الآخر. تريد أن ترى شيئاً ملموساً. جهداً حقيقياً خطرة جديّة. وهذا ليس متوافراً. فإذا كان شيء كهذا موجوداً في الخفاء، هناك مصلحة في كشفه.

الفلسطينيون يطالبون بالعودة لصيغة مدريد

حث مرجعيتها أرو من حيث الدور الذي تلوم به الولايات المتحدة باعتارها الراعي الوحيد لهذه العملية.

لقد ناقش اجتماع القيادة الفلسطينية الأخير في تونس هذه التناقض، أي عدم وضوح المرجعية وغياب آلية التحريك. وقد برز اقتراح خلال هذا الاجتماع يدعو إلى عقد مؤقـل مـرديـم مجددا بهدف إدخال تعديلات تأخذ بعين الاعتبار البعد المتعلق بالشرعية الدولية في عملية المفاوضات على ضوء قـلل إسرائيل المتصر من الالتزام بقرار مجلس الأمن ٢٤٢. كما برزت آراء أخرى تدعو إلى إعطاء دول أوروبا الغربية واليابان دورا في مرجعية المؤقر بعد أن فقد الراعي الروسي أي دور له وأصبحت العملية بمرتبها وهنا للراعي الأمريكي. وباختصار فقد تركزت جميع المناقشات والاقتراحات في نقطة واحدة تركز على ضرورة تحسين شروط المشاركة الفلسطينية في المعاداة.

إن وصول القيادة الفلسطينية لهذا الاستنتاج الهام. يعتبر تلخيصا وتكثيفا لتجربة العام الماضي ومؤشرا على الضرورة. على خطة وتكتيك وفندا المفاوض خلال العام المقبل. ومن أجل فهم أفضل لوقائع العملية التفاوضية ولعملية الصراع الجارية والتي أدت للاستنتاجات السابقة نشير بشكل سريع إلى مفاصلها الرئيسية، من خلال طروحات وفندا المفاوض. في البداية جرى التأكيد على ضرورة وقف جميع النشاطات الاستيطانية وتطبيق اتفاقيات جنيف وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وذلك قبل الدخول في تفاصيل المرحلة الانتقالية. وقد رفض الجانب الإسرائيلي ذلك وتدخل الراعي الأمريكي بالضغط على الجانب الفلسطيني للتخلي عما وصفه بالشعارات الطوباوية وغير القابلة للتحقيق!

خاتمة

رسالة القدس

الأجراء جدد شعبنا الفلسطيني إعلان الاستقلال وأكد تمسكه بحقه في تقرير مصيره، وطموحه الشجاع والمثابر في نيل الاستقلال الكامل على ما تبين من الأرض الفلسطينية. أي الضفة والقطاع. وعلى أن يشمل هذا الحق ليس فقط أبناء هذا الشعب الصامدين والمكافحين في المناطق المحتلة. وإنما كل الشعب الفلسطيني وعلى أساس التمسك بقرارات الشرعية الدولية. وبهذه المعاني والمضامين أكد أيضا رفضه لصيغة التمثيل المجتزأة التي فرضت عليه وفق صيغة مفردة. كما جسد علاقته العميقة بأهداف وبرنامج قيادته الشرعية ودفاعه عن تلك الأهداف كما يفعل وفده المفاوض منذ مدريد.

والآن، وبعد عام من المفاوضات، فإننا نرى أن جولاتها السابقة قد ترققت عند نفس النقاط التي ترققت عندها بعد انتهاء كل جولة. ألا وهي إصرار وفندا المفاوض وقترسه خلف خطته التفاوضية ورفض الجانب الإسرائيلي لهذه الخطة. ولذلك فإن التقييم لمسيرة السنة التفاوضية الأولى قد تناول تلك النواقص البنيوية والثغرات التي أعاققت تقدمها بالإضافة إلى فقدانها لآلية الدفع والسير إلى الأمام.

إن مراوحة المسيرة التفاوضية في نفس المكان، وتعاود حدة التوتر في المنطقة، باتت تطرح تساؤلات هامة حول طبيعة الآلية المعتمدة لدفع هذه المسيرة. إن كان ذلك من

احتفالات الاستقلال الفلسطيني لهذا العام تجزأت بالتأكد على جميع المعاني والمضامين التي تحاول إسرائيل إسقاطها من أية تسوية مقترحة للقضية الفلسطينية. ولذلك يمكن القول أن احتفالات الاستقلال كانت امتدادا عمليا لمفاوضات واشنطن، تجسد تمسك الشعب الفلسطيني بالأرض والسيادة، وهذا ما تحاول عليه حكومة رابين.

وفي أجواء المسيرات والاجتماعات الجماهيرية وحلقات الاحتفال ووقع الأعلام الفلسطينية والكتسابات على الجدران والمراجعات مع جيش الاحتلال، في مثل هذه

ياسر عرفات



بعد ذلك قدم الوفد الفلسطيني مشروعه حول المرحلة الانتقالية وقد رفضه الجانب الاسرائيلي واعتبره نموذجاً لدولة فلسطينية، وقد شارك الراعي الامريكي في وجهة النظر المذكورة. بعد ذلك طرح الوفد الفلسطيني مشروعه للانتخابات التشريعية مقابل الطرح الاسرائيلي بإجراء انتخابات لجلس إداري، وجرى رفض الطرح الفلسطيني باعتباره أن التشريع يعني السلطة والسيادة وتدخل الراعي الأمريكي مطالباً الفلسطينيين بنقاش التفاصيل والدخول فيما وصله باقتراحه تفاوضي مع الاسرائيليين، وخلال ذلك جاء رايي إلى السلطة وأعلن عن تجسيد محدود للنشاطات الاستيطانية وحصل على ضمانات القروض الأمريكية. كما توصل إلى اتفاق لتجديد التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وإزاء هذا التحلل الكبير في حيادية الراعي الأمريكي، طرح الوفد الفلسطيني مجدداً ضرورة الاتفاق على مرجعية قانونية ودولية للمفاوضات تتمثل بالقوانين ٢٤٢ و ٢٢٨، وهنا أيضاً رفضت إسرائيل هذا الطرح بحجة أن القرار المذكور لا ينطبق على المرحلة الانتقالية كما أنه ينطبق فقط على العلاقات بين الدول أي أنه لا يشمل الجانب الفلسطيني. بعدها طرح الوفد الفلسطيني مشروعه لبناء جدول أعمال للمفاوضات مقابل اقتراح جدول الأعمال الذي قدمه الجانب الاسرائيلي والذي يتحدث عن حكم ذاتي محدود لا يشمل الأرض والقدس، ومناطق الاستيطان وغيرها. وهنا طرح الوفد الفلسطيني موضوع الولاية الجغرافية على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى أساس الربط الكامل بين المرحلتين الانتقالية والنهائية وعاد وأكد على موضوع القدس. ورفضت هذه الاقتراحات مجدداً، ولم يحرك الراعي الأمريكي ساكنة سري مطالبة الفلسطينيين بالاشتراك التفاوضي وبحث التفاصيل لأن ذلك سيعطي زخماً للمفاوضات. وحتى عندما جرى تشكيل لجنين غير رسميتين لمناقشة موضوعي مفهوم الفترة الانتقالية والأرض والمياه، فإن ذلك لم يسفر عن أية نتائج عملية وإن كانت بعض المواقف الإسرائيلية من مسائل الأرض والتشريع قد طرأ عليها بعض التعديل.

إن هذا الاستعراض السريع يطرح مجدداً أهمية العودة لصيغة مدريد من أجل

وضع النقاط على الحروف وإزالة أي لبس أو غموض فيما يتعلق بالمرجعية وآلية التصديق وذلك في ظل غياب دور فاعل وضابط لطرف ثالث ملتزم بقرارات الشرعية الدولية.

لقد اقتصر دور الطرف الثالث، أي الراعي الأمريكي، خلال الفترة السابقة على المحافظة على استمرار المفاوضات وتحديد الموعد الجديد للعودة للمقابلة. والسؤال الذي يطرح نفسه هل هذا بالفعل ما يجب أن يكون عليه دور الطرف الثالث؟..

ومن أجل تقديم إيضاح أكبر حول دور الراعي نقتمس تصريحات لرئيس الوفد الفلسطيني د. جيدر عبد الشافي

العودة لفكرة

الحماية الدولية ومراقبين دوليين في المناطق المحتلة



أمريكا تؤكد انحيازها لإسرائيل

جيدر عبد الشافي



وللناطقة باسم الوفد د. حنان عشاروي. فقد أشار عبد الشافي بمناسبة مرور عام من المفاوضات إلى تخييب كامل لدور الراعي الأمريكي خلال المفاوضات، وقال إن حيز التدخل الأمريكي الفعّال يكاد يكون معدوماً. أما د. عشاروي فوصفت الموقف الأمريكي بأنه غير فاعل ولا يتدخل في أسهل الموضوعات مثل حقوق الإنسان. وقالت كلما طلنا منهم التدخل استناداً إلى رسالة الدعوة ورسالة التطمينات فإنهم يطلبون منا التحدث مع الإسرائيليين.

ومن الراسخ هنا، أن قصور الموقف الأمريكي قائم في عدم حيادية الولايات المتحدة تجاه العملية التفاوضية بجمليها وانحيازها لصالح إسرائيل، هذا بالإضافة إلى عدم استعدادها لاتخاذ سياسة مستندة إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٢٢٨ والاكتفاء بالترديد اللفظي لهذه القرارات في الخطابات الرسمية.

ولهذا يحاول المفاوض الفلسطيني حالياً إدخال بعض التفسيرات على قواعد اللعبة ويسعى من أجل تحسين شروطه التفاوضية.

ومع نهاية شهر تشرين ثاني، وبدء الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشتها السنوية للقضية الفلسطينية تفرّفت فرصة جديدة لتعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني وإسناده بتأييد هذه المؤسسة العالمية. ويمكن أن تكون نقطة الانطلاق لإدراج مشاريع قرارات تطالب بإدخال الأمم المتحدة وإعطائها دوراً في العملية التفاوضية وتنسيق المسائل لدور أوروبي أكبر في هذه العملية، وتطالب إسرائيل باحترام قرارات الشرعية الدولية.

وبالإمكان أيضاً العودة بقوة إلى موضوع الحماية الدولية وإرسال مراقبين دوليين إلى المناطق المحتلة وفق قرارات مجلس الأمن الدولي ٦٠٥ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٧٢٦

خاصة وأن هذه القرارات ولاسيما الأخيرة منها، كانت قد دعت مجلس الأمن للاتخاذ مجدداً لمحاكمة تنفيذ قراراته المذكورة واتخاذ عقوبات ضد الطرف الذي يعارض الالتزام بها. إن مناقشة الدورة الحالية للأمم المتحدة للقضية الفلسطينية يوفر فرصاً جديدة، كما أن الدعوة لعودة انعقاد مؤتمر مدريد تفرّفت أيضاً مثل هذه الفرص.. أما الاحتفال بالثمينة بالذكرى الاستقلال على أساس التمسك بالأرض والسيادة فهي التي تجسد الإمكانيات الفعلية لترجمة القرص إلى واقع ملموس.

تخفيف وارداتهم من إسرائيل بشكل مؤسف، بما أن صادراتهم إليها لن تكون منتظمة وسيتمكنهم بيع إنتاجهم بأسعار منخفضة جداً. إن أصحاب الأعمال الفلسطينيين سيكثرون هم المستفيدين الوحيدين.

لقد خضعت حكومة شامير اليمينية قليلاً للضغط الأمريكية وللواقعية الاقتصادية في نهاية حكمها ويؤكد «مهيرز سادان» -اليسيني المتشدد والمدير بمجلس الوزراء- للشئون المالية حتى أغسطس ٩٢- أنه يجب وضع العوامل الاقتصادية في الاعتبار قبل أي اتفاق للسلام، ويقول إن طسائنة الاسرائيليين قرع عبر «الصحة الاقتصادية» للقطاع.

في ١٩٩٠ بحث سادان وقرعته الروابط بين مفاوضات السلام واقتصاد الأراضي المحتلة، وكانت توصياتهم واضحة، يجب على إسرائيل -من أجل مصلحتها- مساعدة الفلسطينيين على تحقيق تقدم صناعاتهم، وأن تسمح لهم بتصدير منتجاتهم إليها.

المشروع الفلسطيني

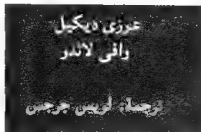
أما بخصوص الفلسطينيين، فإنهم استكملوا أمثلة فريدة لتحقيق استقلالهم الاقتصادي. إن عملتهم -رهي الجنيه- وتبادي ولايرين -سيتم السيطرة عليها بواسطة البنك المركزي الفلسطيني، وفي هذا السياق فإن إسرائيل لا تخشى فقط مواجهة مثل هذه المظاهر من السيادة، ولكن ثمة احتمالات لنجاح الفلسطينيين في الحصول على احتياطات من العملات أو الذهب تكفي لتدعيم مركز عملتهم.

وقد حدد الاقتصادى «نهييل شعت» -مستشار بامر عرقات- الخطوط المعرّضة لتساقط الاقتصاد الفلسطيني، وتؤكد للاقتصادى، الذى فإنه يتطلع إلى إنشاء بؤر تكنولوجية حديثة في الضفة وغزة وذلك بإقامة صناعات تجمع ثأتى مكوثاتها من الشرق الأقصى، وإيجاد خدمات تكنولوجية على مستوى عال مثل الفنادق والمراكز الإعلامية، وثمة تطلع لإقامة مدرسة طب، وتأسيس خطوط وثيقة بين الجامعات والشروعات، وستكون لقطاع السياحة أولوية هامة.

ويفكر أصحاب هذا المشروع في جذب الاستثمارات الأجنبية، كما يخططون لتحويل الأراضي المحتلة لمنطقة مالية تنافس إسرائيل

رؤية إسرائيلية ..

لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني



وتأثيره على السوق الإسرائيلية قدمت الدراسة -التي نشرت نتائجها في يوليو الماضى- رؤية لمجمل السوق الفلسطيني ولتأثيرات الانعكاس، والتوصيات الخاصة بالتنمية وطبيعة المبادرات التجارية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وأخيراً يلاحظ المؤلفون أن إقامة علاقات اقتصادية بين القطرين هي شيء لا غنى عنه وأن «هذا شيء لا يتعلق بالاتفاق المحتمل في نهاية المفاوضات».

ورغم ذلك فليس الآراء في إسرائيل متفصلة، ويعتقد «جول هاليه» -استاذ اقتصاد الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب- أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين ستختلف حسب نوع الاتفاق الذى سيتم التوصل إليه. لقد أدهشت نتائج دراسته مجموعة الصناعيين القريبين من أوساط اليمين، وحسب الوثيقة فإن إنشاء دولة مستقلة سيخدم المصالح الاقتصادية الإسرائيلية أكثر من الحكم الذاتى.

الواقعية الاقتصادية

في مقابلة مع «معاري» أكد فايليه أن الحكم الذاتى سيخلق كياناً اقتصادياً داخل إسرائيل لن يتمكن من ممارسة أي نفوذ عليه، وإذا تحقق خيار الحكم الذاتى فإن أعداء لن يمكن للقول للفلسطينيين في أي بلد يجب عليهم جلب وأردتهم، وهناك احتمال أن

إذا كان إدراك الاسرائيليين للأهمية التى يملها لهم السوق العربى الرابع هو حقيقة واضحة بحد ذاتها، في مسقط السلام بالشرق الأوسط، فإن المستقبل الاقتصادي للضفة الغربية وغزة هو السؤال الأكثر صعوبة، ولهذا تعكف مؤسسات اقتصادية متعددة على دراسة الانعكاسات المترتبة بالنسبة للحكم الذاتى، وأيضاً بالنسبة لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

إن تلك الانعكاسات -وخاصة الاقتصادية- هي موضوع مناقشات مستمرة في إسرائيل. وقد ربط المختصون ربطاً مباشراً بين الاستقرار الاقتصادي والسلام، وفي هذا الصدد تدرس لجنة من البنك المركزى الإسرائيلي منذ وصول حزب العمل إلى السلطة -نتائج اتفاق السلام المتوقع على السوق الإسرائيلية والفلسطينى- إلا أن نتائج البحث تنقصها الدقة المطلوبة لعدة أسباب أولها: أن الحكومة السابقة لم تشغلها تماماً هذه المسألة، وثانيها: أن المباحثات مع الفلسطينيين واليسوريين واليهانيين مازالت في بدايتها، وثالثاً: قلة المعلومات حول الاقتصاد الفلسطينى منذ بداية الانعكاسات.

في سبتمبر الماضى نشر مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب وثيقة ناقشت ست نتائج محتملة للمفاوضات وهي بقاء الوضع الراهن، الحكم الذاتى، والضم الكامل للفلسطين وغزتها، دولة فلسطينية مستقلة، والانسحاب من غزة فقط، وأخيراً كوتيدارالية أردنية فلسطينية. وكل هذه الخيارات رفضها المركز لأنها ضد الأمن الإسرائيلى أو تنقصها الواقعية.

من ناحية أخرى فقد درست مؤسسة كوتيدارالية أردنية فلسطينية. خلال السنوات الثلاث الماضية الاقتصاد الفلسطينى



«النموذج الذي يلج عليهم هو سنغافورة، اقتصاد قوى على مجال جغرافي صغير وتذهب صادراته الي العالم كله . في أول يناير ١٩٩٢ نشرت وجهة نظر مائلة تدعو لإنشاء المشروعات في الأراضي المحتلة، وقد أثارت اهتماما كبيرا لدى الفلسطينيين حتى أن أكثر من مائة طلب قدموا في نفس اليوم. ورغم ذلك فقد منعت الإدارة الاسرائيلية المؤسسات من توظيف الأموال المحلية والصناديق الفلسطينية أو العربية القادمة من الخارج في حين قدر البنك الدولي رؤوس الأموال المكسدة في الأراضي المحتلة «تحت البطالة» بنحو ٧٥٠ مليون دولار.

شروط تعجيزية

وكمثال للمعوقات التي تواجه إمكانية افتتاح بنوك أو شروع لبنوك في الأراضي المحتلة قمت (هاآرتس) «كيف أجهد مشروع افتتاح فروع لبنك الأردن لأسباب سياسية حيث تشترط إسرائيل قبل فتح أية فروع توقيع اتفاق بين البنوك المركزية في البلدين.

وهكذا، فحسب قسابل وتوفيق الفاخوري - من نابلي ولك ٥٠٪ من أسهم بنك الأردن - في زيارته للأراضي المحتلة - يمثلان من الحكومة الاسرائيلية ومن البنك المركزي وهؤلاء لم يعارضوا إعادة افتتاح فروع البنك بالضفة التي أغلقت في ١٩٦٧ بالإضافة الى قرعين جديدين بينما رفضوا افتتاح فروع القدس كما كان متوقعا..

وقد أعلن الجنرال «غادري وأفس» مساعد الحكومة للأراضي المحتلة في حديث «لهاآرتس» أن السياسة الإسرائيلية تسعى الى مساعدة تنمية النشاط الاقتصادي الفلسطيني، واعتبر إنشاء بنك خطرة هامة في هذا الاتجاه، إلا أنه اشترط لذلك عقد لقاء سابق بين ممثلي البنوك المركزية الاسرائيلية والأردنية من أجل وضع شروط للعمل. وفي هذه النقطة فإن موقف محمود ناهلسي محافظ البنك المركزي الأردني في حاسم ونحن لا نعارض افتتاح فروع لبنك الأردن في الضفة ولكنها يجب أن تكون تحت إشراف البنك المركزي الأردني فقط»

وقد حاولت بنوك أخرى الدخول في الأراضي المحتلة فحصد عام طلب بنك العرب افتتاح فروع المملقة منذ ٦٧ وقد رفض الطلب بسبب علاقته الوثيقة بمنظمة التحرير.

وفي بداية ١٩٩٢ قدم البنك العقاري العربي (مصري) طلبا ولكن عدل عنه نتيجة الشروط الإسرائيلية السابقة.

إرتباط يصعب قبوله

يتحتم على الاقتصاد الفلسطيني توفير استثمارات هامة لتغطية احتياجاته في مجال الإسكان والبنية الأساسية. إلخ إجمالاً فإن المطلوب نحو ١٢ مليار دولار على مدى ٨ سنوات وهو ما يعادل ٥٠٪ من الإنتاج الوطني الناتج سنوياً من الضفة وغزة قبل الانتفاضة وما أنه لا يمكن الإضطلاع بمثل تلك التفتحات بمساعدة رؤوس الأموال العربية فإنه لا غنى عن التعاون مع إسرائيل أو الأردن.

وحسب مؤسسة «موديل ايكوتوميك» فإن الاستثمارات المقروضة على الفلسطينيين القسيام بها كل عام تشمل: ٤٢٠ مليون دولار لإسكان اللاجئين ٢٠٠ مليون للصناعة ١٠٠ مليون لشبكات النقل ١٠٠ مليون للشبكات التليفونية ١٢٠ مليون لإنشاء موانئ بحرية ١٢٠ مليون لإنشاء مطارات دولية. إلخ وبذلك

نصل للاستثمارات المطلوبة سنوياً الى ١.٥ مليار دولار وإذا قرر الفلسطينيون استخدام أية أجزاء من «البنية الأساسية» من اسرائيل أو الأردن فإنه بإمكانهم توفير نحو مليار دولار سنوياً في السنوات الأولى وهي الأكثر صعوبة، ولكن هذا الاحتمال يلقى معارضة قوية بسبب أن أية دولة لا يمكنها الاعتماد في هذه النفقات على أعداء الأمن. أن تقطع إسرائيل الشريان الحيوية في حالة نشوب نزاع جديد؟

يتفق مع ذلك المناقشات بين الاسرائيليين والفلسطينيين حول إنشاء مينا في غزة. معظم الاقتصاديين الاسرائيليين لا يرون أية فائدة لوجود ٣ موانئ (حيفا-إشددو-غزة) على شاطئ طوله ٢٠٠ كلمتر. على أية حال فمئذ عدة سنوات أكد فريق بحث من جامعة تل أبيب أن هذا المشروع ليس فقط ضروريا ولكن مربح أيضا وذلك لسببين: إن إنشاء هذا الميناء سيؤدي الى إيجاد مساعدة دولية ذات أهمية، وسيكون جوهريا لإقامة اتصال تام بين الخدمات البحرية للدولتين.

عن: «موندبيلوماتيك» الفرنسية عدد نوفمبر ١٩٩٢ - ص ١٤.

.. وفي عصرنا الردئ أيضاً .. سلام الشعوب رهن بحقوق الشعوب؟

في قرية صغيرة، قبل أن أشعل مصباح الكبروسين، مساء ١٥ تشرين ثاني / نوفمبر، كان الأطفال الذين نهضوا من أنعابهم في الأزقة معفرين بالتراب يواصلون احتفالاتهم بإعلان الدولة..

حشد من الأطفال، أكثرهم لم يدخلوا المدرسة بعد، تكاثروا خلال الشوارع.. غطوا وجوههم بقمصاتهم المتبقية ورفقوا على «مسيرتهم» علم فلسطين، أنشدوا بأصواتهم الصغيرة، العالية والمكسوة بشجن خاص للحرية والشهادة.. و.. الدولة.

خمس سنوات مضت، سقطت وصفات القمع.. بقيت الانتفاضة ومثلما مياه كثيرة جرت تحت الجسر.. دماء فلسطينية غزيرة تدفقت.. تدفق من اللحم الحى، خلال أعوام الحرب الخمسة التي مضت، منذ سقوط أول الشهداء، وبحر ثمانية عشر آخرين في معيهم جبالها.. وحتى الرصاص الإسرائيلية الأخيرة في السنة الخامسة، التي لا بد ستفجر عروق الدم في جسد أحد الفلسطينيين، في مكان ما من ساحة المراجعة.

خمس سنوات مضت، والمواجهة لاتزال مستمرة، منذ أطلق «وايبي» الذي لم يكن رئيساً لحكومة إسرائيل، وعده بإنهائها خلال أسبوع، زمن طويل مضى، وأسبوع وايبي، الذي بدأ قبل ١٨٧٥ يوماً تخللته اختراعات إسرائيلية وموتية، ومنذ بدأ «أسبوع وايبي» أثبتت حكام إسرائيل «الأذكية» أنهم لم يتعلموا شيئاً، لا من التاريخ الإنساني.. ولا من «تجربتهم التاريخية» ضد الشعب العربي الفلسطيني. وبدلاً من الإقرار بأن الاستمرار في استبعاد شعب آخر مسألة مستعجلة، حتى بالثمن الباهظ الذي يدفعونه من إنسانيتهم. أثبتت «تجربتهم التاريخية» أنهم لا يتعلمون. أيضاً من التكرار البائس والممل لممارسات القمع الدموية، خلال سنوات حرهم التي واصلوها بدأب الذين لا يتعلمون، ضد شعب يقاوم لأجل الحرية والاستقلال الوطني. سقطت وصفات القمع وبقيت الانتفاضة.

والحق يقال : أجهد حكام إسرائيل أنفسهم إلى درجة تبعت على الحسد، من قدرتهم على مواصلة الحرب الدموية بدم بارد و.. من صبرهم الكبير على أنفسهم وعلى احتلالهم؛ جبروا كل شئ، لديهم، سجل خيرا.. الأمن الإسرائيليون برأت اختراع كثيرة في ميدان المواجهة مع النساء والأطفال والشيوخ واليهود والشجر. أخرجوا الأطفال من بيوتهم وأشهدتهم.. على الطبيعة.. كيفية نسف البيوت بالبلدوز، أصابع الديناميت وقنابل تفريغ الهواء، فتحوا سجوناً ومعتكبات واعتقالاً وقدموا مثلاً، في هذا المجال، على إمكانيات الاعتقال بدم و«تهم» وعلى إمكانية اختراع نظام قضائي يحدد العقوبة حسب الفاعل، وهو، في حالتهم فلسطيني غير مشمول بالعدالة اليهودية.. التي أعطت حكماً بالسجن لمدة أشهر على الإسرائيلي «موشيه ليفنغر» بعد قيامه بقتل فلسطيني بالرصاص.

سقطت وصفات القمع و.. بقيت الانتفاضة

ولى إسرائيل «الديمقراطية»، ما يبعث على الحسد في هذا المحيط العربي غير الديمقراطي : خلال السنوات الخمس التي مضت، عمل خيرا السياسة وخيرا الأمن على إيقاع واحد : اختنق الفلسطيني في رُحم أمه عدداً لا يحصى من المرات، خلال عمليات التجريب لأنواع «الغازات المسيلة للدموع» فأطلق خيرا السياسة حملاتهم الراسعة لإقناع العالم بوجع إرهاب فلسطيني. وفي بحر المفارقات الإسرائيلية، خلال خمس سنوات من القتل على أسفلت الشوارع وفي أقبية التحقيق الإسرائيلية، ظل حكام إسرائيل وحكامها على صبرهم واحتلالهم.. وعلى معايرتهم بتلطخ صورة الفلسطيني القتل يومياً.. وعلى وضع أنفسهم في إطار صورة الضحية التي تشند السلام !

خمس سنوات مضت، خاضت إسرائيل خلالها حرباً على الأنهار والأطفال والشبان العُزَّاء، وأعلنت انتصارها عليهم عشر مرات أو أكثر.. ولم تستطع الانتفاضة، خاضت الولايات المتحدة حروبها وسلامها وبقيت الانتفاضة. دبح حكام إسرائيل وحكام أمريكا خطباً كثيرة عن «الرغبة الإسرائيلية في سلام حقيقي وكامل» و «العيش المشترك» و «التعاون لما فيه مصلحة التطور الاقتصادي في المنطقة».. قالوا، لكن أيديهم كانت على وجهة الربيع المأكسة.

سقطت وصفات القمع.. وبقيت الانتفاضة، وخمس سنوات عجاف، قاتل فيها الشعب الفلسطيني بصور عارية وظهور مكشوفة للطنعات، منحتة خيرة أكثر وقرة أكثر.. تدفق التضحية كمياء النبع، فلا وانتصارات إسرائيل هزمت الانتفاضة.. ولا هزائم الأنظمة أحتت قائمة الأمهات.

وعلى عتبة السنة السادسة.. فلسطيني ما، من فقراء القرى، المدن أو المخيمات سيعلن سنة الانتفاضة السادسة.. رسالة يومية إلى «قها» إسرائيل وطفلتها، على أنه.. حتى في عصرنا الردئ هذا الذي يسجلون انتصاراتهم فيه.. سلام الشعوب رهن بحق الشعوب

محاولة لتفسير يساري لنتيجة الانتخابات الأمريكية

أو ذلك لن يفسر موازين الحياة ولن يوجد وصفات سحرية يوجد وصفات سحرية لمشكلات أمريكا المتفاقمة، الاقتصادية والاجتماعية، والنفسية، بمعنى أننا إذا قلنا أن هذه النهاية لانتخابات الرئاسة الأمريكية لن تؤدي إلى نتائج تختلف عن النتائج التي كان يمكن أن تؤدي إليها نتيجة أخرى لا يعقينا هذا القول من ضرورة تفسير فوز الديمقراطي كليفتون وهزيمة الجمهوري بوش. إذ لم تكن عملية الانتخاب الأمريكية مجرد «قرعة» سحب فيها الناخب الأمريكي وهو مغمض العينين ورقة مطوية فيها اسم المرشح الفائز.

وثمة سبب آخر يحتم البحث عن تفسير «يساري» لفوز كليفتون هو أن هناك تفسيراً يمينياً مسرعاً لهذه النهاية، وهو التفسير الذي تصبئه الآن غالبية المنتسبين للحزب الجمهوري، ويذهب إلى أن جورج بوش لم يكن يمينياً على الحقيقة، إنما كان يمينياً بنصف مقلد ونصف قليله، والشعب الأمريكي كان بحاجة إلى رئيس محافظ حقيقى بالمعنى الكامل للكلمة على غرار سلف بوش - رونالد ريغان - بطل «الفسوة المحافظة» التي احتلت المسرح السياسى الأمريكى طوال عقد الثمانينات قبل أن يُفشلها جورج بوش.

أما كيف أختر الشعب الأمريكى الذى يريد رئيساً محافظاً حقيقياً مرشحاً ديمقراطياً اتهمه المحافظون بأنه «يسارى فى لباس ليبرالى» فهذا سؤال يرد عليه يمينيون الأمريكيون بأن الناخب الأمريكى - المحافظ بطبيعته من وجهة نظر هؤلاء - قرر أن الأولوية احتجت لإسقاط بوش بصرف النظر عن النتيجة، هو إذن «سقوط بوش» وليس «صعود كليفتون».

وإذا بدأ هذا التفسير خائباً أو أعرج أو أشبه ما يكون ببلاغة غيبية فلا غرابة. فهكذا ينكر اليسمين الأمريكى.. وهكذا ظنه فى الشعب الأمريكى.

مع ذلك يبقى أن هذه الأسباب أو المبررات التى سقناها لضرورة تقديم تفسير «يسارى» لنتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية هي أسباب ومبررات شكلية.. ومجردة.

تفسير كرم

رسالة واشتغلن

على حياة الغالبية الساحقة من الأمريكيين. حياة الطبقة العاملة و «الطبقة الوسطى» التى تعيش كل منهما - مع اختلال المستوى المادى - على قرة عملها ولا شيء غير ذلك. حتى الكتاب غير اليساريين - ليبراليين ومحافظين - أصبحوا يعترفون بهذه الحقيقة ويرددونها دون أن يتهمهم أحد باليسارية أو يظنن فى موضوعيتهم أو أمانتهم.. فضلاً عن وطنيتهم.

مع ذلك لابد من تفسير «يسارى» لفوز كليفتون وسقوط بوش فى المعركة الانتخابية الضارية التى استمرت لتحو عام كامل والتى شغلت الأمريكيين من جميع المستويات. حتى من يعرف منهم يقيناً أن فوز هذا المرشح

هل ثمة تفسير «يسارى» لفوز بوش كليفتون مرشح الحزب الديمقراطى بالرئاسة الأمريكية؟

لا أعنى بهذا السؤال ماذا يقول اليساريون الأمريكيون عن صعود كليفتون إلى السلطة. فهذا سؤال آخر.. بالأحرى موضوع آخر تماماً.

ما يقوله اليساريون الأمريكيون عن هذا الحدث أو التطور يأتى فى إطار رفضهم للنظام الأمريكى السياسى والاقتصادى والاجتماعى. وبالتحديد للنظام الانتخابى. وهذا الرفض بدوره يقع فى إطار أوسع هو تصوره للنظام البديل.. بصرف النظر عن «واقعية» هذا التصور أو إمكانية تحقيقه. وفى هذين الإطارين المتداخلين يتضح بوضوح أن فوز المرشح الديمقراطى للرئاسة أو المرشح الجمهورى، أو حتى المرشح المستقل، لا معنى شيئاً. إذ لا فرق بين بوش كليفتون وجورج بوش وروس بيسر. الكل حُماة الرأسمالية الأمريكية ومصالحها... وإذا كان ثمة مجال لحديث عن أية فروق فإنها لا تعدو أن تكون فروقاً تجميلية.. وبالأحرى أن تقول «خداعية».. للتصريح على غالبية الناخبين الأمريكيين.

ولا شك أن لهذا الموقف قوته المنطقية واستناده الأكيد إلى إدراك عميق لعلاقات القوى فى المجتمع الأمريكى. وليس ثمة مجال لنفى حقيقة أن الفروق بين سياسات الديمقراطيين والجمهوريين فى كافة الميادين الداخلية والخارجية أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة.. فروق ليست لها انعكاسات

الأسباب الجمهورية أكثر جدية وأهمية.
وعلى رأسها اثنان :

« هذه أول انتخابات للرئاسة الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. أول ممارسة لأهم عمليات الديمقراطية الأمريكية في التطبيق مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، ويفضل بعضهم تعبير «مثل سقوط الشيوعية». وليس بالإمكان تصور أن يكون هذا التحول الكبير في الوضع العالمي بعد نحو خمسين عاماً كانت حياة الأمريكيين بأكملها معلقة خلالها بسياسات الحرب الباردة و«مواجهة الخطر الشيوعي» قد مر دون تأثير قسري ومباشر على طريقة تفكير الشعب الأمريكي في مشكلاته والتحديات التي يواجهها، وبالتالي في نظرتهم إلى المستقبل. لقد انتهزت . مع الانتهاء السوفيتي . ضراقات وأكاذيب وأنصاف حقائق كثيرة دفع الأمريكيون الكثيرون أرواحهم وطاقاتهم ومستوى معيشتهم من أجلها . دون وجه حق (وبالمنى نفسه دفعت شعوب الاتحاد السوفيتي، السابق بالمثل). ولم يعد بالإمكان أن تواصل المؤسسة الحاكمة الأمريكية . في الحزبين الرئيسيين داخل الحكم وخارجيه . الاعتماد على هذه الحرافات والأكاذيب وأنصاف الحقائق لإجبار الأمريكيين على قبول الاستمرار في سباق التسلح الاستراتيجي النووي والصاروخي والتقليدي، والاستمرار في تبني المهورب الإقليمية المحدودة.

لكن أحد جناحي المؤسسة الحاكمة . الحرب الجمهوري ومرشحه للرئاسة . جورج بوش . حاول ذلك بالتركيز الدعائي خلال الحملة على نقطتين : أولاً سياسة أمريكا طوال سنوات الحرب الباردة وبالأخص في السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة، سنوات رئاسة رونالد ريغان وجورج بوش . هي التي أدت إلى تقويض الاتحاد السوفيتي . وثانياً أن الحرب الباردة . وإن كانت قد انتهت وفقاً لهذا التقرير بغزو المسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة . إلا أن الأخطار المحدقة لا تزال ماثلة في العالم . وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتخلى عن سياسة القوة وعن مواصلة تطوير قوتها العسكرية وقدرتها على التدخل في أي وقت وفي أي مكان وحيثما تقرر هي أن ثمة خطراً على الأمن القومي الأمريكي.

وبالنسبة للنقطة الأولى فقد وجدت من

يرد عليها، بل ويحدثها، من بين أعلام الدبلوماسية الأمريكية في سنوات ذروة الحرب الباردة. وفي مقدمة هؤلاء، كان جورج كيثان الدبلوماسي الأمريكي المخضرم الذي كان سفيراً لواشنطن في موسكو في عهد ستالين، وقد سخر من قول الرئيس بوش خلال حملته الانتخابية إن الفضل يعود إليه في انهيار النظام السوفيتي لمجرد أن ذلك حدث في نهاية . خلال سنوات رئاسته. وأكد

برنامج كلينتون الانتخابي عكس إدراكاً لمشكلة الاختلال في توزيع الثروة.. لا مجرد مشكلة الانكماش الاقتصادي.

أن السياسات الأمريكية في السنوات الأخيرة . سنوات ريغان وبوش . عززت النظام السوفيتي وعززت مخاوف شعوبه من الحرب وأجبرته على قبول استعمار نظامه وتحمل أعباء التسلح التي كانت فوق طاقته. وهكذا تكون سياسات العداء الأمريكية مسئولة عن الاتجاهات الخطرة التي سارت فيها السياسات الداخلية والخارجية للسوفيت. أكثر عما هي مسئولة عن سقوط ذلك النظام وهي مسئولة عن إطالة عمره، وعن إطالة وتعميق معاناة شعوب الاتحاد السوفيتي وشعوب أوروبا الشرقية. أما بالنسبة للنقطة الثانية . القول بأن الولايات المتحدة لا تزال تواجه أخطاراً أمنية جسيمة . تتمثل في عدد من بلدان العالم الثالث أمر متمثل في قيادات المؤسسة العسكرية السوفيتية السابقة . فقد أظهرت بجسلاً للمخاضين الأمريكيين أن المشرع الجمهوري عازم على مواصلة السياسة الخارجية ذاتها التي اتبعت طوال عهد الحرب الباردة .. الأمر الذي يعنى الاستمرار في



كلينتون

إنثال كامل الشعب الأمريكي بأهـاء ترفع الاقتصاد الأمريكي استجابة لمصالح ضيقة تخص أكبر قطاعات الرأسمالية الأمريكية. قطاعات الصناعات الخفيفة.

كانت هذه الانتخابات الأمريكية ذات طابع خاص للغاية لم تتميز به أي انتخابات للرئاسة الأمريكية منذ سنوات الكارثة الاقتصادية في أوائل الثلاثينات. فقد سيطر عليها الجو النفسي والسياسي لركود اقتصادي طويل - استمر طوال فترة رئاسة بوش تقريباً. إذ بدأ بعد توليه الرئاسة بشهر وقد تجاوز هذا الركود أخطار دورات الركود السابقة، التي كان آخرها في السنة التالية لتسولي ورجبان الرئاسة (١٩٨٢)، بدرجة تأثيره على الوضع الاقتصادي واتساع قاعدة القطاعات التي تأثرت به مباشرة من الطبقة العاملة إلى المهنيين، بما في ذلك الشرائح العليا منهم.

وقد كان الموقف من مشكلة الركود الاقتصادي هو النقطة الأكثر وضوحاً في الفروق بين المرشح الجمهوري بوش والمرشح الديمقراطي كلنتون. فقد بدأ بوش حملته الانتخابية (بعد انتهاء المرحلة الأولية من الانتخابات) بإنكار حقائق الركود الاقتصادي، ولم يلبث أن اضطر للاعتراف بها وبوطأة هذا الركود على حياة ملايين الأمريكيين عن فقدان وظائفهم وعن يعيشون تحت سحابات الرعب من فقد وظائفهم في أية لحظة. وعندما توهم بوش في الأسابيع الأخيرة بعد الحملة الانتخابية واقترب موعد يوم الانتخاب أن بإمكان المستقلين في إدارته احتمال مؤشرات على قرب انتهاء الانكماش وعودة الحيوية إلى «الأسواق» وعودة ثقة المستهلكين الأمريكيين، وبالتالي توقف أصحاب الأموال عن فصل عمالهم وموظفيهم، عاد إلى تنمية إنكار حقائق الركود الاقتصادي. مرة بالقول

مع بوش سقطت فلسفة القطاع الخاص أولاً وأخيراً.. ولا دور للحكومة.

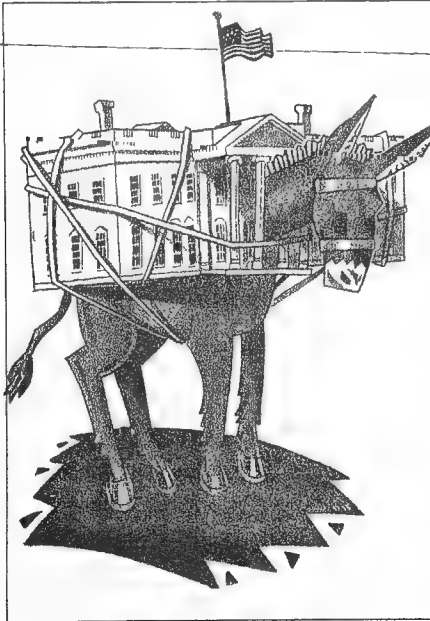
بأن الوضع الاقتصادي الأمريكي جزء من وضع عالمي يعاني فيه الجميع. وصرة أخرى بالقول بأن الأوضاع الأمريكية أفضل من الأوضاع الأوروبية. ثم - مرة ثالثة - بالتاكيد بلا أساس من الواقع المعاش بأن الاقتصاد الأمريكي ليس بالسوء الذي يصوره به الإعلام الأمريكي.. وأن الإعلام الأمريكي في هذا يتحاز لحصمه الديمقراطي.

ولم يكن الناخب الأمريكي بحاجة إلى دليل أكثر من هذا على أن الرئيس بوش

غائب عن الواقع، منفصل عن حياة الغالبية العظمى من الأمريكيين. إنه لا يرى مشكلة. وبالتفصيل لا ينتظر أحد منه أن يحاول أن يعالجها.

وعلى الجانب الآخر كان بوش قد استسلم للجنح اليسيني المنطوق في حزبه، الذي يتصك بقطعية شبه عمياء بفلسفة القطاع الخاص التي ترفض أي دور للقطاع العام في الحياة الاقتصادية.. فكانت دعوته الرئيسية خلال الحملة الانتخابية أن الحكومة لا تستطيع شيئاً للاقتصاد.. إن القطاع الخاص وحده لادر على إنقاذ

المسار رمز الحزب الديمقراطي يحمل البيت الأبيض عن واشنطن تايهز الأمريكية





التالى:

* جعل الأمريكيين الاكثر ثرا،
يدفعون نسبياً عادلاً من الضرائب.
* إنهاء الإعفاءات الضريبية
للشركات الأمريكية التي تغلق
أبواب مصانعها هنا (في أمريكا)
وتشحن الوظائف الأمريكية إلى ما
وراء البحار.

* إزالة المكافآت المستفزة في
صخامتها التي يحصل عليها رؤساء
مجالس الإدارات.

* التصفى على الشركات
الأجنبية التي تفرى هنا وتستغل
قوانين الضرائب لمصلحتها وحدها.

وفى إطار فصل آخر من هذا البرنامج تحت
عنوان «العمل» ينص على عدد من النقاط
المهمة، التي ترمز صورة - ليس فقط لنوع
المشكلات التي تمانى منها الطبقة العاملة
الأمريكية - إنما أيضاً نوع الحلول التي يعد بها
برنامج الديمقراطيون :

«إصدار قانون مستوى أماكن العمل
يهدف حظر استبدال العمال المصريين استبدالا
كاملًا، وإخضاع على عملية المساومة
الجماعية. إننا ملتزمون بحق الرجال
والنساء - العاملين في التنظيف
والمساواة الجماعية ونزيد خلق مجال
يسمح بالتحكيم بين العمال والإدارة.

* ضمان حق كل أمريكي في
رعاية صحية على مستوى مرتفع،
والحد من ارتفاع نفقات هذه الرعاية
وتحسين مستواها والتوسع في الرعاية
الوقائية.

* مساعدة العمال على كسب
مزيد من السلطة في المصالحات
اليومية لشركاتهم وتنظيم أماكن عملهم

ومجلس الأمن القومي... إلخ.
أوضح هذا كله أن بوش في التحليل
التنالي خاض معركته الانتخابية على أساس
شعار المحافظين في كل زمان ومكان، وهو أنه
ليس في الإنسان أبدع مما كان، ولابد من
الإبقاء على الأوضاع كما هي... وأن كلتنون
في التحليل التناسلي، ويصرف النظر عن
حساسيات وصحة الليبرالية أو اليسارية. قد
خاض معركته على أساس شعار
«التغيير». في الفصل الأول من «البرنامج
الانتخابي» للحزب الديمقراطي، وتحت عنوان
«استراتيجية من أجل التغيير، كتب كلتنون :

«لقد قُتل واشتغل في أن تنفع الشعب
أولاً. فلا عجب أن جمعت أمناً أسوأ سجل
اقتصادي لها في خمسين عاماً. ونظامنا
السياسي لا يعمل. إذ تختص واشنطن
لسيطرة المصالح الخاصة ولسيطرة
بيروقراطية راسخة... لا بد من إغلاق باب
سياسة شي. مقابل لا شيء، التي سادت طوال
العقد الماضي. ونستطيع أن نفعل ذلك بتبني

الناخبون الأمريكيون

يدركون أن الأزمة التي قر
بها أمريكا لا تقل خطورة
عن الأزمة التي قوضت
النظام السوفيتي.

الاقتصاد الأمريكي من مشكلاته.
وكان هذا بدوره اعتراف بأنه لا يملك كرئيس
برنامجاً محدداً للمشكلة الاقتصادية. إن دورة
الاقتصاد الحرة كفيلة بأن تحل دون تدخل
الحكومة.. كما أوجدها دون تدخل من
الحكومة.

أما المرشح الديمقراطي فإنه - على الرغم
من حرصه الشديد على الابتعاد عن
أي موقف يصممه بالليبرالية أو
اليسارية - لم يخش أن يعلن أن المشكلة لا
تتمثل فقط في وجود ركود اقتصادي
عالم... إنما تتمثل في توزيع الثروة، في
وجود احتلال في توزيع الثروة،
واحتلال في نسب تحمل الفقراء
والأغنياء أعباء هذا الركود. لم يتردد
في أن يعلن أن الطبقة العاملة الأمريكية
تحملت وحدها طوال سنوات ثلاث رئاسات
جمهورية متتالية عبء الأزمة الاقتصادية
حيث فرضت عليها السياسات الاقتصادية
لريجان ويوش بعد أن تحمل أكثر بأجر
أقل. أن تتردى أحوالها المعيشية بإطراد طوال
هذه السنين وهي تشاهد سلم الأجور في
الولايات المتحدة يهبط من المركز الأول في
العالم في عام ١٩٨٠ إلى المركز الثالث عشر
في عام ١٩٩٠.

لم يتردد كلتنون - في حملته الانتخابية
وفي البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي
الذي كتبه بنفسه بمشاركة نائب الرئيس جورج
في أن يعلن أن الوقت قد حان لوقف سياسة
تخفيف الضرائب على أثرى شرائح المجتمع
الأمريكي وزيادتها على أكثرها فقراً.
ونجح كلتنون في محاصرة الفكرة
اليمينية الرئيسية التي ارتكزت عليها «ثورة
ريجان» المحافظة والقائلة «بضرورة رفع عبء
الحكومة عن كامل الشعب... وهو شعار لم
يقصد به أبداً سوى إلغاء كل التبريد على
حركة الرأسمالية الكبيرة - سواء من حيث
الضرائب أو القوانين المنظمة لسلطانها
ومنافستها». وفي الوقت نفسه إبعاد
الحكومة عن مسئولياتها الأساسية
نجاه الجماهير العاملة، فلا تصبح
مطالبة بتوفير العمل أو التعليم أو
الرعاية الصحية، لتعصر
مسئولياتها في القطاع العسكري
والأمني. وهو ما أصبح يصر في
الأدبيات السياسية الأمريكية بوصف
«دولة الأمن القومي» التي لا تمانى
بشيء سوى المؤسسة العسكرية والمؤسسات
الأمنية الأخرى كالمخابرات والمباحث العامة

الثالثة الاقتصادية والتكنولوجية مع الدول الأخرى الصناعية المتقدمة. وعلى حد تعبير كلنتون نفسه - في آخر مناظرة انتخابية قبل أيام من اختياره رئيساً - أصبح كل ما ينبغي أن يزيد ينقص (الأجور والتجارة والتسليم التكنولوجي ومعدلات التعليم ومعدلات النمو عموماً) وكل ما ينبغي أن ينقص يزيد (البطالة، المعجز التجاري، الجريمة، المخدرات، أعداد المستفسرين، أعداد الأمريكيين الذين لا يغطيهم أي تأمين صحي من أي نوع... إلخ).

وقد عبر بعض المحللين الأمريكيين عن مفسر هذا الرفض من جانب الأمريكيين للفلسفة «القطاع الخاص ولا شيء غيره» بقولهم أن الرأي العام الأمريكي يدرك أن أمريكا بحاجة إلى «بريسترويكا» خاصة بها. فإذا كان الاتحاد السوفيتي قد ابتدع «بروسترويكا» تخلف من طغيان الدولة - فإن الولايات المتحدة ستعبد نفسها منطرة لابتداع «بريسترويكا» تخلفها من طغيان القطاع الخاص.

وليس هذا في الحقيقة تلاحياً بالأنفاز. إن ثمة إدراكاً عاماً بأن الولايات المتحدة تواجه أزمة عميقة لا تقل في عمقها وفي وطأها على الغالبية الساحقة من الأمريكيين عن الأزمة التي ألت بالاتحاد السوفيتي إفا لأسباب عكسية. وهناك إدراك عام بأن ثمة حاجة إلى «رؤية» جديدة، لا مجرد رئيس جديد. ولهذا السبب لعب عمر كلنتون (٤٦ عاماً) وعمر نائبه جو (٥٥ عاماً) دوراً - نفسياً على الأقل - في اختيار الأمريكيين. ولم تفت أحد بعد نجاح كلنتون في الفوز بالرئاسة حقيقة أن الشعب الأمريكي قال لا لأخر رئيس من حقبة أوركث الذين أودوا المحبسة العسكرية في الحرب العالمية الثانية. وقال نعم لأول رئيس من حقبة أوركث الذين وقفوا في صفوف المظاهرات الجماهيرية ضد حرب فيتنام. لهذا لم يكن مشيراً لدعشة الأمريكيين - كما كان مشيراً لدعشة غيرهم في العالم الخارجي - وبصفة خاصة في العالم العربي - أن كل الرصيد الذي كونه يوش إبان الفسرة القصيرة التي استغرقتها حرب الخليج لم يفلح في إنقاذ من الهزيمة في حرب انتخابات الرئاسة. لم يكن لدى الأمريكيين أي شعور بأي التزام بأن يعطوا أصواتهم للرجل الذي صفقوا له إبان الحرب على العراق. فقد كانت تلك الفترة



بوش

حتى الآن على الجوانب العسكرية. وهكذا ينص برنامجهم في الخطوة الأولى بين خطوات «خارن استراتيجية أمنية» على «بناء قوة أمريكا الاقتصادية. إننا لا نستطيع أن نقود في الخارج إذا كنا ضعفاء في الداخل». كما ينص البرنامج على أن القطاع الخاص لا بد أن يحتفظ بالمبادرة، ولكن للحكومة دوراً لا غنى عنه.

ويكمن في هذه العبارة القصيرة مغزى أم اختلاف بين فلسفة الحزب الجمهوري وبوش وفلسفة الحزب الديمقراطي وكلنتون وهذه النقطة جديرة بالتوقف أمامها بعد أن قررت غالبية الشعب الأمريكي رفض فلسفة بوش القائنة على تقليص مسئولية الحكومة.

إن نتيجة الانتخابات الأمريكية من هذه الزاوية تعني أن الأمريكيين يسمون في الاتجاه العكسي تماماً لذلك الذي حدث في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية خلال السنوات الثلاث الأخيرة. إنهم يطالبون بدور أوسع للحكومة ومسئولية أكبر للقطاع العام بعد أن كشفت لهم السنوات الأخيرة الخصاص الأمريكي. بعد أن كشف حساب الغالبية... وإلى أي حد لم يعد القطاع الخاص الأمريكي. بعد أن أزال الاقتصاد الريجاني عنه لائى عشر عاماً كل القيود - يرى أسمية لأى شيء أمريكي ظالماً لا يحقق الحد الأقصى من الربح.

١٢ عاماً من فلسفة تحرير القطاع الخاص من القيود وإلغاء دور الحكومة والقطاع العام في الاستثمار وتقليص خدماتها إلى ما دون الحد الأدنى أوصلت الولايات المتحدة إلى العراج إلى حد فقد القدرة على

ونوع التمريزات التي يحصلون عليها. «تحسين مستوى وكفاية الحكومة بالعمل في تعاون وثيق مع نقابات موظفي الحكومة والمنظمات الأخرى.. من أجل التسليم تدور لهم إيجابى لدور الحكومة.

«زيادة الحد الأدنى للأجور لرواكي مستوى التضخم والرفض الحماية التي يقرتها القانون للأجور.

«توسيع الائتمان المكتسب من ضرائب الدخل من أجل ضمان أجر معقول حتى لا يتعرض أى أمريكي بعمل كل الوقت للعيش في حالة فقر.

«توفير التدريب مدى الحياة عن طريق مطالبة أصحاب الأعمال بانفاق نسبة ١.٥ بالمائة من يندو المرتبات لمواصلة التعليم والتدريب لكل العمال وليس فقط للرؤساء التنفيذيين والمديرين.

«التوسع في تمويضات البطالة لمن يفقدون وظائفهم من العمال في حالة حدوث انكماش.

بل إن من أهم الأمور الجديدة بالملاحظة أن برنامج كلنتون وضع الأمن الاقتصادي للولايات المتحدة داخل إطار مشكلات «الأمن القومي». وكان هذا الإطار يقتصر

الشعب الأمريكي

اختار مساراً معاكساً

للمسار الجديد في روسيا وأوروبا الشرقية

القصرية جزءاً من المسار التقليدي للسياسة الأمريكية وجزءاً من التكوين التقليدي للشخصية الأمريكية.. ذلك التكوين الذي تلعب فيه الحرب دوراً مهماً، دوراً محرضياً، لكنها ما إن انتهت حتى يعرود الأمريكي لاستئناف الاهتمام بهوميه الحياتية المباشرة.

لم يعد بالإمكان التفكير في المستقبل بالأساليب التقليدية للسياسة الأمريكية.. لهذا اختار الأمريكيون أبعد المرشحين للرئاسة عن تقديم إجابات تقليدية لبرنامج مواجهة التحديات، وهذه المرة لم يخفهم تكتيك الحملات الانتخابية ضد من «ليبرالي» أو «يساري».. أو من يمكن أن يلجأ لفرص ضرائب على الأغنياء، فإذا ما فرضت الضرائب على الأغنياء، كانوا في الطبقة العاملة بإجراء الفصل وخفض الأجور وتقليص الخدمات، كما لم يعد يخفهم التمهول من شأن الأخطار الخارجية كدعوة للاستمرار في سياسات تضخيم الميزانيات العسكرية وتقليص أو تجريد ميزانيات الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وميزانيات التعليم والثقافة.. واعتبار كل ذلك مسئولية «القطاع الخاص» والقطاع الخاص مستمر في الهروب إلى الخارج بحثاً عن قوى عاملة رخيصة واستثمار بلا قيود.

لقد حدد الأمريكيون اختياراتهم، وهذا شيء، ولجأ الرئيس الجديد الذي انتخبوه، في إخراج برنامجه الانتخابي إلى حيز التنفيذ، وتحويله من نص إلى واقع، شيء كل ما حدث هو أن بهل كلنتون قد اجتاز اختبار الانتخابات وأظهر معرفة بما تفكر فيه غالبية الأمريكيين، فهل سيحجاز امتحان تحويل التفرغ الذي حصل عليه إلى قوة دافعة للتغيير.

بتعبير آخر إلى أي حد سيذهب كلنتون باتجاه التغيير؟ كم سيفكر؟ وهل سيكتفي ما سيحدثه من تغيير خلال أربع سنوات، هي لفترة رئاسته الأولى قبل أن يواجه التحدي الانتخابي مرة أخرى.. ليلبس الأمريكيون أنهم يخرجون من الأزمة العميقة باتجاه حلول صحيحة وعملية؟

انتهت الانتخابات وبدأت عملية رصد المصافة بين الرؤى الانتخابية للرئيس المنتخب ونروايه الحقيقية.. والأهم قدراته الحقيقية على الوفاء بها.. ولقد حاول بعض المحللين السياسيين الأمريكيين أن يقيسوا بأساليب ومعايير مختلفة النسبة والانتساب بين وعده الرئيس وأمازاتهم.. ولا شك أنهم سيحاولون ذلك بالمثل بالنسبة

لكلنتون.. خاصة وأن جذوره وعوده أطول من كل الذين سبقوه، وأن حجم التحديات التي تواجه أمريكا في ظل رئاسته أكبر وأثقل مما كان في أي وقت منذ أوائل الثلاثينات من هذا القرن.

والمشكلة الرئيسية تتمثل في معيار يرقى في أهميته كل الاعتبارات الأخرى : هل لا يزال النظام السياسي - الاقتصادي الأمريكي قادراً على التكيف من المشكلات والأزمات، كما أثبت طوال نصف القرن الأخير على الأقل، دون أن يتعرض لتغييرات أساسية في بنيته. في «التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية»؟

إن عشرات الملايين من الأمريكيين ينتظرون ليروا ما سيفعل كلنتون والإدارة الجديدة (التي سيكملها من الآن حتى يحين الموعد الرسمي لتتصيه، وهو ٢٠ يناير القادم، وثمة قدر كبير من الأمل والخصاس والرغبة في مساعدة الرئيس الجديد والإدارة الجديدة لكي تنجح في تنفيذ وعدها، وتحويل مسار البلاد من اتجاه الأزمة والجور إلى اتجاه التغيير. ويعرف الجميع أنه يواجه مسئوليات فادحة تتطلب أكثر كثيراً من مجرد النوايا الحسنة والبرامج المتسقة. تتطلب إدراكاً لطبيعة الأزمة باعتبارها ليست مجرد أزمة عابرة إنما أزمة في أساس النظام وفي طبيعة مصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة. وهنا فإن السؤال الحاسم يتعلق بما إذا كان كلنتون سيركز تلك المصالح أو ثقل عليه سياساته العملية.. أم أنه سيتجه بسجاعة نحو توجيه الرأسمالية الأمريكية إلى طريق آخر لإنقاذها.

لا أحد يتصور كلنتون زعيماً ثورياً. لكن الجميع يأمل أنه يكون «رئيس التغيير» بالأساليب الدستورية الممكنة والواقعية في حدود بقاء أساسيات النظام.. لكن ورا، حدود قبول التجاوزات

اختبار نوايا كلنتون وقدراته يتوقف على سؤال أساسي : مع من يتحالف خلال فترة رئاسته؟

المخاطرة للرأسمالية الأمريكية التي أوصلت الأوضاع إلى الدرجة الرافعة من التوتر الاجتماعي - الاقتصادي في أحد وجوهه والعنصر في وجهة الآخر) والتوتر السياسي الناتج عنه.

حتى فرصة كلنتون للعب الدور الذي لعبه مثله الأعلى «تهدود ووفلت» إزاء أزمة الكارثة الاقتصادية في أوائل الثلاثينات يبدو غير ممكن.. على الرغم من أن الأزمة الرافعة لم تصل بعد إلى أبعاد الثلاثينات إنما برأها كشيون تتجه سريعاً نحو أبعاد مماثلة. والسبب أن ووفلت تولى مسئولية معالجة الأزمة قبل ستين عاماً مسلحاً بالمركز التاريخي الذي وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه بعد الحرب العالمية الأولى حينما كانت دولة داتنة، وكانت كل الدول الصناعية الأخرى دولاً مدينة. أما كلنتون فإنه يتولى المسئولية وقد تحولت أمريكا إلى دور دولة مدينة، وتجاوز حجم دينها القومي رقم الأربعة آلاف مليار دولار.

لقد أطلق كلنتون على رؤيته الجديدة وبرنامجها - في خطاب قبول ترشيح الحزب الديمقراطي له للرئاسة (في المؤتمر القومي للحزب في نيويورك في يوليو الماضي) وصف «اليشان الجديد»، وحرص في الوقت نفسه على أن يؤكد أنه لن يستطيع - ولا يستطيع أي رئيس - أن يقوم بالمهمة وحده : «لن تكون المهمة سهلة. ولن تكون سريعة. إنما لن تصبح في هذا الضياح بين يوم وليلة، ولن نخرج منه بين يوم وليلة».

وبعد.. إن الهامش الذي نجح به كلنتون في اقتناص الرئاسة للديمقراطيين - الذين لم يتولوا إلا مرة واحدة لمدة ٤ سنوات فقط خلال كل الفترة من عام ١٩٩٨ (آخر عهد جروفر) إلى ١٩٩٢ (آخر عهد بوش) - هو الذي نتج عن تصويت أكثر من ٥٠ بالمئة من النساء له، وأكثر من ٧٠ بالمئة من السود بالذات له، كذلك أكثر من ٩٠ بالمئة من أصوات العمال وأكثر من ٥٠ بالمئة من أصوات الشباب.. فهل سيضع عينه على هذه الفئات خلال سنوات رئاسته؟ أم أنه سيكون مشغولاً بإرضاء الذين لم يزدوه هذه المرة انتظاراً لتأييدهم في الانتخابات القادمة؟ ولا نقصد بالسؤال كيف سيلعب كلنتون اللعبة الانتخابية من الآن حتى انتخابات ١٩٩٦.. إنما نقصد بالسؤال مع من سيتحالف، وتجرأ أية مصالح سيتبعها. وهو سؤال لا يجيب عليه إلا الوقت.

الروس يمتسكون بثورة أكتوبر الاشتراكية باعتبارها إنجازاً قومياً

من البشر في السابع من نوفمبر للشوارع والساحات يحملون زهور القرنفل الحمراء إلى ضريح الرجل الذي ارتبط في الوعي الشعبي بتزعيم الناس للمرة الأولى على طريق التفجيرات الاجتماعية الكبرى نحو حياة عادلة. بينما حاولت السلطة منع الناس من دخول الساحة الحمراء، دون فائدة، وتكتب «الجريدة المستقلة»

الأممية شكل والمحتوي وأكثر الصحف رواجاً تقول: «بهذه مظاهرة الشيوعيين احتفالاً بالذكرى الثمينة منبهاً إلى حد كبير، فقد مر أكثر من عشرين ألف شخص يرفعون الرايات الحمراء من ساحة أكسمينسكايا إلى ساحة مانتينجا، وهم يتشدقون أغنيات الثورة وهم يهتفون بهما لهيئة» وبعد عام من حكم زعماء السوق الحرة، أصبح أشد أنصار الاشتراكية يقولون: «لم يكن الماضي مجرد صفحة بيضاء، كانت هناك أخطاء». أما أشد أعداء الاشتراكية - فإن قسوة الرأسمالية جعلتهم يقولون: «لم يكن الماضي مجرد صفحة سوداء، كانت هناك إيجابيات».

وقد تراكمت هذه الظاهرة مع ظاهرة أخرى هي فوز الشيوعيين السابقين.

في ليغوانيا في الانتخابات الشهر الماضي، وهو ما سبق لرئيسهم براؤسكاس أن يتحدث عنه حين قال إن انتخابات أكتوبر ستشهد انتصار الحزب الشيوعي الذي أصبح يسمى «حزب العمل الديمقراطي الليتواني» ويطبقة الحال فإن الحزب الشيوعي الليتواني لم يعد هو نفس الحزب السابق، ويقول براؤسكاس نفسه عن ذلك: «يقال اليوم أن الشيوعيين الليتوانيين قد إنتصروا، وهذا غير صحيح، فقد انتصرت الديمقراطية، لأن قانمتنا لا تضم الشيوعيين السابقين فحسب، بل وديمقراطيين لم يكن لهم أبداً علاقة بالحزب الشيوعي» ومع ذلك فإن لهذا الفوز معنى هام، خاصة في بلد من بلدان البلطيق الأشد عداوة للإشتراكية - تاريخياً، وحتى لو كان براؤسكاس قد تحول إلى اشتراكية إصلاحية، فإن إقبال



د سائفة موسكو

عام ١٩٣٦ طرح تروتسكي فرضية أن المجتمع السوفييتي هو مجتمع وسطي بين الاشتراكية والرأسمالية، وأن التراجع نحو الرأسمالية احتمال مفترج، وقال: ينبغي بذق مذبذبة بما يجري اليوم - أن الهدف الرئيسي للسلطة الجديدة في حالة تراجع سيكون: «إعادة الملكية الخاصة، وتجريد الكثرات لآزار للأغراء، وشركات مساهمة، وفي الصناعة سعيها تصفية العامينات مشاريع الصناعة الخفيفة والصناعات الغذائية، وسيطلب ذلك في البداية حلولاً وسطي بين السلطة وقادة الصناعات السوفييتية». وكانت نبوءة من الدقة بحيث اتسعت للمساومات التي تجري اليسار بالفصل بين قادة الاتحاد الصناعي» بزعماء فولسكي وحكومة يلتسين إن تروتسكي من حيث عدائه العميق للمساوية هو المواصل الفكرة الوحيدة للينين. على الرغم من أية خلافات بينهما في هذه القضية أو تلك، ومن ضمن ما طرحه تروتسكي فكرة أن البيروقراطية التي خانت الثورة، لم يكن يوسمها أن تبغ الثورة بعد، لأن الثورة المنتصرة لم تكن: «ولحسن الحظ مجرد برنامج وعلم مرفوع ومجسومة مؤسسات وفقد بذلت فيها من التضحيات الشعبية ما يعرقل بعضها بسهولة. وقد انتقلت البيروقراطية من الحيانة إلى بيع الثورة بالكامل على يدى جيروناشوف الذي يطلق الشجب الروسي عليه والمسيح الدجال» للثورة السياسية وللعلامة التي في رأسه والتي جسا - ذكرها في وصف المسيح الدجال، لقد تم بيع الثورة، لكن

الثورة ولحسن الحظ ليست مجرد مساهمات من الأرض، وآلات في الصانع، ولذلك لا يبع الناس أن يتسوها بسهولة. وقد احتفلت روسيا بالذكرى البيروبية للحدث الذي هو العالم منذ خمسة وسبعين عاماً، واحتفلت بها في أحضان انتصار الثورة المضادة، ولم يستطع وغسيل العقول المستعمر أن يغسل النفوس من ذكريات مكثفة في دما - الأجيال عن واية للعداء، ولمحة جديدة. وخرج من مختلف المدن والفري في روسيا - على حد شهادة الصحف الروسية والأممية - الملايين

الناخبين على «شورعين قدامى» لا يخطر من مفزى إن لم يكن لصالح الشيوعيين فهو على أقل تقدير مضاد للطرف الرأسمالية الحالية. وقد عبر عن هذه الفكرة «لاندسبرج» رئيس برلمان الجمهورية وزعيم «سايدوس» حين قال: «تشهد نتائج الانتخابات بأن الناس صوّتوا تعبيراً عن عدم ارتياحهم من الأوضاع في المرحلة الراهنة من الإصلاحات الاقتصادية».

وفي نفس الشهر أكتوبر ظهرت صحيفة الهرفالده التي تواصل بقاها في ظروف مالية شاقة. وقد تصدرها البيان البرنامجي للكونفرس العشرين للحزب الشيوعي في عموم الاتحاد السوفيتي تحت عنوان «من أجل الانفصالية»، «من أجل الاتحاد الشيوعي»، «من أجل وحدة الشعب»، ويشير البيان إلى أن حزب جوريا تشوف ويسين وكافلييف وشيليرناذه وكرافتشوك لم يعد موجوداً: «وأما الحزب الشيوعي السوفيتي حيز الملايين من العمال والفلاحين والمثقفين المتسكين يمثل العدالة الاجتماعية فإنه ما زال حياً وعضوياً البيان: «ورفض الحزب الشيوعي المشروع الاستعلاسي لبرنامج الحزب السابق الذي أهدته قيادة جورياتشوف عام ١٩٩١. ويحتاج الحزب لتقسيم صادق وعصبي للأحداث الجارية ولبرنامج جديد تكون الأهداف الرئيسية فيه هي:

- الخروج بالبلاد من الأزمة والسير قدماً على طريق التطور الاشتراكي وتحسين مستوى حياة الكادحين.
- استعادة الاتحاد السوفيتي بصفته اتحاداً طوعاً للدول ذات السيادة.
- حماية السلطة السوفيتية وتعزيزها بصفته سلطة الشعب.

- استنهاض الحركة الشيوعية الجماهيرية لبلوغ الأهداف المذكورة.
ويعتبر البرنامج أن تعميم ملكية وسائل الإنتاج في المقصد الأولي من السلطة السوفيتية حتى شروط داخلية وخارجية قاسية - كان يحمل في طياته تناقضات داخلية وتركيز مفرط لسلطة الدولة في يد مجموعة صغيرة من القادة بل وفي يد زعيم واحد. كما أنه اشتراكية للدولة في أواسط السبعينات كانت قد استنفذت إمكانياتها، لأن درجة تطور الاقتصاد القومي

ودور العامل المتزايد والمستوى التعليمي والمهني للكادحين، كل ذلك تطلب إشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية، واكتساب إدارة الاقتصاد مزيداً من المرونة، إلا أن القرارات المناسبة لم تتخذ في الوقت المناسب، وأصبحت علاقات الإنتاج الجامدة والسلطة السياسية «الأزمية» تكبح تطور قوى الإنتاج. واكتسبت حياة الحزب شيئاً فشيئاً طابع القفوس.

وفي عام ١٩٨٢ بدأت بمبادرة من الحزب تغييرات جذرية للعلاقات الاجتماعية للإنتقال لدرجة أعلى من الاشتراكية تجمع بين الملكية العامة ذات الأداء الفعال والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية، إلا أن هذه العملية جرت بصورة غير متوازنة وتخلو من الثبات، وأدى الموقف الانتهازى للقيادة ثم جرت الخيانة المباشرة لمجموعة جورياتشوف وكافلييف وانتقالها لإعادة النظام الرأسمالي إلى بداية الأزمة التي انتشرت في البلاد. وانفصل الحزب عن الطبقة العاملة والكادحين نتيجة لتحلله إلى فئات عليا وفئات دنيا.

ويعتبر البيان البرنامجي أن الأهداف

* الماركسية جزء من التاريخ
القومي الروسي
* الروس يسمون «جورياتشوف» المسيح الدجال.
* عشرون ألفاً يتظاهرون في موسكو يرفعون الرايات الحمراء وينشدون أغنيات الثورة ويهتفون بحياة لينين..

* فوز «الشيوعيين» القدامى.. إدانة للأوضاع الرأسمالية والإصلاح الاقتصادي».

* حزب جوريا تشوف ويسين وكافلييف انتهى.. أما حزب الملايين من العمال والفلاحين والمثقفين - الحزب الشيوعي - فما زال حياً.

المعدة للحزب هي:

- استعادة وحدة المجال الاقتصادي - ضبط الدولة للاقتصاد، مناهضة سوق رؤوس الأموال والقرى العاملة، تجسيد الأسعار كخطوة أولى لحفظها، فرض رقابة الدولة على الأسعار، إصلاح مالي يرمي لمصادرة الدخل العقلي، الحزب على الفساد والرشوة، احتكار الدولة للتجارة الخارجية، التوقف عن الاعتماد على القروض الأجنبية، منع بيع المؤسسات للأجانب، وقف تداول العملة الأجنبية، التأكيد على أن الملكية العامة للأرض ووسائل الإنتاج هي أساس الاقتصاد، الحصول الكنيسة عن الدولة.

ويعتبر البيان أن أحدًا لا يجوز له إلغاء إرادة الشعب التي عبر عنها في استفتاء ١٧ مارس ١٩٩١ حين صوّت لصالح بقاء الاتحاد السوفيتي، ولذلك يرى الحزب أن الاتحاد السوفيتي ما زال موجوداً من الناحية القانونية.

وفيما يخص قضية الحزب وإعادة بنائه يؤكد الكونفرس على إخلاص المؤرخين للماركسية اللينينية، والاعتراف بحق الثورات الشيوعية الخفلة في صوافها الخاصة، وتعديده الأجنحة داخل الحزب مع الحفاظ على وحدة الأهداف والأعمال، والعمل لإقامة تحالفات واسعة مع النشطات السياسية الأخرى ذات الوجهة اليسارية والديمقراطية والوطنية، والانطلاق من موارع الأمم المتحدة للبرلمانية، ويعتبر الحزب أن عليه أن يناضل من أجل السلطة السياسية بكافة الوسائل التي يسمح بها الدستور: الانتخابات، باتات، إجراءات والإصغاع...

إن النقاط البرنامجية الواردة بهذا المشروع، تحمل السمات الأعم للمشروع الفكري الماركسي المطروح في روسيا الآن، على تعدد مصادر التنظيمية. وأول ما يلفت النظر فيه هو طرح «استعادة الدولة السوفيتية» كهدف يحد ذاته يركز عليه قادة ماركسيون آخرون مثل «تشنا» «نوفوبها» وغيرهما. وتبدو الدولة هنا هدفاً يحد ذاتها، وليس بالهدف الذي تعبر به عن نظام اشتراكي. وهو أمر مفهوم ما دام «الدولة» قد كشفت للشيوعيين البيروقراطيين نظاماً للتمايز الاجتماعي والسلطة غير المحدودة، إن الدولة الضخمة المهينة المسلحة تبدو أعز بكثير حتى بعض

عصر بالعين
- حتى التماثيل في محطات القرو
سارت تصورا

مجلة
«الدولة والواقع»
الرماس الماتوف



كانت معدة وجديدة ناهيك عن مراجعة الأسلحة القديمة وشحها.. والنظر فيما تاكل منها ومازال صالحا للاراك.. ولا أهن أن الصراع الطبقي في روسيا سيبدو بعيدا عن تلك النظرية، لأن الماركسية قد اعترفت في أذهان الناس بتسديدهم ذات يوم على الاستيلاء على السلطة وشق طرق جديدة لحياتهم، كما استقرت في الوعي الشعبي فكرة أن الماركسية ليست نظرية مستوردة، لأن الروس أنفسهم طرعوها بإسهامات غنية لأنبيائهم مثل بلوشانوف ولينين وغيرها، إن الاعتزاز بذلك الدور وبالثورة الروسية نفسها يجعل من الماركسية جزءا من التاريخ القومي الروسي وليس عاملا وانفذا من الخارج، كما أن الثورة لم تكن رمضة سريعة الانطفاء مثلما هي الحال مع كورميوه في باريس، ولقد امتلأت صفحاتها بتضحيات ضخمة وأسماء، لا تحصى للمفكرين والشاوي الروس، مما يجعل من الماركسية إلى حد كبير وإلحازا قوميا روسيا» ويدفع للتسكك بها.

نفسه، ولذلك فإن البيان البرنامجي العام المطروح ذو أهمية من هذه الزاوية، من حيث رصد حركة الشيوعيين السابقين نحو الاشتراكية، ومن الطبيعي أنهم لن ينتقلوا لمواقع الماركسية دفعة واحدة، فالأمر الأساسي هنا أنهم ينطلقون من الفكر الاشتراكي العلمي ويعتبرونه الأساس، والأهم من ذلك أن هذه الحركة الفكرية - ليست حركة لتصبح الفكر بأعمال الفكر - لكنها حركة مرتبطة بالاحتكاك بهام عملية محددة، لأن الفكر الاشتراكي الذي جعل مهمته الأولى وتفسير العالم لا قصوره، ولن يتيسر إلا بالصدام مع الواقع، وأهم سمعة للبرنامج المطروح هي أنه يتبنى «موقفا» متاهضا للنظام القائم، إن الموقف إشارة لبدء الحركة التي لا يمكن الحديث عن تصحيح الفكر من دونها.

وقد انطلق الشيوعيون إلى حد ما من العناوين الأعم للإشتراكية، المتمثلة على الأقل في استبدال توجه الحزب المعلن في برنامج جورباتشوف: «اشتراكية إنسانية» و«عقراطية» إلى «الاشتراكية العلمية». إن النظرية تقل سلاحا لمن قرر النضال، ومن دون الموقف فإن أحدا لا يحتاج السلعة حتى لو

الأحيان - من فكرة الاشتراكية ويستعري النظر أيضا غياب النظرة النقدية الماركسية لجرهما ما جرى في العهود الأولى من التجربة الاشتراكية إذ يقتصر الأمر على «توكيد السلطة بشكل مفرط في يد الزعيم»، ودون أن يحاول البرنامج - طبقا أو سياسيا - تحديد طبيعة النظام السوفيتي في عبقوره الأولى أما في أواسط التسعينات فإن «اشتراكية الدولة» استنفذت إمكاناتها دون أن يحدد ما يعنيه «اشتراكية الدولة»، وحتى عندما يتعرض البيان لحجاة مجرعة جورباتشوف فإن هذه الحجاة تبدو كأنها فعلا إداريا معزولا عن الأزمة العامة الداخلية، أخيرا يتضح أن البيان عن «الاشتراكية المعطورة» التعبير الذي لا يعكس مخزوننا محددا مثله مثل التعبيرات من نوع «القطر اللأرسمالي» و«الفرجة الاشتراكية».

وفي ظروف الانحدار السوفيتي السابق، حيث خرج الملايين احتفالا بذكرى الثورة في مختلف الجمهوريات السوفيتية السابقة، فإن المهمة الأولى الآن هي إحياء الفكر الاشتراكي، وهي مهمة لن تتشكل إلا من انقراض الحزب الشيوعي السوفيتي

أزمة التوجه الرأسمالي وبرنامج السيطرة والتعبية

على إمتداد الأعداد الثلاثة الماضية نشرنا ترجمة للقرار الذي أصدره المؤتمر العالمي الثالث عشر للدولية الرابعة التروتسكية التي تأسست في عام ١٩٣٦ حول الوضع العالمي. نظام عالمي جديد أم اضطراب عالمي؟ وهو واحد من ست قرارات أصدرها هذا المؤتمر في العام الماضي. وكان نشر هذه الترجمة.. رغم أن المؤتمر عقد وأصدر قراراته قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، محاولة لكي يطلع الرأي العام -اليساري خاصة- على كل الرؤى والاجتهادات الفكرية، بصرف النظر من الاختلاف والاتفاق معها، خاصة البلبلة التي أصابت القوى التقدمية واليسارية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية.

وبهذه الحلقة الرابعة والأخيرة تكتمل هذه الوثيقة والتي نأمل أن يكون الإطلاع عليها قد أضاف الكثير الذي حرصت اليسار على تقديمه حول الفكر والتطبيق الاشتراكي.

ترجمة: عبد اللطيف حافظ اسماعيل

المستبئات (النظام النقدي - انتخاب البرلمان)، ثم في منتصف الثمانينات (التوسع - العمل المزد - استكشاف أفاق الوحدة النقدية)، غير أن المشروع الأوربي يدخل في تناقض مع تنظيم علاقات القوى الاجتماعية داخل إطار الدول القومية النقدية؛ ما العمل من أجل تحقيق التجانس في سوق واسعة للسلم دون توحيد المجال الاجتماعي والمخاطرة بتوحيد الطبقة العاملة على مستوى القارة؟ إن انفجار أوروبا الشرقية يضاهي للصاعب القاتمة من قبل، ورغم على إعادة النظر في صياغة المشروع الأوربي.

والسلام النسبي الذي نعمت به الدول الامبريالية قرابة نصف قرن يقابله أكثر من

إن أزمة الدكتاتوريات البرجوازية لاتعني أن أزمة الترجمة البرجوازي قد ذلت، كما وأن تركيز القوة الاقتصادية الذي لم يسبق له مثيل لا يتمخض أوتوماتيكيا عن ظهور استثمار جديد مهيب، فهناك ثلاثة أقطاب متنافسة تحاول تنظيم نفسها إقليميا. ورغم بعض التصحيحات القطاعية يتوالى تدهور الولايات المتحدة اقتصاديا لصالح اليابان وألمانيا، ولكن حتى إذا كان دور الدولار من الآن فصاعدا سول يتم اقتسامه بين عملات عديدة إلا أن الولايات المتحدة تظل الدولة الاستعمارية المسيطرة بسبب وجود دولة واحدة وسوق داخلية واحدة وقوة عسكرية متفوقة.

والأساس الذي يقوم عليه البناء الأوربي هو التصدير وتركز رأس المال، فستبدأ الأزمة يكتسب الاندماج بين رؤوس الأموال الأوروبية واليابانية أو الأمريكية أهمية أكبر حقا من الاندماج الأوربي الييني، ويظهر ما تغطت أوروبا المعن وانتعشت أحوالها في نهاية

مائة وأربعين ساعدا مع بلدان تابعة، وقد قدرت الكلفة البشرية لهذه الصراعات بما يفوق العشرين مليون ضحية. أما اختفاء الخطر المزعوم القادم من الشرق فقد ترك جهاز الألفاظي العسكري الضخم مكشورا، وبلا شريعة، ونتائج الاستفتاء الذي تم إجراؤه على إلغاء الجيش في سويسرا إيجابا تقويم الدليل على ذلك، وأصبحت الحكومات تخشى تصاعد موجة العداء للتسلح لاسيما وأن الزوايا مع الشرق يفتح مهام حفظ الأمن والنظام في العالم الثالث الذي استعالت به القوات الخاصة وقوات التدخل السريع المشكلة في العقد الأخير.

لقد تم اختزال الاتحاد السوفيتي إلى قوة قارية كبيرة ملغمة بصراعاتها الداخلية، أما فرنسا والجنرال غيسما قوتان عسكريتان من الدرجة الثانية، بينما تستطيع ألمانيا أن تطالب بدور متفوق في أوروبا نتيجة تعاملها شأن قوتها الاقتصادية، شرطية أن تتكفل بسياسة عسكرية نشطة دوليا، غير أن الاستثمار الأمريكي وحده هو الذي يستطيع اليوم أن يلعب دور رجل البريس في العالم، فقد اتخذ من التدخل العراقي في الكويت ذريعة لإعادة تأكيد تفوقه العسكري وإضفاء شروط على حلفائه. ورغم تصعيد المؤثرات الدولية والتخفيض الجزئي للترسانات النووية وإصدار بيانات السلام، فإن هذه الأزمة تصعب عن النزعات الداعية للحرب المتأصلة في الامبريالية، لذلك تطالب بأعلى:--

أ- انسحاب جميع القوات والجيش الأجنبية من ألمانيا.

ب- حل حلف الاطلسي وحلف وارسو.

ج- تجريد أوروبا من السلاح النووي.

د- حل قوات التدخل الامبريالي والغاة الجيوش المحترقة.

هـ - الدفاع عن الحقوق الديمقراطية للجنود وحق الشباب في العصيان.

إن فكرة الولايات المتحدة الاوروبية الاشتراكية تكتسب واقعية جديدة في إطار الأزمة الراهنة بوصفها ردا على مشروع الوحدة الامبريالية لأوروبا وردا على انفجار أوروبا الشرقية في وقت واحد:

أ- رفض أوروبا. الانغماس المهادنة للديمقراطية، حل مؤسسات بروكسل التكنوقراطية، رفض الاتفاق على قيام أوروبا بوليسيسية، طرح المبادرات من أجل انشاء جمعية شعبية لأوروبا.

ب- الدفاع عن الحقوق الديمقراطية وبصفة خاصة حقوق النساء (الحق في العمل

والإجهاض، وحقوق المهاجرين (حق التصويت والمساواة في الحقوق مع الآخرين)، والوقوف ضد العنصرية وكرهية الأجانب والزرعة الجنسية.

ج- حق تقرير المصير للقوميات المضطهدة في الشرق والغرب.

د- تطابق الحقوق الاجتماعية على أعلى مستوى في الشرق والغرب، الدفاع عن نظم الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة المجانية المجيدة في نوعيتها، الحق في العمل والعيش. هـ - ميثاق أيلول يوحى مع موروث يوم نووى، وضع الحلول لمشكلات المياه والتلوث الصناعي وحماية البحار والغابات.

هيراكية عالمية جديدة للسيطرة والتعبية

إن تطور موازين القوى في مجتمعات أوروبا الشرقية لا يجري سراً وراء أبواب مغلقة، فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذه البلدان، هي التي تقسّر تلك الموازين من جانب، كما تقرها من الجانب الآخر موازين القوى الدولية الجديدة التي تشكلت حالياً. والأزمة لاتعلن عن انهيار حاسم للاقتصاد الامبريالي، إذ مازالت أسامة المراهنة على قسمة جديدة بين الأجر والأرباح وتوزيع جديد للأرباح وإقامة هيراكية عالية جديدة. وتسدرة السرجانيات الامبريالية على الاحتفاظ بزمام المبادرة السياسية وإعادة فتح أسواق أوروبا إنما تعتمد إلى حد كبير على نهاية الأزمة الاقتصادية أو ارتدادها مستقبلاً.

والسنتين الخمس عشرة من الاضطرابات العنيفة التي عرفها العالم الرأسمالي منذ عودة الموجه العالمية للأزمة تسفر الآن عن تعديلات هامة في موازين القوى.

أ- فنهاية الستينات شهدت تقلص المبادلات في المركز واتجاه الائتمان المرتبط بالقدرة ودورات نمو البلدان التابعة، وبلدان الشرق، وبالنسبة لهاتين المنطقتين كان متعطف الستينات درامياً، وقد عبرت عنه أزمة الدين والحقوق المباشر لمطالب صندوق النقد الدولي، فكانت تلك البلدان من تدهور شروط المبادل، وضيق الأسواق العالمية للغامات نتيجة التكنولوجيا الجديدة لتحقيق الوفرة في المواد الأولية التقليدية، وارتفاع سعر الدولار في النصف الأول من الثمانينات فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة. أما فيما بعد عام ١٩٨٥ فقد أصبحت بلدان العالم الثالث تعاني فرق ذلك من أزمة الاتحاد

السوفيتي.

ب- وخلال العقد المتصرم وبينما كانت التجارة العالمية تنمو كميًا بمعدل ٧٪ سنوياً، أفادت عمليات التبادل متتجي السلع المصنعة التي كان نصيبها في المبادلات المتزايدة قد قفز من ٥٪ في عام ١٩٧٣ إلى حوالي ٨٠٪ في نهاية الثمانينات وكانت البلدان التابعة الوحيدة التي استفادت من هذا النمو هي الأساس بلدان جنوب شرقي آسيا، كما وأن هذا النمو المشروط بفتح السوق الأمريكية أمام صادرات تلك البلدان قد تعارض مع مصالح البلدان الصناعية الجديدة الأخرى فانهضت أوضاعها.

ج- ومجموع الولايات المتحدة/اليابان/أوروبا سوف يركز في أيلده من الآن فصاعداً ثلثي طاقتات البحوث/التنمية، والتكنولوجيا الجديدة يرمتها تقريباً وأكثر ٩٠٪ من الاستثمارات العالمية، وما يقرب من ٩٥٪ من رؤوس الأموال في البرورسات العالمية، وفي هذا الإطار الشامل شهدت الولايات المتحدة دورها العالمي يتدهور لصالح اليابان وألمانيا.

وفي الدول الامبريالية الكبرى قاسرا يتسرع عمليات إعادة الهيكلة عن طريق تطبيق السياسات الليبرالية منذ بداية الثمانينات؛ تساعد البطالة، عدم زيادة الأجر بمعدلات تتوافق ومعدلات التضخم، إدانة عقود العمل الجماعية، نمو ظاهرة المؤقت والعرضي، أما التعديلات التي أدخلت على العمليات الانتاجية والتفسيرات التي استحدثت في أساليب تحويل الاقتصاد فقد كانت لصالح تشكيل جديد للأرباح.

أ- ومع كل ذلك تظل هذه الدول في مراجعة مع ضيق الأسواق وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية ومن ثم ارتفاع تكلفة الاقتراض ورفرت طيفات المضاربة المالية التي تحد من الاستثمارات الإنتاجية.

ب- وفي إطار الانعكاش تشكلت عناصر نظام جديد للترام في المراكز الامبريالية: منتجات جديدة للاستهلاك الراسخ حتى لو افترض ذلك سرقاً أكثر تجزؤاً وبقاؤاً من سوق السيارات والأجهزة المنزلية الكهربائية، تقنيات جديدة للإنتاج، تنظيم جديد للعمل، علاقة

أمريكا تستغل حرب

الخليج لتأكيد تفوقها.

العسكري واملاء شروطها

على حلفائها..

أجربة جديدة (مرونة ساعات العمل والأجر) ولكن:

١- هذا لا يضمن تزايد الانتاج /الاستهلاك كمخبر من الأزمة في وقت تجد فيه البلدان التابعة نفسها مخنوقة بالدين، وتظل فيه مضغوط سياسات التقشف باقية على حالها في البلدان الإمبريالية.

٢- كما أن هذا لا يشكل بعد علاقة جديدة منهجية معممة يتوجها أسلوب تنظيم حكومي، بحيث تستطيع أن تلعب دوراً مشابهاً للدور الذي لعبته السياسات الكثرية في إطار الدول القومية فيما بعد الحرب.

ج- والتوسع الدولي بين الحوكومات والتهلك المركزية الكبرى يتحاشى شأنه منذ ٨٧/٨٥، ولكنه مع ذلك لا يهمل الفراغ الناجم عن غياب قطب استعماري مسيطر بحق أو سلطة فوق القومية مستقلة عن إدارة شئون عملة دولية. ذلك أن البنيان الأروبي سوف يسمع باستقرار أسعار الصرف فيما بين العملات المعنية، ولكن تدويل الاقتصادات سوف يواصل عدم فعالية الإجراءات الكثرية. إن الانعكاش في البلدان الإمبريالية الرئسية منذ عام ٨٢ إنما يخفي مديونية عالمية بالغة وبصفة خاصة مديونية الولايات المتحدة.

أ- فالنمو الأمريكي بعد كساد ٨٢/٧٩ قد تم تحقيقه باستحداث عجز في الميزانية لم يسبق له مثيل (عجز بقرارة بيلروس الأموال اليابانية)، وهو يعبر عن تعديلات في موازين القوى الاجتماعية (الإبقاء على معدل الضريبة على المشروعات دون زيادة)، قاسما كما يعبر عن تزايد النفقات العسكرية، وإلى جانب ذلك ومتشباهاً معه عبر عجز الميزان التجاري الأمريكي عن دور السوق الأمريكية كمنفذ رئيسي لمنتجات المنطقة الآسيوية كما عبر عن الضعف الهيكلي للاقتصاد الأمريكي.

ب- وفي حين أن النمو العالمي في البطالة وتدهور موازين القوى التابعة قد سمحاً بتشكيل جديد لأرباح المشروعات، ظل عام في الاذخار وزيادة كبيرة في الائتمان الاستهلاكي.

ج- وقد أمكن تجنب الاقتصاد الدفرل في مرحلة من الكساد عن طريق حقن السيولة بقرارة في شرايينه بعد انهيار اكثير ٨٧، ولم يتم ذلك إلا بعد سنوات عديدة من سياسات التقشف وضعف معدلات الاستثمار، غير أنه تم مصحوباً بتشكيل جديد تصاعدي

لهوامش الريح التي استخدمت أولاً في سداد صيدونيسة المشسوعسات ثم في التماس استثمارات الإنتاجية.

د- واتطلقت المبادلات العالمية خلال الثمانينات ولكنها كانت تعبر بصفة أساسية عن العلاقات بين دول منظمة التنمية الأوربية و تنينات و المنطقة الآسيوية، يوازها على الجانب الأخير انكماش المبادلات مع البلدان التابعة ويعدان أوروبا الشرقية (فيما عدا ألمانيا الديمقراطية)، وكانت الاستثمارات المباشرة في الولايات المتحدة (القادمة أساساً من أوروبا وآسيا) تنمي هذا الانطلاق في المبادلات وتتناقض مع الاتجاهات الحثائية الأمريكية.

هـ- إن تباطؤ النمو الواضح منذ عام ١٩٨٩ في الولايات المتحدة وبريطانيا يمكن ألا يؤدي إلى كساد عام ومتزامن إذا عوققت وتصدت له موارد حقيقية للنمو في اليابان وأوروبا، غير أن زيادة الموارد الضمنية من أجل تخفيض عجز الميزانية الأمريكية يمكن أن يفاقم الوضع، كما وأن الطبيعة المضاربة لتحويل الصجر يمكن أن تجعل يوقع أزمة كبرى.

وعلى الرغم من هذه المكاسب المحسنة تظل الإمبريالية بعيدة عن إدراك الأهداف الضرورية لتحقيق انتعاش اقتصادي تمتد على نط انتعاش الخمسينات والستينات، ولن يكفي لهذا الغرض إعادة إدماج واحد أو عديد من بلدان أوروبا الشرقية في السوق العالمية. أما غزو الامبريالية من جديد للحداد السوفيتي و/ أو الصين فسوف يخلق وضعاً جديداً تماماً من الناحية الكيفية.

أ- فالبورجوازيات المسيطرة تبدي اهتماماً سياسياً واقتصادياً واضحاً بأخذ هذا المشروع على سابقها، غير أن رجال المال والمستثمرين حذرون من اللحظة الزمنية من الظروف الاقتصادية تحت ظروف اضطراب سياسي واجتماعي.

ب- وهذه البورجوازيات تعتقد إرادة سياسية مرهنة وأداة تقنية وريوس أموال متاحة يمكن أن تلعب الدور الذي لعبه الدولار في إطار مشروع مارشال فيما بعد الحرب.

إن الانتعاش خلال الثمانينات لا يشير إلى توسع جديد يفيد منه العالم أجمع، وإنما يشير إلى تعيين الفوارق ونقل عبء الأزمة إلى عائق الأكثر ضعفاً، ونادراً ما يمكن عكسا بالفعل دفع تكاليف حرب الخليج واستمرار تقويل الاستثمارات في المراكز الإمبريالية ومساعدة الشرق على العودة إلى نظام السوق فضلاً عن مساعدة العالم الثالث على تخفيف

الضربات التي يتلقاها.

ولقد نجحت البورجوازيات الإمبريالية في المبادرة بالهجوم، وذلك بتكثيد العمال جزائياً، وإقامة أوروبا إمبريالية، وكسب مؤزرة القادة الإصلاحيين باسم الصالح القومي، ونقل جزء كبير من عبء الأزمة إلى العالم الثالث. هذا الهجوم يعبر عنه اليوم التوحيد الرأسمالي لأنانيا، وإقامة أوروبا إمبريالية، وكيبت القوة في مناطق الصراعات المسلحة بالإقليم، هذا الكبت المشفوي بيسركات البيروقراطية السوفيتية، وأخيراً فإن الهجوم يعبر عن مطامعهم في إعادة فتح أسواق الشرق.

ومع ذلك فإن الانتكاسات التي عانت منها الحركة العالمية الدولية لم تأخذ أبعاد هزينة تاريخية، فموازين القوى مازال غير مستقرة واحتياطياً المقاومة الاجتماعية بظل هي أخصيته ورغم التفكير التنظيمي للحركة العالمية التقليدية في المراكز الإمبريالية الرئيسية. ووضع الحركة العالمية في هذه المراكز ينعكس بقوة على الجهات الأخرى، في الوقت الذي تنرق فيه أزمة الاقتصادات المخططة عديداً من الحركات الخوية في بحر من البلبلة. ولكن يرجع هذا التوازن إلى اتجاه أواخر، فإنه يمتحن على البورجوازية أن تحقق انصارات ساحقة في البلدان الإمبريالية الرئيسية أو تتوصل إلى تدعيم المقاومة التي سوف تشب ضد آثار السوق وعواقبها في الشرق، وعلى العكس فإن هذا التوازن يمكن أن يتقلب بسرعة إذا تزامن ارتداد الأزمة مع دخول العمال في نضال مستقل في بعض بلدان الشرق وخاصة الاتحاد السوفيتي، وفي هذا السياق فإن تطورات الأحداث في الاتحاد السوفيتي والصين وألمانيا سوف تلعب دوراً حاسماً.

وعلى الرغم من الانفجارات المنتظمة في القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة، فقد استعادت بورجوازيات البلدان الإمبريالية خلال الثمانينات زمام المبادرة (تطويق أروال سوق العمل- مرزنة ساعات العمل والأجور- تراجع شامل في التنظيم النقابي والوعي الطبقي). لقد حدث انتعاش في الصراعات الاجتماعية بأوروبا في نهاية الثمانينات (وبدرجة أقل كثيراً في الولايات المتحدة واليابان)، غير أن هذه الصراعات أمكن تخفيفها من خلال المهارات التفاوضية والموارد التي حققتها البورجوازيات المركزية من الانتعاش الاقتصادي، ولم ينجم عن ذلك بالطبع أية دينامية لإعادة تشكيل طليعه جديدة، وإنما حدث العكس: عزلة القوى الثورية- ضعف أو

هزعة المعارضة اليسارية في الأحزاب التقليدية والنقابات، إن فقدان الثقة في الانتخابات يعبر عن نفسه بالامتناع عن التصويت ويصعدو الخطر بل ويصعدون بين مشغوف عدوان في العديد من البلدان، وعلى خلاف المحسنيات لا يعبر هذا اليمين التطرف فحسب عن حقد بورجوازية صغيرة تقليدية قضى عليها التصديق، وإنما يعبر أيضاً عن البلبلة التي أصابت بعض قطاعات الطبقة العاملة، وفي هذه الظروف يصبح النضال ضد التعصبة وكراهية الأجانب مهمة مركزية تتطلب نفساً طويلاً.

إن التراجعات التي فرضت على الطبقات العاملة في البلدان الإمبريالية والحلول الوسط التي قبلتها لقياداتها الإصلاحية، واستحدثت التكنولوجيا الحديثة والأشكال الجديدة لتنظيم العمل، قد سمحت بزيادة الفوارق في إنتاجية العمل لغبر صالحي البلدان التابعة والاقتصادات المخططة كما أن تفاقم المنافسة الدولية يلقى أعباء ثقيلة على ظروف حياة العمال في تلك البلدان.

أ- ولا تزال عملية إعادة التنظيم المستقل للحركة العالمية في بداياتها الأولى داخل الدول العالمية المبرقطة، وإن كانت ظاهرياً تبدو أكثر كثافة في الاتحاد السوفيتي (على سبيل المثال إضراب عمال الناجا)، وظل التساؤل قائماً حول كيفية استقرار موازين القوى وبأي إيقاع يتحقق هذا الاستقرار مستقبلاً في إطار إعادة التنظيم، ذلك أن عملية تشكيل الوعي الطبقي لا يمكن أن تكون هي ذات العملية في ظل رأسمالية يناعها ملايين المضربين وحركة قوية معادية للحرب كما كان الحال في نهاية الستينات، وفي ظل الأوضاع الراهنة التي تتميز بنضالات دفاعية مبشيرة دون مشروع للتحويل الاجتماعي.

ب- وتعتبر الانفجارات الاجتماعية العنيفة في بلدان العالم الثالث عن أوضاع متمايزة تماماً، ففي البرازيل وجنوب أفريقيا وكوريا نشأت طبقة عاملة جديدة مناضلة، وفي بلدان أخرى يسود الاقتتار إلى التصنيع والحضرة ويذهب القطاع غير المشروع، وفي اقتصاد عالمي أكثر تدويلاً من أي وقت مضى تجد الشعبية التقليدية نفسها في مأزق، حيث يؤدي تدهورها في بعض البلدان إلى صعود شعبية دينية رجعية أو شوفينية يائسة. أما عن إعادة تنظيم الطبقة فإن سقوط «المسكر الاشتراكي» المزعوم يتطلب ترتيبات جديدة ضخمة.

اسلام.. لآلهانة

فقولات ومرسلة: الاعوجاج والتقمييم

بعد الذي حدث في سقيفة بني ساعدة وقت البيعة لأبي بكر الصديق، رضى الله عنه، خطب أول خطبة جا فيها :
 ولقد وليت عليكم ولست بخيركم؛ فإن أحسنت فأعجبوني وإن أسأت فقوموني، إنما أنا مثلكم.. إلخ..
 وتنسب إلى عمر بن الخطاب، رضى الله عنه، خطبة مماثلة وأن رجلاً رد عليه ووالله لو رأينا فيك أعوجاجاً للومناه
 بسورتنا؟ فسر عمر وعقب والحمد لله الذى أبجد في أمة محمد، عليه الصلاة والسلام، من يقرئ هذا للخليفة..
 هذه المقولة التى تنسب للخليفين الأول والثاني تردود كثيراً على أفلام من يكتبون في الفكر السياسى الإسلامى للتدليل على :
 أ - ديمقراطية الحكم فى الإسلام.
 ب - وجود المعارضة السياسية فيه.

وقد آن الأوان للفرقة بين المقولات التى يرسها الخليفة أو أمير المؤمنين أو الإمام، خاصة تلك التى يضمنها أول خطبة له يواجه بها
 المحكومين، ومازال حديث عهد برأيه؛ وبين الممارسات الفعلية التى يباشرها إبان حكمه.. هذا من ناحية.
 أما من الناحية الأخرى فيتبعين النظر إلى تلك المقولات المرسله نظرة مرضوعية خالية من العاطفة وزنتها بدقة تراعى فيها الظروف
 التى وردت فيها وحال المخاطبين بها؛ وأنه من الطبيعى أن نجى، خطابية إنشائية لتتناسب مع مداركهم وأفهامهم إذ أنهم قد تعمروا على
 سماع ذلك الأسلوب سوا، فى الخطب التى كانت تلقى فى الأسواق مثل : عكاظ، صغفة، ذي المجاز أو فى القصائد الشعرية؛ ومن ثم
 فإن سحب تلك المقولات المرسله لتندو مواد دستور يصلح لمن أتى بعدهم بخمسة عشر قرناً، خطأ منهجى واضح لا تبرره النوايا الحسنة
 عند من ينادى به.

والتقييم للموضوعى لتلك المقولات المرسله، يكشف عن هذا الخطأ المنهجى، فالاعوجاج، أو الإسائة، من قبل الحاكم يكون على ثلاثة

ضروب :
 الأول : اعوجاج ذاتى مثل شرب الخمر ولعب المسير والمخادنة والإقبال على مجالس اللهو، وهذا من العسير إثباته إلا عن طريق
 التجسس المنهى عنه شرعاً؛ فضلاً عن أن تأثيره فى الحاكم لا يمتد إلى الجانب العام منه إلا إذا انصرف إليه تماماً وبالكلفة.
 الثانى : يختلط فيه الجانبان الشخصى والعام مثل قبول العمولات من مبيعات الأسلحة أو الهدايا من عليه القوم (أو المأ للتعجير
 القرأنى) وهذا من الصعب إن لم يكن من المستحيل إثباته ولا سبيل فيه إلا الأخذ بالظنة والشبهات والشائعات، وهذا منتهى عنه أيضاً.
 الثالث : وهو المتعلق بالجانب العام بصورة لا يس فيها مثل عمالة العدو أو التصالح معهما كما حدث فى معاهدة كامب ديفيد.
 وهذه الضروب من الاعوجاج من المعتم أن تصبح موضع خلاف بين المحكومين (الأمة)، فالبعض قد يرى أن الحاكم إذا كان حازماً
 ضابطاً للأمر فلا شأن لأحد بشربه الخمر أو حضوره مجالس اللهو أو مخادنته والبعض الآخر يرى أن الاعوجاج كما يكون فى التصرفات
 العامة يتحقق فى التصرفات الخاصة أو الشخصية ولا خير فى حاكم يخالف الشريعة فى حياته الخاصة، بتعاطيه المتكرر أو إقباله على
 اللهو وإذا كان هذا هو شأن الاختلاف حيال الضرب الأول من ضروب الاعوجاج فكيف يقدو نحو التزويج الآخرين وهما أخطر بما لا يقاس
 عليه، فإذا وقع مثل هذا الاختلاف بين الأمة (المحكومين) فمن الذى يحسمه وتكون له الكلمة الفاصلة فى أن هذا اعوجاج أم لا ؟
 إن المقولة تنص على أنه «.. وإذا أسأت فقوموني».

ولم تبن كنهه الإسائة أو الاعوجاج ولم توضع لنا من الذى يترلى القومى ١ ولا كينيته : أى الطرق التى تتبع فى ردع الحاكم المعوج
 حتى يستقيم .!

إن عمر بن الخطاب أبجاز التقييم بالسيف إذ أنه مدح شجاعة الرجل الذى وقف وصاح فى وجهه : « والله لو رأينا فيك أعوجاجاً
 للومناه بالسيف، ومعنى ذلك أن تنسب حرب أهلية بين الفريق الذى يرى الاعوجاج والآخر الذى يرى الاستقامة.
 إن الاختلاف حول تصرفات الحاكم تكرر على طول التاريخ القديم والوسط والحديث لدى كافة الشعوب.

والمثل القريب الذى نسانه به وجهة نظرنا هو ماحدث بعد عشر سنوات بحسب من إطلاق عمر بن الخطاب لمقرته، فقد انقسم
 المسلمون بشأن بعض ممارسات الخليفة الثالث عثمان بن عفان، رضى الله عنه، أدت بعد ذلك إلى مقتله، وتحولوا إلى فريقين
 متعاديين. بعد أن كانوا بذاً واحدة، وحارب بعضهم بعضاً حرباً ضروساً، وكان على رأس المتصارعين أربعة من كبار الصحابة القرشيين
 والذين يحتمل للرسول، عليه الصلاة والسلام، بأروى رابط القرى والمشرين جميعهم بالجنة وهم :

على وعائشة وطلحة والزبير، ورضى الله عنهم. وقامت (الفتنة الكبرى) التى صعدت الإسلام صعداً مازال المسلمون يعانون من آثاره
 حتى الآن.

وإذا كان ذلك هو حال أعيان الصحابة فما بالك بخيرهم من عامة المسلمين!!!
 وإذا كانت تلك المقولة لم تعصم من فرقة المسلمين وتناحرهم قبل مضى عقد واحد من السنين من إرسالها فكيف إذن تصلح لأن تصبح
 لينة فى دستور المسلمين بعد مضى أربعة عشر قرناً من الزمان ؟
 وكيف تنهض دليلاً أو حتى قرينة بسيطة على ديمقراطية الحكم فى الإسلام أو على وجود المعارضة السياسية فيه ؟ أليس هذا هو
 الخطأ المنهجى بأعلى صورته.

خليل عبد الكريم

اليسار/العدد الرابع والثلاثون/ديسمبر ١٩٩٢ <٦٩>

الماركسية.. وتكتشف عالمها الرحب

ودارت معركة..

ودارت معركة طويلة.. يغلفها الحب بيننا وبين صلاح.. هي تريد أن تسهم معه فيما يفعل هو ورفاقه، أن تفعل شيئا أكثر من الترحيب بالضيوف الغاضبين، وإخفاء الأوراق الأكثر غموضا، وهو يريد- من قرط حيد- أن يحميها من مخاطر الطريق: «واحد منا يكفى، وواحد يسقى لبهم بالأولاد.. هشام وعمر».

ودارت معركة الحب صامتة أحيانا، وصاخبة في أحيان أخرى، وكالعادة انتصرت إنعصار وانضمت الى التنظيم في عام ١٩٥٧. انضمت ليس لأنها زوجة صلاح، ولكن لأنها استطاعت أن تكتسب وضعا جماهيريا صاخبا في معركة المدوان الغالي ١٩٥٦، إذ شاركت في اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية، ونظمت حملات نسائية للتبرع بالدم.

أصبحت أنعصار كادرا جماهيريا، وفرضت وجودها على الجميع، ولم يمد بإمكان صلاح أن يمنحها من أن تصبح عضوا في التنظيم.

وقضى الأمر في طريقها المستعرض، وتعمد قضية الديمقراطية لتصبح محورا للصراع بين الشيوعيين وهيد الناصر وتأتى ليله العام الجديد (١٩٥٩) لتشهد واحدة من أكبر الحملات البرلمانية ضد الشيوعيين، مئات الرفاق يلاقون بالمعتقل ومئات آخرون الى السجن.

حتى وصلح يغلتصن من الضربة البرلمانية الأولى.. ولكن الطريق المرسوم يفرض نفسه، والسيدة التي وقفت أمام كامل تلك القواصم رئيس النيابة الشهيرة الذي حقق في قضية اغتيال أمين عثمان، تلك من الاعتدال بالنفس مايدفعها الى السير قدما... مهما كانت المخاطر.

هي وهو في السجن..

وتحكي أنعصار الحكاية.. «عذنا مساء ٢٧ مارس بعد أن أنظرنا بالخارج (كان شهر رمضان) أنا وصلاح والأولاد، وفي الساعة الثالثة صباحا أتى زوار التجبر، قلوبا كل شيء، جمعوا كل الكتب، كان الضابط يقول لمن



«انتصار خطاب.. الإرهابية»

ورفعت السجدة

تزوجت.. كان زوجها تقليديا ابن عمها صلاح مروف في وزارة العدل.. وكان الزوج يحيط نفسه وتصرفاته بإطار من السرية، أوراق تخفى، وصهيوف يأتون الى المنزل بهتسمسون، يتهامسون، ينصرفون، هو لا يبرح بشئ، وهي لاتسأل، ربما لأنها هي أيضا كانت تملك أسرارها الخاصة ونشاطها الخاص.

لكن قصة الاغتيالات السياسية انتهت من ساحة العمل السياسي، والعمل الاجتماعي النشاط الذي تقسموم به في «جمعية الضربات بالسيدة زينب» وغيرها من مجالات النشاط الاجتماعي لم يمد كافيها، كذلك كانت انتصار تتسلل في ظل الى أوراق «صلاح» وإلى أرفف مكتبته المليئة بكتب غربية.. كتب تتحدث عن الماركسية والاشتراكية.. ورويدا وريدا أدركت أن الأوراق السرية التي تقوم بإخفائها في مخايز غربية لاتخطر على بال أحد هي نشرات لتنظيم شرعي اسمه «طلعة العمال» وريدا وريدا بدأت تتقن فن المعرفة

الإسم: أنعصار خطاب
تاريخ الميلاد: نوفمبر ١٩١٧
محل الميلاد: طنطا
الهيئة: موهبة بالترية والتعليم
تاريخ الوفاة: يونيو ١٩٨٠
قضايا: ككل الفتنيات، وليس كأي فتاة أخرى.

واحدة من بنات مصر، عاشت في أسرة عادية، تزوجت ابن عمها، تعلمت تعليمها متوسطا، توفقت، أنجبت أطفالا الى هنا وهي مثل الأخريات، ولكن يقضي عليها عام ١٩٤٦ بتهمة غريبة: الاشتراك في قضية اغتيال «أمين عثمان» وتحميدا يقضي عليها مع عدد من الشبان الذين لم اسمهم في سماء الإرهاب السياسي والاغتيالات الفردية بتهمة تهديد الشاهد الأول في قضية اغتيال أمين عثمان، لإجبارها على تغيير أقراله لصالح زملائه المتبرض عليهم..

ويقف أمام المحاكم أرمعة من المتهمين.. ثلاثة ممن اشتهروا في ساحة الاغتيال السياسي: كمال يعقوب، كمال منسى، محمود فهمي أما الرابعة فهي أول امرأة مصرية تقف هذا الموقف، أول امرأة مصرية تهم في قضية من قضايا الاغتيال السياسي.. «أنعصار خطاب».

وفي عام ١٩١٤ كانت انتصار خطاب قد

معهم. خذوا كل كتاب فيه كلمة «أول» أي كل كتاب مترجم عن الروسية.. سرقوا أشياء كثيرة: الكاميرا وحتى لعب الأطفال.. واستمر التفتيش حتى الخامسة صباحا، وحاولت أنا وزوجي أن يأخذ كل منا حقيبة بها بعض الملابس، رفض الضابط مؤكدا أن المسألة كلها لن تستغرق دقيقتين، وبينما كانوا يفتشون البيت ارتدى الأولاد عصر (١٤ سنة) وحشام (١٠ سنوات) ملابس المدرسة، ثم أتت اللحظة الصعبة إنهم يأخذوننا.. تشعل الأولاد في رقبتي، والضابط يشدهما بعيدا عني، قلت للضابط: أرجوك دعنا نأخذ الولدين معنا، نستقيم أمام منزل جدتهم إنه قريب جدا من هنا. ثلاثمائة متر فقط، الضابط الهام رفض وأصر على الرفض، قال عمر لي كبيرا: «لا تخافى يا ماما علينا، في العلاج قللس وحشم وبهش، وأنا أعرف أسلق السيسيش، روى مع بابا ومعخاليش».

وتساقلت دموع انتصار، لكن الضابط لم يلب.. «أخذونا في السيارة وتوكت الولدين في الشارع».

لكن القبض على انتصار كان بداية المشكلة أين «يعضوا هذه الست»؟ أرسلوها في البداية إلى سجن القلعة، صرخ المأمور «ايه البلاز دي، أعطها فين» وأعادوها بعد اتصالات تلفزيونية إلى قسم الموكسي.. كل بدأ مركب الرفيقات يتهاوى، وبعد أن تكاد الجميع ساقون جميعا إلى سجن القناطر نساء..

وفي أحد المنابر وكان اسمه «هتير الدهارة» وضعا سبعة سراير في صفين، كل سرير من ثلاثة طوابق وحشروا القادامات في.. العنبر وأسمى العنبر «عنبر الشيوعية».

إنها المرة الأولى.. التي يجاسر فيها حاكم مصرى على إصدار أوامر اعتقال لكل هذا العدد من السيدات والفتيات. لكن عهد الناصر قبلها واثارت ضجه عالمية واسعة، وأظهر عهد الناصر إلى أن يصرح لأحد الصحفيين الأجانب إنه لا توجد «سيدة واحدة معتقلة».

وصل التصريح مهريا إلى السجن.. وفجأة نهضت فكرة غريبة، لعلها ذكيرة، ولعلها فكرة عذرية، وغير مدركة لحقيقة الرضخ. صاحت واحدة من النساء الرئوس: «قال: لا توجد سيدات معتقلات، ونحن سيدات، إذن إنفراج وبهش» حزن من حقائهن وسرن نحو الإدارة

فروع المأمور يحشد المعتقلات الشيوعيات سيدات وفتيات يحملن حقائبهن ويردن وبسطة الخروج من السجن..

وخيرة المأمور لاتيارى، والرجل مدرب ويعرف كيف يتعامل مع كل صنف، فإذا أحضر الجنود ستكون معركة يقال: ضربوا المعتقلات الشيوعيات، ولهذا وبسرعة حشد عددا من السجينات في قضايا المخدرات والدعارة، كل من هذه السجينات لها مطلب، أولها حاجة قانونية أو غير قانونية لم يعد الأمر مهما عند المأمور، المهم أن يتخلص من شب الشيوعيات ويأسرع وقت.

وانطلق جيش سجينات المخدرات والدعارة ضد المعتقلات الشيوعيات.. والتفتيش معروفة مقدما رفيقاتنا ضربنا شديدا علمهن درسا لا ينسى.. يجب إنسانه علاقة حسنة ومعتدة مع السجينات العاديات. كانت انتصار أكبرهن سنا.. وكانت تتكلم الرعى بالدرس السابق فاحتضنتها صديقتها السجانة متظاهرة بأنها تضربها.. لكنها كانت تحبها.

العذاب الأكبر...

كل شيء محتمل، السجن، الضرب، التجميع، التفتيش البذئ الذي يقوم به ضابط مستهتر بعث بملابس السيدات.. الاعتماد على الأولاد، وعن الزوج. كل شيء يمكن احتماله إلاشي واحد هو أن يبكي الطفل أمام أمه ويشكرها ما لا يستطيع دفعه.

كانت الزيارة ممنوعة، لكن العلاقة الحسنة مع السجينات والسجينات سمحت بتدريج التحاليل فالأولاد يزورون سجيته عادية وتخرج الأم معها لتري الأولاد.

عمر وحشام يبكون.. جدتهم تشتم الأب والأم كل يوم لأنهما انتفخسا في الشيوعية وتركوا الأولاد.. «والعيال في الشارع بيشتعنونا ويقولوا لنا أبوكم وأمكم في السجن»

الأم تحاول من خلال دموعها توضيح الأمر، دين جدوى، وذات يوم إنتفضت رسالة صاعقة مهية من ابنتها عمر يحتج فيها على كل شيء ويصرخ احتجاجا بحدّة طفل يعاني باكسرها بكته أن يحصل عمر بقرى في رسالته «أنت وزوجك (لم يقل بابا) تفكران أولادكما، في حين أني الأمر لا يحتاج منكما أكثر من القلوب على ورقة شخرجان لورا من

السجن.. (فلان) (ذكر اسم أحد الأشخاص) وقع على هذه الورقة وخرج إلى أولاده، هذا الخطاب انتذار، أنا تعبان جدا، لجدتي تشتمكم في كل لحظة، إذا استمر موقفك هذا، لعلنا آخر خطاب مني إليك، لأنني سوف أنتصر، سوف أحرق نفسي.... كان ذلك في أوائل ١٩٩٢، ثلاث سنوات بأكملها مضت وهي بعيدة عن الأولاد، عمر أصبح في السابعة عشرة من عمره، حيرة رسالته كحجر ثقل يمتص قلب الأم.. هل يمكن أن يحصى إنسان كم الحزن الذي يلحق بأم سجيته إذا جاءتها رسالة كهذه..

والأول الأسئلة تصوم حولها لتعوض مضجعتها هل يمكن أن يفعلوا؟ هل سيحرقون نفسه؟ وكيف؟ ومعنى؟ والدموع كلها لا تكفي كل بحر العالم لو تحورت دموعا فإني لا تكفي الأم في وضع كهذا.. وبالتفعل كان بإمكانها أن توقع على ورقة تستنكر فيها الشيوعية، حيرة توقع، أي حتى لا تكلف نفسها عناء الكتابة، هم يتكلمون ومطلب فقط التوقيع، ثم يفتح الباب وفورا لتخرج لعمر وحشام وتحميمهن من شغائم الجدة التي لا تعرف لماذا يمكن لأب ولأب أن يتركوا أولادها ويذهبوا إلى السجن ويرفضان التوقيع والخروج، وتحميمهن من شغائم الأم التي في الشارع.. وتحميمهن من وشايات الأمن التي تتسلل إليهم «أكتب لاما قرول لك هذه كلمة تخرج.. كيف يمكن لأب أن تصمد أمام حالة كهذه؟ وكيف يمكن لها أن تشرح لطفلها أن التوقيع البسيط هو أشد هولاً من السجن وعذباته، ومن الفراق للأب، إنه استنكار للذات وخيانة للنفس وللموقف، وكيف يمكن للأطفال أن يفهموا ذلك؟»

وترفض الانتصار أن توقع الاستنكار، وتكثف جهدها في حماية طفلها بغضائات مهريه تحكي لهما وبسطة قصتها وقصة بابا، وكيف أنها لا يمكن أن يرقما.

وتبقى صلبة حتى النهاية ويتنهي السجن، وتعود للأولاد، ثم يعود الزوج وقضى الحياة من جديد.. وفي يونيو ١٩٩٠ تعود انتصار الحياة كلها تاركها لنا سيرة امرأة شجاعة رفضت أن تخنى رأسها أمام أشد العذابات هولاً. امرأة استلكت إرادة الصدود في مواجهة أكثر الامتحانات قسوة.

أمرأة تستحق أن تكون مصرية حقاً.



من

سيفنا التجارة والشطارة

أحمد يوسف

«الحب والرعب»

لعل أكثر ما يصدرك في «الحب والرعب» هو تلك الدراما الهزيلة التي يقدم عليها الفيلم، من خلال السيناريو الركيك الذي كتبه نهيل غلام، على الرغم من مسرحه المساس، وهو خطيرة مرض الإيدز القاتل. وقد يستدعي ذلك إلى ذهنك المعالجة الخفيفة المتعملة للمخرج الراحل أحمد فؤاد للموضوع ذاته في فيلم «الحب في طابا». لكنه على أي حال حوار أن يطلق تحذيراً ميلودرامياً من خطورة التطبيع مع إسرائيل، وما قد يعنيه ذلك من التسلل الإسرائيلي الخبيث إلى أوساط الشباب الباحثين عن التمتع العابرة.

لن نجد أي رسالة من أي نوع في فيلم «الحب والرعب»، وهو ما يثبت على التساؤل حول المخرج الشاب كريم ضياء الدين، فعلى العكس من المخرجين الشبان في أعمالهم الأولى، الذين يتمتعون استعراض «عضلاتهم» الفنية، ويتنظرون في الحديث عن مشروعات شتى، حتى تكاد تشعر أنهم يعيشون كل أسلحتهم في فيلمهم الأول وكأنه فيلمهم الأخير، على العكس من ذلك يأتي فيلم «الحب والرعب» حيث تمتد ترسانة كريم ضياء الدين الفنية خاوية إلا ما يضع طلقات أصوات أو دخان، حين لم يتخذ الفيلم وصانعه لهم هدفاً واحداً.

ذهبت نادية الجندي في «مهمة في تل أبيب»، وعاشت شريهان تجربة «الحب والرعب»، وفي الفيلمين معاً يمكن أن نجد بعضاً من ملامح التيار الرئيسي من صناعة السينما المصرية في الوقت الراهن، على الرغم من الاختلافات الظاهرة التي تفرق بينهما، إذ يبدو «مهمة في تل أبيب» الذي نال نجاحاً جماهيرياً واسعاً وكأنه ينتمي لسينما الإنتاج الضخم، التي تعتمد على الإيهام، والإتقان الحرفي الذي يستمتع به صناعه، أصحاب التجربة الطويلة، بينما يبدو «الحب والرعب»، الذي لم يمرض إلا لأسابيع قليلة وكأنه تجربة متروخمة محدودة التكاليف، يفرغ بها مخرجه الشاب ليؤكد وجوده في عالم السينما المصرية.

لكن الفيلميين يبدآن من نقطة واحدة، وينتهيان إليها، وكأنهما يدوران في حلقة مفرغة، حين تظهر «النجمة» وحدها وهي تقف في مركز الدراما والصورة، لا يكاد مشهد واحد يخلو من وجودها، ولا تتوقف عن «التمثيل» بالمعنى السطحي للكلمة، بين الإغراء والصراخ، والدلال والتشنج، والإنفعال والانفعال، وقد لطخت وجهها تارة بمساحيق التجميل وهي تليس فاخر الشباب، وتارة أخرى بألوان الدماء والكدمات بينما قُرِئت ملامحها لتظهر مفاتنتها (١) في سادية مريضة. وإذا كان هذا النوع من السينما يهدف لاجتذاب الجماهير بدعوتها إلى «الفرجة» على النجمة ذاتمة الصوت، فإن الخطورة الحقيقية تكمن في الزعم بأن تلك الأكلام تناقش قضايا جادة، حتى لو كان الفن هو تجربتها إلى حواديق هائلة.

في المشاهد الأولى من الفيلم تصل الدكتورة هند (شريهان) من أمريكا في ثياب الحناء الأنيقة، حاملة طفلها الصغيرة على ذراعها، مصطحبة جثمان زوجها في تابوت مغلق. وبعد أن تواريه التراب، تودع الطفلة أحد الملاهي، وتبحث لنفسها عن مسكن تقيم فيه. ولن ينتظر كاتب السيناريو طويلاً لكي «يشرح» لك ما خفي من قصتها، فيبعد إلى أكثر الأساليب بدائية وساذجة، وهو «الفلاش باك» المفاجئ، الذي يفتقد الاتساق مع أي بناء أو سياق درامي، حين تذكر الدكتورة هند قصة إصابة زوجها. بالصدفة البحتة. بفيروس الإيدز في العمل الذي كان يعمل به في أمريكا، والتيها انتقلت العدوى، وهماي تمرد بالزواج جثة هامة، وقد أصبحت مريضة تنتظر الموت.

لم يمدد الفيلم إذن عن طريق شخصيته الرئيسية إلى أن يربط بين الإيدز والحب المصري، وإنما جعله أمراً يمكن أن يحدث بالمصادفة، وهو ما قد يجعلنا نتساءل أن الدراما سوف تسيّر في طريق إثارة التعاطف مع هذه المريضة التي لم تقتصر إشباعاً، لكن المجمع سوف يحكم عليها بأن تبقى متروكة وحيدة. لكن سرعان ما يخيب الفيلم حسن الظن به، حين تضع شريهان ألوان الزينة الصارخة على وجهها، لتتوجه إلى ابن عمها وجيبها السابق أحمد (محمود المجدلي)، وتغشى في بكائية طويلة عن زوجها الذي تزوجته كرامة، غير أنها أصبحت مع الأيام، لكنه «فجأة» انتحلت... مالتجشش قدامي».

في بكائية أخرى، ينطلق أحمد في الحديث عن حبه لها الذي لم يشقه منه إدمانه

جريمة بالشكل ده». ومن المؤكد أنها سوف تكون المرة الوحيدة والأخيرة التي يتفتق فيها ذهن كاتب السيناريو عن مثل هذه الأفكار الخرفاء. لمعالجة موضوع الإيدز. على العكس يبدو فيلم «مهمة في تل أبيب». ومن خلال كاتب السيناريو بشير الديك وكأنه يعيد عشرات التيمات التي قدمتها الأعمال الدرامية، السينمائية والتلفزيونية، التي تناولت موضوع الجاسوسية، ليجمعها في فيلم واحد تقوم بطولته نادية الجندى. وربما كانت تلك التوليفة هي السبب الرئيسي وراء نجاح الفيلم على المستوى الجماهيري، وهي التوليفة التي نجح بشير الديك في «تفصيلها» على مقياس نادية الجندى. ومن المصادفات ذات الدلالة أن يقسم بشير الديك في الفيلم بطور زعيم فلسطيني، محارب نادية الجندى - كميله للموساد - أن توقعه في حبائلها، من خلال «النمرة» التقليدية للمرأة التي تشكو من ألم في ساقها، فتطلب من الرجل أن يداك لها موضع الألم، فيتحسس بشير الديك ساقها

البحث عن هند الهاربة، ليستطرد الفيلم في مطاردات سقيمة، حتى يعثروا عليها، وتودع المستشفى ليقررا الزواج وسط دهشة الجميع. كل ما يبق من الفيلم، وهو الجزء الأكبر منه - هو لثو سقيم، حين يدخل الفيلم في منطف جديد، إذ تبدو هند في نظر عصابة شريرة سلاحاً فتاكاً قاتلاً للانتقام من عميل خائن، وغير العديد من الأحداث القارعة، تجبر العصابة الفعالة على موالعة الرجل، الذي يتمتع بالقصولة حتى إنه يمارس الجنس في الليلة ذاتها مع زوجة رئيس العصابة، الذي سوف يحتفل بنجاحه بممارسة الجنس مع زوجته الخائنة، فيصبح الجميع مصابين بالإيدز، بعد أن يكون الفيلم قد وصل بالمتفرج إلى الحد الأقصى من السأم، بسبب هذه الأحداث التي تنفذ إلى أي منطق واقعي أو درامي.

«مهمة في تل أبيب»

يقول رئيس عصابة «الحب والربيع» أن تلك هي أول مرة في تاريخ البشرية تحصل

للخمس، وما هو يدعروها لنسيان الماضي واغترام الحاضر، حتى إذا ما اقتربت الشفاء، ولغحت الأنفاس الجلود، انطلقت هند هاربة لا تولى على شيء، تاركة أحمد في حيرة ليس لها قرار، لتلجأ في النهاية إلى حانة تستكمل فيها تجرع الخمر بشرافة نهمة (أولامان من أن تخرط شريهان في رفقة ماجنًا)، مما يدفع أحد الرجال للسعي إلى التقاطها، متصوراً أنها «أعرة فاجرة أو عاهرة محترقة، وحين تهدي قنعا يضع لها مخدراً في الشراب!!» لم ينته التفتيق في هذا المشهد بعد، فسوف يختطفها من الرجل شابان عابثان، يقتصانها في سيارتهما، ولقيبان بها في الطريق، فتطلق ضحكاتها الساخرة المريعة من هؤلاء الذين سعوا إلى حنقهم باغتيابها. ولأن أحمد ما يزال يبحث عنها ليواسيها، يعثر عليها في الليلة ذاتها، عندما تعود إلى مسكنها، ليصارسا الحب في لحظة شجن، فتصارعه بعدها باكية بالحقبة المريعة، وأنه قد أصبح مثلها مصاباً بالإيدز. في اليوم التالي يلجأ أحمد إلى المستشفى، وتبدأ رحلة

مصورة الجندى وشريهان في «الحب والربيع»



الإعلام والمسألة الزلزالية

ماجدة مريوس

أو الفرنسي أو السي إن إن.. أما نحن فكفانا
ندوة يأخذ المشاركون فيها «برز» الإهتمام فماذا
تريدون أكثر من ذلك؟

أما الثانية .. والثالثة

أما القناة الثانية، بترتيب السن
والأهمية، فقد استمرت كما هي، ثابتة
الجأش، وحاول البعض فيها المساهمة في ترويع
الناس - أي العكس - وعرض الفيلم الأمريكي
«الزلازل» الذي يصدر انهيار لوس أنجلوس
بفعل زلازل شديد، إلا أن المديرة لحقت الأمر

صورت الشريط



كاننا اكتشفنا اليوم فقط أن هناك علم
وثقافة علمية مطلوبة لعقولنا وأن الحبيبة
ليست كلها مسلسلات ومتروحات ولوازي
وهكذا اندهال علينا أساتذة الزلازل، من كل
حذب وصوب، يتحدثون في القناة الأولى عن
زلازل ١٢ أكتوبر ووضعه بين زلازل
الأرض، وحوار الزلازل وموقعنا فيه، والتوقعات
والتدابير وخلافه حتى أصبح للخبراء مكان
ثابت على الشاشة بعد نشره ٩ بقيادة أحمد
سمور.

ويجب المراء كيف اكتشف التلفزيون
المصري أن عليه أن يلجأ للخبراء بعد هذا
الحديث العظيم والمروع في آن واحد، فكريس
القاء، الأم من أجل أحداث «العلماء» مع أن
نفس العلماء، موزجرون دائما تحت أسمرنا،
وأبحاثهم تنطق ولكننا نغيبها بالإهمال في
الأدراج، ولا يستضيف أحد أعضائها، ولا يذهب
مذيعات التلفزيون ومعدو طلمتهم الجادة
ولفتهم الحالية من المجالات «والأنطه» بل
إن الجعيد هنا هو أن القناة الأولى ولقت عند
الخبراء فلم تنظر حولها طويلا إلى النتائج
العملية، فخرائب والمسكرات إلا من حيث
الأطمئنان، أي أطمئنان مندوبها في
المسكرات التي دخلوها على «طعم الحياة»
بالنسبة لأهل الإهمال بعد هذا
التعميم، فتنطق المواطنين بما أسعد النديين
وهو أن «كل شيء جميل وشكر
الحكومة واجب».. فهي على المعجزات
قديرة، وبعد ذلك أساتذة القناة الأولى
الرسمية، فلم تنفتح ملفات العاصرات المخالفة،
والمخازلات المريبة ولم يتوجه أحد منها إلى
المدارس المتهاجرة ولم يسأل أحد عن القوانين
الذين هبوا.. وهو يوم تعلم مشلا، كأي
محطة تلفزيون عالمية ومعلبة محترمة عن
سلسلة برامج عن انهيارات المباني الجديدة
بأرقام والرفائق.. لا.. وألف لا.. فهذا
موضوع قد يخص محطة التلفزيون الثاني

«ومنت العرض، وبعد استقطاعات (٢) أن
تقدم ظهر أحد الأيام برنامجا يابها عن
تعليم الأطفال في المدارس كيف يواجهون
الهزات الأرضية ببساطة ووضوح شديد، ولكن
على ما يبدو، فإن العلاقات مقطوعة بين
القناتين، لهذا البرنامج شديد الأهمية لم
تعرضه القناة الأولى، ولم يصاد عرضه في
فترات الكشافة الشديدة التي يتربص فيها
الأطفال بالتلفزيون، وأهمل بذلك عابرة
الإعلام تقديم جرة معرفة ضرورية لهم أكثر
أهمية من مليون درس من دروس المدرسين
وهم يهربون وقت الشدة، لن يصدقوهم وهم
يتخفون بالمثولية وقت الأمان.

نأتي إلى القناة الثالثة، التي كانت أكثر
شجاعة، وأكثر إحساسا بالمثولية وكان
مذيعوها أقل ذاتية ونحومية حيث نزلوا إلى
الشوارع، وذهبوا إلى كل مكان تكب
بالزلازل، وحاولوا «صدق» شديد - نقل متاعب
الناس إلى الناس، وأصابوا أحسانا وأخطأ
بعضهم أحيانا آخري، ولكن ما المانع أن يجتهد
الإنسان فيجد ويخطئ، ويعلم؟.

إن القناة الثالثة وهي تنفتح للعاملين بها
هامشاً للتعليم وإنها الذات والحركة بين الناس
تقديم وتفيد نفسها وإن كان عليها أن
تنزل عن أولادها، كل نسخة، للقنوات التي
تبث العاملون فيها على الوضع المتحفي
وأصبحت الكراسي «تجز برامهم».

لكن هناك فسق من الناس بالطلع لن
يستطيع اختراق التلفزيون أصلا، لأن قوة
الشخصية وشدة الثقافة والاعتداد بالناس
ليست مؤهلات مطلوبة للمذيع الجيد، وربما
استطاع بعضهم وبعض اكتسابها.. ولكن..
بعد أن أفلت أولا من بوابة ماسيرو.. ومن هذه
الشخصيات قاطمة مختار مقدمة البرامج
بالقناة الثالثة، التي قررت وحدها أن تفعل
شيئا مبتكرا من خلال برنامجها (في بيتنا
نجم)، فجعلت البيت هو مستشفى عام مليء



بالأطفال ضحايا الزلزال ودفعها حماس محبة تلك الحلقة حقيقة الصبر - إلى سؤال آخرين من أهل الفن للمشاركة فتحص عدد منهم ، وفي المستشفى فوجئت المذمبة بعدد كبير من الكاميرات الصحفية التي جاءت تصور الفنانين ، ولكنها بمقدرة كبيرة وثقة استطاعت حماية برنامجها من الوقوع في شرك الدعاية والزيف ، وتقدم حلقة شديدة الإنسانية والرقعة مع بعض من أطفالنا في المحنة ، وهو ما دفعني للسؤال ، ولماذا لا تكون زوج المشاركة في المحنة موجودة في الأيام العادية . . بعيدا عن الزلزال ، لحياتنا مليحة بلزائل صغيرة اعتمدناها من كثرتها وتنوعها ، وتطلعت انتظر الحلقة الثانية من البرنامج التي أعلنت عنها فاطمة مستحسار . . ولكنها لم تأت أبدا . . ولن تأتى . . وبالتأكيد لأن خبرة الحياة والكتابة عن التلفزيون المصري تكفي لكي يدرك المرء أن تعليمات ما صدرت بأن توقف البرامج عن ضحايا الزلزال ، ومن بينها ذلك البرنامج الجسيم الذي صدر لفرمان إعلامي علني يعرضه مرة أخرى على القناة الأولى ، وعلى القناة الفضائية الدولية ، ومعنى هذا بوضوح هو تفرده ضمن ماقدمته القنوات كلها بقدر من الصدق والرفق الحضاري ، لكن حتى أنه لم يشغل له فيستمر حلقات أخرى وعدت بها مقدمته الناس .

والبرامج التعليمية تنتظر

وحكاية الفرسانات هذه ، بالتوقف أو التقدم ، ما زالت تحتل وضعا عجيبا داخل تلفزيون جمهورية مصر العربية الذي يسير بالزبدك حتى الآن ، فمما إن تأتي مرحلة عالية ، بلا اعتراض ، حتى يركبها الجميع ، زلزال ، نعم ، كلنا معه ، كل بطريقته ، حتى لو كانت استنزائية أحيانا كما تفعل جهرى إبراهيم في (دكر ثواني) وطوارق علام في (كلام من فهد) حيث يفسر المليونير صاحب البرنامج علينا في كل حلقة بنقدود للفلاحة . . حتى «أحكم» بالنسبة لنا من عسارة الموت ، أصبح نجما بشكل جباري في تفاصيل غير محسوب ، بينما تقاسع السادة التلفزيونيون في البحث وراء صاحبة العمارة وجرائنها الأخرى ، ويبدأ الأمر مع حكاية انهيارات المدارس وكأنه تدبير محكم لمنع الحديث عنها ، وغير ذلك كثير في المسألة الزلزالية ، فهي مناسبة تكشف فجوعا للسلوك المعشوائي الذي يحكم جهاز

الدولة الإعلامي الأول ، بلا تخطيط ولا محاولة جادة للتفكير وتأهيل قيم حقيقية لسمات هرات سكان بولاك من أجل الإيواء يتم تجهلها ، ولفساد بعض أجهزة الإدارة ولتعتبها شهر واره كأنها في بلاد أخرى ، مع أن المطلوب كان برنامجا بسيطا واضحا حول القواعد والمعايير التي تحكم تمريض الناس والإعلان عن كل منطقة يقع فيها مبنى ، وتوجيه ضحاياها للسكان المناسب للإيواء . . أي أن يشتغل التلفزيون كجهاز طوارئ حقيقي وقت الأزمة . . لكن كيف . . وكيف نخلى الشاشة من (طرائف وعجائب) و (التقريب والجمل) و (اخترانا لك) لنعرضه الناس إلى المأوى . . وتشتعمرهم بالأمان . .

من ناحية أخرى ، فلماذا كان الزلزال كارثة على التعليم حيث توقفت الدراسة ما يقرب من الشهر ، فإن التلفزيون لم يراع وضعيته كجهاز وحيد قادر على تمريض هذا الحثل في العملية التعليمية من خلال عملية إحلال وتبديل جريئة لبرامجه تضع صالحي ملايين الصغار في المقدمة ، وظل الأمر وكأنه طلمس غير مفهوم لديه بينما الحديث عنه لا يكفي في الصحافة لخاشدة السيد الوزير لتخصيص جزء أكبر من خريطة تلفزيون الدولة لتلاميذ الدولة وأخيرا ، استعجاب سيادته وقرأنا على لسانه تصريحاً في جريدة الأخبار فتوقسم

الماضي (أي بعد ٢٣ يوما من الزلزال) بأنه موافق تماما على تخصيص ٣ ساعات يوميا للبرامج التعليمية وأنه أعطى التعليمات للمستقلين عن البرامج التعليمية لوضع ميزانية خاصة لهذا الغرض ، والتي سوف تتكفل مبالغ ضخمة الخ .

والحقيقة ، أن ما يقدم بالفعل قبل الزلزال على الفنانين الأولى والتعليم هو ساعتان ونصف دقائق ، فهل معنى هذا التصريح أن الوزير أضاف إليها ساعة ليصبح المجموع ثلاث ساعات ، وكأننا لم نفعل شيئا . . أم أن سيادته أضاف ثلاث ساعات جديدة ليصبح المجموع خمس ساعات تصلح للكبار لتقديم برنامج لكل شهادة ومرحلة تعليمية على طريقة من كل بستان زهرة . فيشعر كل تلميذ وتلميذة بالرس ، وأن التلفزيون لا بد سيهتم أكثر بهم ويستقبل هذا البلد مع الأيام ، وأن أعود لطرح قضية طرحت مرارا وتكرارا ، هي قضية تخصيص قناة كاملة للبرامج التعليمية . لأن هناك إصرار على وأداه بل إن المطروح اليوم «توقف» فضلا في مجلس الشعب قبل نهاية دورته السابقة هو إنشاء قناة خاصة للبرامج الدينية . . وهي فكرة عائلة لفكرة تفضيل بناء دور العبادة على مساكن الإيواء . . وترك البشر عراة يتسولون في الشوارع ، فيقال من إعلام .



تعقيب على الحزب الشيوعي

ونرى أن الثورة علم له أسس موضوعية في الواقع نفسه وذاتية في القوى الدافعة لها وصاحبة المصلحة فيها، وأن أهم شروطها استنادها إلى حركة جماهيرية منظمة وواعية بضرورتها وأهدافها.

ونرى بالتالي أنه لا يجب أن تدعى إحدى القوى أو التيارات أو الأحزاب امتلاكها منفردة لهذا الرعي أو قيادتها منفردة لحركة الجماهير استناداً إلى نفوذها في هذه النسبة أو تلك أو هذا القطاع من الجماهير أو ذلك. وأن طبيعة الثورة وأهدافها في كل مرحلة تفرض توجه . لا تنافس. كل القوى صاحبة المصلحة فيها، وعدم تكفير أي منها للآخر أو استبعادها منها بسبب خلافات في الفكر أو الرعي أو المصالح الضيقة لكل طبقة أو فئة اجتماعية، ولكل حزب أو تيار سياسي . ولقد أثبتت مجارب كل البلدان . على اختلاف نظمها . فشل أي قيادة أو حكم ينقرض القيادة، ويصادر مقدمات . أو لاحقاً . على حق كل القوى الوطنية في المشاركة في بناء حاضر ومستقبل وطنها.

أما الأحكام القاطعة التي وردت في رسالتك . دون استناد إلى مرجع علمي . حول فشل الفكر الشيوعي في معالجة قضايا المجتمع، وعدم وجود أنصار له بين الشباب في مصر، وعدم ملائمة الواقع المصري، وأنهياره في البلدان التي اعتنقته وملاحة تيار الإسلام السياسي لواقعنا... إلى آخره.

فسيأتنا نرى أنها أحكام

فكر عفا عليه الزمن.. وأرجو من محررين X شمال أو الأستاذ رئيس التحرير أن يرضع لي موقف الحزب الشيوعي المصري من «نظام الحكم، فلسفته الاقتصادية والاجتماعية والدينية والفكرية والثقافية وذلك عن طريق رسالة لي على العنوان.....»

طارق الرو . مهت جمل .
بلهيس . حلق الزلايق

اليسار

نحن نؤمن معك بضرورة الثورة التي تصحح مواطن الفساد في هذا البلد، وتقيم العدل وتحصد الإنسان من أية نظم قاتية سواء كانت ترقع شعارات الديمقراطية، أو شعارات الحرية، وسواء كانت تردي عمالة الإسلام أو برنيطة الأمريكان.

بشعاراته، ولكنهم لا يعترفون بفشل هذا الفكر وفزعته أمام تيار الإسلاميين.

٤ - انهيار هذا الفكر في البلدان التي اعتنقته.

٥ - الهم الذي يعيشه الشيوعيون بشأن استمرار وجود هذا الفكر وحلوله المثالية لمعالجة قضايا المجتمع.

٦ - انتشار أفكار تيار الإسلام السياسي وملائمته لواقعنا ومعالجته لكافة القضايا المعاصرة من خلال رؤية إسلامية صحيحة.

٧ - الحزب الشيوعي المصري لم يعد له وجود في الشارع وليس له آراء مسجدة في الدين والتصاريات الأخرى وخاصة الإسلاميين وموقفهم منهم في حالة الفوز في الانتخابات وهل سيسمحون بالمشاركة في الحكم.

ولي وجهة نظر هامة، إن الشيوعية رجعية بل تطرف إلى

أنا مسؤم بأنه لا بد من ثورة تصحح مواطن الفساد التي عسنت هذا البلد، ولكن في تعليب على أفكار الحزب الشيوعي المصري، فلست على استعداد لأن نضع الوقت في فكر عفا عليه الزمن وأثبت فشله الذريع في معالجة قضايا المجتمع، فالانتخابات التي حدثت مؤخرًا في نقابة المحامين، بل في جميع النقابات لم يفز فيها أحد الشيوعيين، وهذا يرجع من وجهة نظري لسدة أسباب :

١ - فشل الفكر الشيوعي في معالجة قضايا المجتمع لأنه يتخذ من الشعارات حلاً لمشاكلنا.

٢ - إن هذا الفكر لا يحلّام بأي حال مع المعتقدات الدينية في مصر.

٣ - ليس للتصاير الشيوعي أنصار من الشباب، والقائمين على هذا الفكر هم من الرعيل الأول الذي اعتنقه واتخذ

مستعرة، فالربيع بين الفكر . أي فكر . وبعض غاذج تطبيقية بشكل ميكانيكي، أمر خطأ وضار، وإلا حكمنا بالقتل على الفكر الإسلامي، لنفسه على معالجة قضايا السودان وإيران ودول الجزيرة التي تحكم فيها أنظمة باسم هذا الفكر. بينما لم يحكم باسم الشيوعية في مصر حتى تحكم عليه من خلال واقعنا الملوس.

كما أن المجتمع الطبقي شهد مئات التجارب الفاشلة والمستعرة والمختلفة على مدى مراحل العبودية والإقطاعية والرأسمالية التي استعمرت تحكم عشرات الآلاف من السنين، بينما الفكر الشيوعي لم يختبر في التطبيق إلا سبعين عاماً. شهدت إذا شئنا الموضوعية والدقة. إنجازات وإخفاقات في بلدان التطبيق الاشتراكي وعلى مستوى الشعوب، وحدث كثيراً من الهيمنة الرأسمالية على العالم ومساكنها وشروطها. وما زال هذا الفكر يحكم في بلدان عديدة، وتصوره في انتصارات ديمقراطية في بلدان مثل رومانيا وليتوانيا وألبانيا..

أما عن موقف الحزب الشيوعي المصري من القضايا الست التي ذكرتها في نهاية رسالتك فيمكنك إعادة قراءة ما نشرته واليسار في عددها الأسبق، والبرنامج العام للحزب الصادر من مؤثر العام ١٩٨٠، والطبوع في كتاب، من دار ابن خلدون، في أوائل الثمانينات وطرح في المكتبات العامة.

شعلة لاتخمد

كامل إعجابي وتقديري بالمجهود الحارق الذي تبذلونه لرفع لواء الحرية والديمقراطية والقضاء على سموم الامبريالية

وأعوانها في الداخل والخارج. وبناء صرح الاشتراكية لنشر العدل والمساواة بكل أنحاء العالم. أتقى إنجاح الفرصة لي بالاشتراك برسالتى المتواضعة في هذه الجهد. إن الإمبريالية وأعوانها مهما حاول أن يتسكنا أبداً من إخضاع شعلة الثورة والنضال - إن الاشتراكية باقية خالدة أبداً تنير الطريق لكل مقهر على وجه الأرض.

أشرف حطفى على
بشالوس - ميت شم -
دقهلية

هل مات الشعب؟

برادوني دوماً وأنا أقراً تاريخ شعبنا سؤال عويص هو : لماذا لا نثور؟ هل بلغت الأحوال مثلاً أيام انتفاضة يناير ١٩٧٧ درجة من السوء لم نشهدها اليوم؟ ومع مرور الأيام والإقامة المستمرة للسؤال في رأسى، عثرت على أشياء صغيرة تصورها أسباباً للصمت غير المبرر، أذكر منها :

١ - «العشمة» وهو ظاهرة مصرية فائتة شعبنا كثيراً ما يتمسكن الحزب، وإذا أضفنا الإعلام المضلل والصحف الانتهازية التي تنشر بنسوات ما بعد الإصلاح الاقتصادي يكون ذلك سبباً هاماً.

٢ - «المصلحات الإبراهيمية» التي يمارسها من حين لآخر رواد الإبراهيم ليعضلوا شعباً بقدره التفويض تحت سميت وشعارات وكالاسلام هو الحل ولا أقول أن شعبنا يبارك الإبراهيم، ولكنه يجد فيه متنقلاً لتكمده.

٣ - أما السبب المباشر فهو في رأيي غياب كل القوى التقدمية والقوية، ذلك الغياب المريب الذي ساعدت تكفى لتبريره مقولات مثل الاضطهاد والملاحقة.

إن ما يغيب حقاً هو الوعي، والوعي هو مسالدى القوي التقدمية، وهو كلمة السر.. المسبب لم يت ولن يوت. عند هذا الحد شعرت أنى توصلت لبعض ما أريد وإن كان السؤال مازال يلع على ذهني أ
عصام الدين أحمد
أمين
إطسا - القوم

مدح الزمن الأغير

في زماننا الأغير صلاح انغلاقية ولامية نوجزها في، الانتعاش المستمر للفكر السلقى المستوره من مجتمعات كنا نصدر لها المذ القومى والاستنارة الفكرية طوال قسرين مضت، وتردى الأحوال الاقتصادية والمعيشية للناس بما يفهمهم للاغتراب داخل وطنهم ولأن ينشلوا السوى في الغيبات، والضجيج الإسلامى الذى يتعارض مع الأمن القومى والاقليمى لمصر، ويضعف الزواج الوطنى ويؤدى لفقدان الهوية والمجهل والسطحية والتطلع، وكذلك غياب الهدف القومى والمشروع المصرى، وشيوع البراجماتية، والتعميم الكمال على نشاط الأحزاب والمضايقات المستمرة لأعضائها ومحاربة كل فكر مستنير حتى في جلسات البرلمان، وشياع القدوة والسياسة التلقينية في التعليم، والتفرائد الأسمى في صراجه أى فكر يتسمح في الدين أو يرتدى عيباً منه، وتسلط قيادات الإثنين معاً (الأمن والفكر الدينى السلقى) على الإعلام الرسمى.

محمد حجازى -
الحلة
الكبرى

الزلازل القادم

هل سيكون زلزال الإثنين المعبر ناقوس خطر لزلزال اجتماعية قادمة أعنف من هذا الزلازل الأرضى، ولن تتسكن أجهزة يخبر من رصد قوتها؟ سؤال نوجهه إلى كل من يهمه الأمر - إن الزلازل القادمة ستكون بفعل فاعل هو الحزب الحاكم الذى يدور في فلك المصالح الشخصية لا مصالح الوطن بسبب ما يصدرة من قوانين لا تعبر إلا عن مصلحة فئة قليلة لا يهمها إلا جمع المال بطرق غير مشروعة، وسيكون السبب المباشر للزلزال الاجتماعى القادمة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الريف، وقوانين المساكن الذى يحكم ترزئة القوانين سيئة السمعة على تفصيله الآن حسب مواصفات صندوق النقد الدولى.. فهل تعى الحكومة الدرس وتعيد النظر في القانون الأول وتتمهل في إصدار القانون الثانى لتراضى عند إصداره مصلحة أغلبية الشعب.

سعد كنديل
الدلتا - بحيرة

روادنا المستنيرون

يحاول بعض العلمانيين من روادنا المستنيرين إقناعنا برفض الهيمنة الأخلاقية على مختلف الأنشطة البشرية، خاصة ما يتعلق منها بالفنون والآداب يبعوى أن تلك الهيمنة تحول بينهم وبين الإبداع، وتقتل بنا إلى ظلمات العصور الوسطى، وهاليس التخلف والاستبداد

باسم الدين

ومع إقرارنا بحياة العلوم
والسالك الكونية وكافة الأنشطة
البشرية ، ومع إقرارنا بعدم
ارتباط التفريق المادي في تلك
المجالات بالترام عقيدة دينية
مصطنعة أو مذهب أيديولوجي
معين ، إلا أننا لا بد أن نعترف ،
ويعترف معنا روادنا المستفيرون
أن تلك الأنشطة الإنسانية لها
خاصية التوجه ذات البين وذات
الشمال لتحقيق سعادة الإنسان
وأمنه ورفاهه ، أو تعاضده
وشقا ، فالأنشطة البشرية كانت
وتستكون دوماً أدوات تنفيذ
لأهداف وغايات ومبادئ وقيم ،
قد تكون طيبة في صالح
الإنسانية ، أو تكون على
العكس قاسماً ، ولذلك كان من
الطبيعي أن تتجه الحكومات
خاصة ذات الأيديولوجيات
النشطة ، أو الأخلاق
الاستعمارية ، إلى فرض
هيمنتها على كثير من تلك
الأنشطة ووضع أغلال كثيرة
عليها يعتبر تجاوزها إضراراً
بالمصلحة العليا للبلاد
ولسياساتها الخارجية وازدراء
لأنظمتها الاجتماعية ، وتهديداً
لوحدها الوطنية وسلامها
الاجتماعي .. إلخ حتى
التكنولوجيا التي ولدت في
عصر الحرية غصت لتلك
القيود التي تدور بين النفع
والتحجيم وظهر التصدير ..
ومع تحفظنا الشديد على شكل
ومضمون تلك القيود إلا أنها
تؤكد حقيقة أن الخيار الآن لم
يعد يدور بين وجود تلك القيود
المهيمنة على النشاط البشري أو
عدم وجودها ، وإنما يدور حول
طبيعة تلك القيود ، وهل هي
للحرية البشرية مثله في القوانين
الوضعية ، أم هي للقوى
الدينية . ومن هنا يتضح فساد
القول بأن (الفتان إذا أبدع فلا
شيء يهم بعد ذلك) فالقيود
موجودة حتى في أعرق النظم
الديمقراطية .. ويبدو أن البعض

يرفضها لو جاءت من السماء
فقط .

محمد شعبان الموجي
مهندس ميكانيكا -
بورد سعيد

١ - مبادرات المجلة

أزعمكم باسمي وباسم كل
زملائي عدم التفكير مطلقاً في
وقف إصدار «اليسار» فهناك
أقتراعات كثيرة سبق أن نشرت
في عدد سابق ، وتم تنفيذ
أحدها وهو تخفيض عدد
الأوراق ، برجا ، قبول تبرع رمزي
عشرين جنيهاً ، مع تمهيد
بغيره شهري للمجلة ، واقترح
الأتي :

* توجيه نداء لكل أصدقاء
اليسار من أعضاء مجالس
إدارات الشركات بالترجع بهجز
من مكافآت جلاتهم الشهرية
للمجلة .

* زملائنا بالفريه يهزرن
مساهمتهم في بيع مجلدات
«اليسار» .

* عرض كل الأعداء القديمة
للبيع بأسعار مخفضة ونحن
مستعدون للساعة في شرائها .
* حملة تبرعات شهرية من
الفريه - خاصة المجلة - لدعم
«اليسار»

حمدي حسني - عضو
مجلس إدارة منتخب
شركة الدانا للفرزل
والنسيج

واليسار

تحية للزميل حمدي حسني
وكل زملائه بالفريه على
مبادرتهم لدعم «اليسار» وعلى
اعتصامهم الدائم بجعلهم وسرعة
استجابتهم لنداء «اليسار» ..
وتعهد بذلك كل جهودنا لمواصلة

الإصدار بنفس حساسكم لتظل
راية المستعمرين في الأرض
مرفوعة دائماً .

٢ - اقتراعات لوقف الإصدار

إن استمرار المجلة بأي شكل
أفضل بكثير من التوقف
النهائي ، ويمكن ضغط نفقات
المجلة بمسلة وسائل منها :
استعمال ورق جرائد بدلاً من
الورق الأبيض ، وتقليل عدد
النسخ المطبوعة لتقليل المرحم ،
وتقليل ضخامة الغلاف واختصار
الأطراف وعدد صفحات المجلة ،
وزيادة سعر النسخة إلى جنيه
ونصف أو جنيهين .. وإذا لم
تكن كل هذه الإجراءات يمكن
إصدار المجلة كل شهرين أو كل
ثلاثة شهور .

سامح ودع عياد
نجيب بيطروس
حاتق القبة

واليسار

شكراً على اهتمامكم
واقتراعاتكم التي نعرضها على
اقتراعات بقية الأصدقاء على
مستشاري المجلة وهيئة تحريرها
لدراساتها .

٣ - ارفعوا السمر

بسم الله الرحمن الرحيم
بداية أقول لكم قلبي مكم
ومع كل الشكرفاء المخلصين
محرمي الجبرية لما تبذلونه من
جهد واضح في ظل ظروف بالغة
الصعوبة وفي مرحلة دولية غير
مراتبة .

لن أطيل على سيادتكم
ولكن لي عدة ملاحظات :

١ - قراء اليسار جميعاً
وصفتني واحد منهم أزعم أنهم
عالون قام العلم بالأمرة المالية
الحساسة التي تواجه المجلس

واقتراعي يتلخص في زيادة
سعر المجلة نصف جنيهه وهو
مبلغ زهيد رغم الأعباء المالية
التي تواجه الأمر المصرية ومنهم
قراء اليسار .

٢ - أرجو التقليل من
حجم وعدد الصور الفوتوغرافية
المنشورة في المجلة حتى يمتنى
لنا متابعة الموضوعات الهامة
التي تقدمها المجلة على الوجه
الأكمل .

وفي هذا السياق لي عتاب
على المجلة وهو قيامها بنشر
صورة لفتاتين من الأسرة الماكة
البريطانية وهما ساجده ومثل
هذه الصور ليس محلها مجلة
جادة كمجلة اليسار .

٣ - أرجو من سيادتكم
متابعة مستمرة لحركة الأحزاب
الشيوعية في العالم ونحن
أحوج ما نكون في هذه الفترة
لإنجازات من هذا النوع .
والأحظ أن المجلة لم تعلق من
قريب ولا من بعيد على المؤتمر
الأخير للحزب الشيوعي
الصيني وتطورات ليبنونيا
وطاجيكستان .

وفي النهاية تحية لكل
العمالين في المجلة خاصة
الأستاذ / صبير كرم
والأستاذ / أحمد
الحمسي

ولفكم الله لحمة الوطن
والسلام

ناصر حاتم محمد حاتم
مدرس لغة عربية بالتعليم
الثانوي ، أبو قرقاص ، المنيا
وطالب بلميسا الحفوق

عفواً .. وننظر رسائلنا

«الصادق أحمد طاهر» ..
وصلتنا رسالتك التي تتضمن
مداخلة مع مقالات الأستاذ
حمدي هريدي في «الأخبار» ..
ونستدرك نشرها عملاً
بالتقاليد المهنية التي توجب
إرسالها للأستاذ فهمي أولاً .

حوار من أجل الوطن

قوة النقاب

القوانين معدة أساساً لتقييد حريات الطبقات الضعيفة وليس الملاك كما كان الحال دائماً. وبهذا المعنى فإن جميعية «النداء الجديد» ليست كما يقول الزميل أحمد المصري خارجة تماماً عن أطر الدولة التقليدية، بل إنها مستفيدة من هذه الأطر ومستندة إليها شأنها شأن كل مؤسسات الرأسمالية في مصر منذ صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال العربي والأجنبي. ولأننا كاشتراكيين متميزين بالتعرف الحقيقي على كل ما قد يستجد في ساحة القطب الآخر. والأقرب حتى الآن. في الصراع بين الرأسمالية بكل أجنحتها من جهة والكادحين من جهة أخرى، فإن أي تطور إيجابي يحدث في صفوف الخصم في اتجاه الاستشارة والديمقراطية وحرية الفكر والتعدد الحقيقي، لا بد أنه سوف يتعكس على شكل الصراع ويجعله أكثر وضوحاً وعصرية بدلاً من الطابع الاستبدادي البوليسي

سميد النجار



بداية لا أوافق إدارة تحرير «اليسار» على وضع علامة التعجب الكبيرة تلك بعد العنوان الذي لُصقت به جميعية «النداء الجديد» باعتبارها حزب الرأسمالية الكبيرة، واتحاد رجال السرقة مع فئتها، المخصصة في حزب واحد جديد.

واعترضاني هو أن هذا حق من حقوقهم وقد توارثت لديهم الشجاعة والمبادرة لإعلان عن أنفسهم بهذا الوضوح وتنظيم عملهم وصياغة الإطار الفكري له، وما أخرج الحياة السياسية المصرية، وقد أصابها من التشوش ما أصابها بسبب القانون التكملي للأحزاب والطابع البوليسي للدولة وحزبها، إلى مثل هذه المبادارات. وبالنسبة لكل الذين يطمحون إلى الوجود المستقل عن الكيانات الحزبية القائمة يبادرون بالإعلان عن أنفسهم، كما يبادر هذا العدد من رجال الأعمال وقفاها. القطاع الخاص ومنظريهم، الذين يرون أن منطلقهم الإصلاحى يختلف تماماً عن كل ما هو قائم.

أسوق ملاحظتي الأولية هذه بالرغم من إدراكى الكامل أن ارتباطاً حقيقياً قد قام منذ البداية بين «النداء الجديد» وبين «الدولة» بدليل هذه الجمالة فوق العادة التى جعلتهم ينشرون حزبهم تحت لافتة مشهورة فى الشئون الاجتماعية شعارها «التحرير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي». ولعلنا نأمل أن تكون الدولة، التى تدعى حتى الآن أنها مجرد حكم بين الطبقات، وأغية فى إظهار تسامح مشابه إذا ما أعلن حزب اشتراكي أو شيوعي نفسه عن طريق إنشاء جميعية ما، وأن لا تبادر بتطبيق تصورات القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وهو قانون متقيد للحريات بكل معنى، ومع ذلك أشهر الليبراليين الجدد حزبهم دون أن يتعصروا للمادة، وهو ما قد يعنى أن التصور المائنة فيه وفى غيره من

الحالى الذى يتمتع لقرون ماضية. وهنا أيضاً لابد من تسجيل تحفظ أساسى هو أن حزب «النداء الجديد» يعلن برنامج الأكثر استشارة وهو ما يزال يفت على مسافة لا بأس بها من السلطة التى يخطط للوصول إليها. وعندما يحدث ذلك لابد أن تعطيات وأفكار كثيرة سوف تتغير، وعلى ما أظن فإن هذا التغيير سوف يكون مرهوناً بمدى استقلال هذه الرأسمالية أو اعتمادها على الخارج.

وبالرغم من الطابع الشامل للبرنامج التأسيسي «لحزب الجديد» كحزب للرأسمالية الكبيرة، ينهض اقتصادياً على أساس تعميم الملكية الخاصة، وتحصيل القطاع العام إلى خاص. وسياسياً على أساس الديمقراطية والتعددية وصيانة حقوق الإنسان والاعاء حالة الطوارئ.. وفكرياً على حرية الفكر والعقيدة والضمير بما يذكروا بالولادة الأولى النقية للفكر الليبرالي بالرغم من هذا الطابع فإن نقاشاً غائياً فى البرنامج تدعروا للتساؤل حولها. إذ أن غيابها يعنى واقعياً نصف هذا البرنامج من جانب الحريات العامة منه لدى التطبيق العملى.

والسؤال الأول يتعلق بموقف هؤلاء الليبراليين من الرأسمالية المحلية ومؤسساتها المالية والاقتصادية. هل ترى الليبرالية الجديدة أن تقف من هؤلاء، موقف الندم أم أنها تنوى الإبقاء على حالة النعومة المتخفية، وتواصل الاستجابة للشرروط التى تفرضها هذه المؤسسات وقد أدت عملياً إلى توقف التنمية وإفسار الكادحين وتفتش البطالة؟ وهل برنامج المخصصة الذى يدعو له «النداء الجديد» هو نفسه برنامج صندوق النقد الدولى؟. هل يتضمن هذا البرنامج للمخصصة قمع الباب أمام رؤوس الأموال الأجنبية ومن ضمنها رؤوس الأموال اليهودية لشراء القطاع العام؟

وهذا السؤال جوهرى لأنه يس فى الصميم قضية التنمية والاستقلال الوطنى، ويعيد للأذهان خبرة التجربة الناصرية كلها، والتى لم تكن تجربة بناء اشتراكي بقدر ما كانت تجربة استقلال تطلعت لأن تشارك كل فئات الشعب فى عائد التنمية لتكوين قيادة كلها على الدفاع عن الاستقلال وتحرير الإرادة. وهى تجربة لم تعاون الرأسمالية المصرية جمال عبد الناصر حينذاك فى إنجازها لصالح الجميع، فكيف ياترى ترى الليبرالية الجديدة على

استلقتها في زمن مختلف؟

ويشترط على هذا السؤال الموقف من اتفاقيات كامب ديفيد، التي تنتقص من سيادة مصر على أجزاء من أراضيها في سيناء. وتلاحظ هنا أيضاً أن مصطلح «العربى» لم يرد على الإطلاق في البيان التأسيسي الذي أطلق وصف الأمة الإسلامية على العالم الإسلامي، ولم يقترب بالى صورة من الأمة العربية، أو الصراع العربى - الصهيونى، أو قضية فلسطين. وهو ما قد يعنى أن العرب كأمة وقرمية لا يدخلون في الحساب. وطالما دخلوا في حساب العجربة الناصرية لأنها بالإضافة إلى الانتماء القومى لدى قادها، كانت مهمومة بالاستقلال الوطنى والتحرير العربى. بل الأخطر من ذلك كله أنه قد يفهم أن جمعية «النقاء المجدد» تقول بإمكانية قيام أمة على أساس الدين وهى الأمة الإسلامية، وهو ما قد يعطى مشروعية للدعوى الصهيونية حول الأمة اليهودية التى تضم الإثيوبى والبورندى. مع الأمريكى والهندي..

القضية الثانية خاصة بالعلمانية. وإذا يتضمن البيان التأسيسى نقداً جديراً لما يقوم به الإسلام السياسى من «أسئلة للعلم» فإنه لم يقترب من شكل الدولة التى ينو أن يتيمسها.. هل هى دولة علمانية «عقراطية» أم أنها دولة تلعب على الهائل؟!

وما يجعلنا نقلق قلقاً بالغاً حول هذا الموضوع حقيقة أن السادات الذى انخرط طيلة حكمه فى عملية تأسيس مجتمع رأسمالى تابع وإقامة اقتصاد انتفاشى دون ضوابط كان هو نفسه الذى أدخل إلى الدستور التعديل الخاص بالشريعة الإسلامية، وهى السند المعنوى والفقهى لكل المبادئ الآن بتكثير الدولة والمجتمع والمواطنين بتطبيق الشريعة بدلاً من قطع الأيدي والأرجل وإنشيطها بتمتع الزوجات. بل إن بعض نظار المدارس يستندون إلى هذه المادة فى فرض الحجاب على المدرسات والطالبات.. كذلك فإن الارتباط الحميم بين «حزب الولاء» والأنظمة التنظية جعله كورث للفرق الليبرالية بنكس عن غرض معركة العلمانية حتى النهاية؛ وهو ما يجعل المص على النداء الجديد مضاعفاً. وبعبارة السؤال الأخير عن حقوق الإضراب والتظاهر والاعتصام والمسيرات والعصيان المدني، لا تتنازع الليبرالية الجديدة عن هذه الحقوق طبعاً



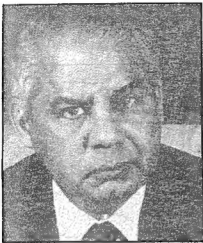
أسماء الفراهى

للاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها مصر والمصرولها فى كل البلدان الرأسمالية المتقدمة، لا كإدارات وعقراطية أصيلة فحسب وإنما كطريق أيضاً لإعادة توزيع الثروة بين المنتجين والمالكين؟

إن أى ليبرالية جديدة لا تشكك ودوداً حاسمة وواضحة على هذه الأسئلة فى مثل ظروفنا، محكوم عليها بأن تكون جزءاً مضافاً لبنية التبعية من جهة، والمهادنة مع السلفية والظلامية من جهة أخرى ومن ثم الولوج إلى الأزمة الشاملة، وهو ما سيدفعها دفعاً إلى الوقوع فى الدائرة الشريرة للحكم القائم، لأنها ستكون عاجزة عن حل أى من المشكلات المتفاقمة رغم الترابيا الحسنة والبيانات المكتوبة جيداً.

وفى ظنى أن الحل الوحيد المتاح أمام الرأسمالية المصرية لتكون وطنيتها فعلاً بناها لا مجرد جنسية، هو أن تبني نفسها كجزء عضوى من خلق وطنى شسمى متناض للقبمية والطبقية والفساد وديمقراطى بالضرورة، خلف له هدف محدد هو بناء تنمية وطنية مستقلة بالاعتماد على الذات ذات أفق عربى يحاصر الأطماع التوسعية للعدو الصهيونى ويسقط الهيمنة الأمريكية على مصائرنا.

ولو أن الرأسمالية الجديدة خاضت معركة الخروج من هيئة التبعية، وكفت عن النظر تحت أقدامها ابتغاء تحقيق الثراء الفاحش على حساب مدخرات هملك الشعب المصرى كله بكل طبقاته وأكمامه عبر مائتى عام وتجددت فى القطاع العام. سيكون على الرأسمالية المصرية الوطنية فى هذه الحالة أن تتنازع عن هذا القطاع العام بدلاً من مناقشته والتدليل عليه ليتبعه ثم شرائه بالماجن. إن



حامى الهانى

عدم إدراكها للدور الاجتماعى للقطاع العام ثم التفسير به لأنه «بشرى السلك» وليس الدواجن وهو الكلام «العاسى» الذى تتناقض مع حقيقة وجودها وقروها هى نفسها مستفدة على هذا القطاع. وفى بعض الأحيان ناهية له ولا تروم... كل هذا دليل على أنها ليبرالية تريد أن تبدأ من حيث بدأت الليبرالية وليس من حيث وصلت.

والحقيقة الشائبة هى أن الليبرالية الأوروبية التى طهيتها الاشتراكية قد بلغت أوج ازدهارها فى الستينات فى ظل ما سعى بدولة الرفاهية. واستطاعت فى ظل هذه الدولة الشبيهة إلى حد كبير بالدولة الناصرية - رغم الفوارق الكثيرة أن تحافظ على مستوى معيشة إنسانى للكادحين الذين تفرغت لهم إلى جانب الحقوق الاجتماعية حرية الفكر والتعبير والضمير والحرية العامة جميعاً.. وحين جاءت الحقبية «الثاقفة» وال«هانية» وانقضت الرأسمالية الشرقة على الأسس الراقصة لدولة الرفاهية وتفتحت الأزمت وبرزت الرجوة القبيحة للرأسمالية، عتصرت كانت أو ذات طابع دينى، توافكت مع انهيار مستوى معيشة الكادحين ووصول أعداء الذين يعيشون تحت خط الفقر فى أوروبا وحدها إلى واحد وأربعين مليوناً من البشر. وكانت هناك فروق بين دولة الرفاهية الرأسمالية، والثاقفة والرجائية.. فأيهما تختار وأسألتنا؟

وتقديم هذا التصوُّح الأوروى ضرورى الآن لأن النداء الجديد، يستلهم على يسدو نصوص بياناتها على الأقل.. لكنها كما سبق تريد أن تبدأ من نقطة البدء، وليس من نقطة الوصول.

الأيثام على مائدة اللشائم

أما وقد عاد الرئيس مبارك- في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح الدورة البرلمانية- إلى تكرار مناشدته للقرى السياسية والحزبية، بأن «تقوم بمسئوليتها في مواجهة العنف والإرهاب». منبها إياها، إلى أنه «لن يكون لها وجود في ظل حكم شمولي جديد». فلا مفر من أن نعود إلى تكرار ما قلناه، وقاله غيرنا مائة مرة قبل ذلك، تعليقا على أقوال سابقة للرئيس، وعلى إذاعات سابقة للإعلام الرسمي، وخلاسته: إزاي؟ وترجمتها بالعربي الفصح: كيف؟!

صحيح: إزاي تواجه القوى السياسية والحزبية، الإرهاب وهي تكاد تكون غير موجودة أصلا، بفضل سياسة التهميش والحصار، التي حولت الأحزاب السياسية الحكومية وغير الحكومية إلى صالونات سياسية، تكاد تخلو من الرواد، فلم يعد لها من مظاهر الأحزاب السياسية سوى صفحتها التي زهقت من كثرة الزعيق ضد الفساد والتزوير واختلال السياسيات، فكفت عنه، وزهق منها القراء، لأنها تكرر ما تقول وما من سميع، فانصرفوا عنها إلى الصحف التي تنشر الكلمات المتقاطعة!

صحيح - يا سيادة الرئيس - «إزاي» تواجه هذه الأحزاب الإرهاب، وقد أجهزت الحكومة، على معظم وحداتها القاعدية، فلم يعد لها وجود في القرى والدساكر وعواصم المحافظات التي تجري فيها العمليات الإرهابية، نتيجة لنقص المقرات، وحصار الشرطة، ونقل الموظفين من أعضائها، فخلا الجو للإرهابيين والمتطرفين الذين اتخذوا من المساجد مقارا حزبية، فأصبح لهم في كل قرية وفي كل شارع من المدينة مقر؟!

«إزاي» تواجه الأحزاب السياسية الإرهاب، والإذاعة والتلفزيون، حكر للحكومة وحزبها، لا يسمع فيها رأي إلا لوزرائها وموظفيها وصحفييها، ولا يتاح لأي معارض فرصة الظهور على شاشتها أو الوقوف أمام ميكروفوناتها، إلا إذا كان ينوي تأييد الحكومة، أو الحديث عن أحدث طريقة لطهى الكرونة بالشامل؟!

إزاي - يا سيادة الرئيس - تواجه المؤسسات الدستورية الإرهاب، والحكومة تصر على أن تحصل باللزوم أو بالعافية على الأغلبية المطلقة في كل المجالس المنتخبة، سواء كانت مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو مجالس المحليات، ولا تترك لأحزاب المعارضة إلا الفئات التي لا يمكنها من التأثير في أي قرار، ولا يجعل لمعارضتها أي معنى؟

إزاي - يا سيادة الرئيس - تواجه المنظمات الجماهيرية، كالتقابات والجمعيات، الإرهابيين والحكومة تقايض أعضاء بعض هذه التقابات على حقوقهم الدستورية بحقوقهم الاقتصادية، فلا تمنحهم العلاوات، إلا إذا منحوا أصواتهم لمرشحيه؟! ثم هي تستعد الآن لتغيير قانون هذه التقابات بما يسمح لها بحل المجالس التي لا ترضى عنها من مجالسها!

قلنا ألف مرة، ونعود فنكر أن الأسلوب الوحيد لمقاومة الإرهاب، هو إطلاق حرية المنافسة السياسية، بين كافة الأحزاب والتيارات، بما فيها التيارات الإسلامية الديمقراطية، على أساس من التكافؤ التام في حقوق الممارسة السياسية، بما فيها الحق الحصول على المقرات، وحق التبشير بأرائها في أجهزة الإعلام التقدمية، وحق التنزه عن التزوير، والعدالة في توزيع أصوات المرشحين والغائبين في جداول الانتخابات، طالما تصر الحكومة على عدم تنقيتها. أما وقد تجاهل الرئيس- كالعادة- أي إشارة لذلك فمن حقنا أن نسأله: إزاي تقاوم الأحزاب الإرهاب؟ هل مطلوب أن ينضم قادة وأعضاء أحزاب المعارضة إلى قوات الأمن المركزي لمحاصرة حقول القصب بحثا عن الإرهابيين؟! وإذا قبلوا هم هل تقبل الحكومة،

ثم: أي شمولية جديدة تلك التي يحذر الأحزاب من عودتها لتنتهى وجود الحياة الحزبية، والشمولية القديمة قائمة، والحياة الحزبية قد انتقلت إلى رحمة الله.

هل يطلب منا الرئيس أن نستجير من المرضاء بالنار، وألا نخير إلا بين شمولية الحكومة وشمولية الإرهابيين، وألا ندعى إلى مادية إلا ونكون كالأيثام على مائدة اللشائم!



مصر للطيران

صرح جديد في عاصمة الثفر مجمع النزهة بالاسكندرية



أحدث مكتب للمبيعات

- تخطط لمشاريع ممتدة على شكل دائري تتوسطها نافورة جمالية
- ١٢٠ مساحة كبيرة لتقديم خدمات الجوازات وإصدار تأجير السفر
- إذاعة محلية تنبئ من الموسيقى الهادئة
- مكان مريح لزيارة أمان المكتبة

الكرنك السياحية

يقوم بخدمة الحركة السياحية
وضيق تذكرة الرحلة السياحية
تتضمن السفر والإقامة والانتقالات
والبرامج السياحية

معرض للأسواق الحرة

أجود السلع والمنتجات المحلية
والحالية ويناسب الأسعار لخدمة
المسافرين والعائدين والجمهور

مجمع البضائع

لخدمة حركة الشحن والتصدير
ورجال الأعمال والمنطقة الصناعية
بالاسكندرية . أحدث التجهيزات الفنية
لتداول جميع أنواع الشحنات

فدائنا ماثمة لكل جمهور الاسكندرية

أهلا بكم في مجمع النزهة بالاسكندرية

ت : ٤٢٢٧٨٠٨ / ٤٢١٨٤٦٤ / ٤٢٢٧٨١٨



الأمومة
دوثياتانيغ